الطبعة
6



جَدَل النسوية و الذكورية

تأليف

د. البشير عصام المراكشي

جَدَل
النسوية و الذكورية


بسم الله الرحمن الرحيم

جَدَل النسوية و الذكورية

تأليف

د. البشير عصام المراكشي

إعداد

مركز رواسخ



جدل النسوية والذكورية
تأليف: د. البشير عصام المراكشي
إعداد: مركز رواسخ
رواسخ 2023
224 ص ؛ 21 سم.
الترقيم الدولي: 5 - 01 - 797 - 9921 - 978

الطبعة السادسة

1445 هـ - 2023 م



الكويت - شرق - شارع أحمد الجابر - برج الجاز
هاتف: 00965 22408787 - 00965 22408686
00965 90963369



- مركز غير ربحي مختص في معالجة القضايا الفكرية المعاصرة وفق أسس عقلية وعلمية منهجية.
- يسعى لإيجاد خطاب علمي مؤصل من خلال تأليف وترجمة الكتب والبحوث التأصيلية والحوارية.
- يُعنى بإقامة الدورات والندوات، وإنتاج المواد المرئية النوعية.
- يستهدف بخطابه المهتمين بالمعرفة من مختلف شرائح المجتمع.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

أما بعد:

فقد أنهيتُ قبل ثلاث سنوات تقريبًا العمل على كتاب «جناية النسوية على المرأة والمجتمع» الذي ترجمتُ فيه فصولًا مختارة بعناية من مجموعة من الكتب الصادرة باللغة الفرنسية، في موضوع نقد الفكر النسوي. وقد أفادني هذا العمل كثيرًا في تصور حقيقة ما وصلت إليه النسوية الحديثة من انحرافات فكرية، وما أدت إليه من أضرار بالغة على الأسرة والمجتمع، بل على المرأة نفسها. وقد كمَّلت هذه القراءات في نقد النسوية، بمتابعة الكثير من الحوارات الفكرية والإعلامية والبرامج الوثائقية بالفرنسية والإنجليزية، التي تعتني بمناقشة مجموعة من القضايا المرتبطة بالنسوية عمومًا، والنسوية الحديثة خصوصًا. وقد أهَّلني ذلك إلى الحديث مرارًا في هذا الموضوع، في مقالات وبرامج وسلاسل فكرية مختلفة، كان غرضي الأسمى فيها: أن أبيِّن للمتابع العربي والمسلم أن النسوية الحديثة بعيدة جدًا عن النسوية الأولى التي كانت تهتم بالنضال من أجل حقوق المرأة؛ وأنها اليوم إيديولوجيا

شمولية أخطبوطية تفرض انحرافاتها على المجتمع كله من خلال المدرسة والإعلام والفن وغيرها من وسائل التأثير؛ وأن جميع ما تنتجه هذه النسوية المنحرفة في الغرب ينتقل بسرعة فائقة إلى الحركات النسوية التابعة في بلداننا، لتصادَم به نصوصُ الوحي وقطعيات الشريعة.

ولكنني وعلى الرغم من هذا الإنتاج المتواصل، ظللت أشعر بنوع من التقصير لأنني لم أجمع حصيلة آرائي وتحليلاتي في الموضوع بين دفتي كتاب واحد، يكون في متناول القارئ العربي، يجمع بين التركيز والتيسير والدقة، ويكون بديلًا عن الكلام المترجم وعن المقالات والمحاضرات المتناثرة.

ولذلك حين راسلني الشيخ الدكتور محمد العوضي - وفقه الله وبارك الله في جهوده - قبل نحو الشهرين بمشروع كتاب عن النسوية يتبناه «مركز رواسخ»، بادرت إلى قبول الفكرة لمَّا صادفت هوى في نفسي، وإن كنت في ذروة من الانشغالات العلمية والدعوية. وارتأيت - بتشاور مع الدكتور الفاضل - أن لا يكون الكلام عن النسوية وحدها، بل يكون للذكورية نصيب من النقد، يتناسب مع مكانتها في النسيج الفكري المعاصر.

والحق أن النسوية والذكورية وجهان لعملة واحدة: فالممارسات الذكورية القديمة والحديثة أنتجت الحركة النسوية

وسوغت نضالاتها، والغلو النسوي المعاصر أعاد إحياء الذكورية لكن في صور جديدة مختلفة.

وكالعادة: ضاع الحق الوسط الموافق للفطرة، بين طرفي الإفراط والتفريط..

ولكن على الرغم مما أقرره هنا، وفي ما يأتي من مباحث هذا الكتاب، فإنني أقول - بقدر عال من الطمأنينة - إن النسوية والذكورية ليستا على نفس القدر من الانتشار المجتمعي، ولا الخطورة المفاهيمية. فإذا كانت الذكورية - في عالم اليوم[1] - تتخذ في الغالب صورة تصرفات فردية، وردود أفعال نفسية، وسلوكات خاصة يظهر فيها بغض المرأة أو السعي لإيذائها؛ فإن النسوية قد انتقلت خلال عقود قليلة من مجرد حركة حقوقية، إلى «إيديولوجيا شمولية».

ومثل جميع الإيديولوجيات فإنها تنطلق من منطق داخلي، تسعى إلى فرضه على المجتمع كله، ليصبح شبكة القراءة الوحيدة الممكنة في الفكر والثقافة، وتعمل على تكييف الواقع الاجتماعي - ولو بقوة القانون - ليلائم مقتضيات الوعي الذي تفرضه - وإن كان زائفًا.

(1) - أستثني من هذا بعض المجتمعات التقليدية المحافظة، التي لا تزال ترزح تحت وطأة قوية للتقاليد الذكورية القديمة، التي لا توافق شريعة ربانية، ولا فطرة إنسانية!

ولأنها شمولية فهي تتمدد في جميع المجالات، من الاقتصاد والسياسة والفن والثقافة والتعليم والإعلام واللغة؛ وعلى جميع المستويات، من الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والتجمعات الدولية؛ ثم هي تستعمل أساليب الأنظمة الشمولية، فتحتكر الخطاب الثقافي والسياسي، وترفض النقد والمعارضة، وتضطهد المخالِف بل تُشيطنه - كما سيأتي بيان بعض ذلك تفصيلًا إن شاء الله.

لقد أصبحت النسوية من أبرز المذاهب الفكرية المؤسِّسة للحضارة الغربية الحديثة. وقد بلغ تأثيرها الفكري إلى درجة تغيير صورة المجتمع الغربي، وتدمير العلاقات التقليدية داخل الأسرة، وتغيير لغة الخطاب الإعلامي والسياسي، بل إلى تغيير القوانين والأعراف السياسية الحاكمة في الغرب.

ففي مجال القيم العامة، يُلاحَظ - خلال العقود الأخيرة - تحول تدريجي للمجتمع نحو قيم الأنوثة، وشيطنة لقيم الذكورة، في ما صار يُسمَّى في بعض الأدبيات المحافظة بـ«تأنيث المجتمع»؛ وذلك كله تحت القصف النسوي المنهجي والمتواصل، الذي استغل اندحار المنظومات القيمية الصلبة، في الحضارة الغربية الحديثة.

وقد كان لهذا التأنيث أثره البالغ على الفرد أولًا، سواءً في ذلك الرجل الذي صار مطالبًا بإبراز الجانب المؤنث فيه، والذي سترتْه عن الأنظار قرون متطاولة من «الذكورية المتطرفة التي تحتقر الأنثى»؛ أو المرأة نفسها، التي فقدت أنوثتها في معترك العمل خارج البيت، وفقدت اعتمادها الفطري على الرجل، الذي صار خصمًا منافسًا في أفضل الأحوال، وعدوًا لدودًا يجب إسقاطه والانتصار عليه في معركة لا ترحم، في أسوئها!

ثم كان الأثر على الأسرة ثانيًا، التي أرادت لها النسوية أن تنفصل عن النظام «الباطرياركي» التقليدي، الذي تقسم فيه الأدوار بين الأب والأم والأطفال، بما يوافق الفطرة والواقع البيولوجي والاستعداد النفسي. ولكن النسوية المتخصصة في التفكيك والهدم فقط، لم تقدم بديلًا لهذا النظام سوى أسر مُهشَّمة:

- يغيب فيها الأب فعليًّا (في الأسر أحادية الوالد إما بسبب هروب الرجل من مسؤولياته المادية والمعنوية، وإما بسبب الطلاق واحتفاظ الأم بحضانة الأطفال) أو رمزيًّا (حين يقتصر حضور الأب على تكرار دور الأم بطريقة فرعية ثانوية، دون أدنى تقديم للمكمِّل الذكوري الضروري لتربية الأطفال)؛

- ويُطلب فيها من الأم أن تكون امرأة ورجلًا في الآن ذاته، فتسيطر على قرارات الأسرة، وتسيِّرها وفق تصور الأنثى، وإن كان ذلك مخالفًا لاستعدادها الفطري، وعلى حساب راحتها البدنية والنفسية؛
- وينشأ فيها الأطفال عمليًا بوالدٍ واحد هو الأم، وفي ضمن ذلك تدليل مبالغ فيه، وصعوبة في التعامل مع الحرمان، وعسر في الانضباط بالقوانين، ونبذ لقيم الجهد والعمل، وغير ذلك.

ووصل الأثر إلى **المدرسة** ثالثًا، فصار التلميذ فيها - بمقتضي قيم التأنيث - سيدًا متحررًا من الواجبات، تُلتمس له الأعذار، وتعمل المنظومة التربوية كلها في خدمته، ولا يُطالب باحترام المدرِّس ولا طاعته، لانتماء تلك المعاني للثقافة «الباطرياركية» البائدة.

وسيطرت الإيديولوجيا النسوية على **الفن والإعلام**، ففرضت جميع تصوراتها بالقوة الناعمة، التي تلاحق الناس في كل مكان، حتى إنها لتدخل معهم إلى مخادع نومهم، لتشكل أفكارهم، وتبني آراءهم، وتحصنهم ضد أي رأي مضاد مهما تكن قوة حجته. وانتقلت النسويةُ إلى محاولة تغييرِ **اللغة** لتصبح ملائمةً للتوجه المساواتي الجديد بين الجنسين، وتتخلى عن غبار الذكورية التي

سيطرت عليها لقرون عديدة؛ وإلى نخل **الأدب** القديم، لاستئصال «الجراثيم الذكورية» المتغلغلة فيه، ونصب مشانق معنوية للأدباء الذين لم يتفطنوا في زمنهم إلى وجوب موافقة هذه الإيديولوجيا الحادثة اليوم!

وفي مجال **الاقتصاد**، وضعت النسوية يدها في يد الرأسمالية المسيطرة، ولعبت لعبة السوق فأخضعت المرأةَ له في مجالات ما كان يحلم بها من قبل. وهكذا التقى - في مفارقة فكرية عجيبة تفرَّد بها عصرنا -: اليسارُ النسوي التقدمي المتحرر مع أرباب العمل وسدنة معبد الرأسمالية المعولمة، والتقى اليمين المحافظ المعادي للنسوية مع المرأة العاملة المقهورة[1].

وتوَّجت **السياسةُ** ذلك كله، من وجهين اثنين: أولهما النضال المستميت لإقرار التساوي العددي في المناصب السياسية، ولو على حساب الاستحقاق؛ والثاني التسارع إلى إقرار القوانين التي تضمن تحقيق أصول النسوية على أرض الواقع، بدءًا بالقوانين التي تجرِّم الجنسوية وجميع ألوان التفريق بين الجنسين، حتى الفطري والطبيعي منها، مرورًا بإباحة الإجهاض وجعله حقًا من حقوق المرأة الأساسية، انتهاءً بإباحة الزواج المثلي، وتذويب

(1) - ولم يعد من الغريب اليوم أن نرى ميل أصوات الطبقة العاملة في أوروبا إلى اليمين، بعد أن فرَّط اليسار المؤدلج في رسالته التاريخية.

الفرق الجنسي في بوتقة نظرية النوع، وفتح الباب لأصناف الهويات الجنسية الغريبة المختلفة.

ولكن - وعلى الرغم من هذه المخاطر الجلية والمفاسد اليقينية - فإن من المُشاهد أن بعض من ينتقد النسوية من الغربيين والمسلمين، يقع - كما يكون الأمر كثيرًا في ردود الأفعال - في غلو مضاد، يَستبطن نوعًا من العداوة للنساء أو احتقارهن عمومًا؛ فينتقل - بسبب المبالغة في الرد - من شجب الإيديولوجيا النسوية إلى تحقير المرأة من حيث هي، أو إلى إنكار شيء من حقوقها المشروعة!

إن النقاش يجب أن يبقى مع الإيديولوجيا النسوية حصرًا لا مع المرأة بأي شكل من الأشكال؛ وعلينا أن نستحضر أن هذه الإيديولوجيا مسيئة للمرأة نفسها، قبل أن تكون مسيئة للرجل أو المجتمع. وقد تعلمنا من دراستنا للشريعة الإسلامية، أصولَ الاحترام للمرأة من حيث هي، أمًا وزوجةً وبنتًا وأختًا، وأن رجولةَ الرجل لا تتم إلا إذا اقتدى بالحبيب صلى الله عليه وسلم في تعامله مع المرأة بما يحقق لها أسمى درجات الكرامة الإنسانية، في تكامل منسجم مع الرجل في بناء المجتمع الصالح.

وعلى الرغم من مخاطر النسوية - وقرينتها: الذكورية - فإنها لا تزال مجهولة لدى الكثير من النخب العلمية والفكرية المتدينة

في بلداننا؛ ولا يزال الكثير من الذين يتعنَّون الرد على الخطاب النسوي، يردُّون على أفكار النسوية التقليدية، التي لم تصل بعدُ إلى درجة الشراهة التفكيكية التي تتميز بها النسوية الجديدة، التي انتقلت من المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل، إلى العمل على تحطيم مفهوم الذكورة وإلغاء قيم الرجولة من المجتمع، مع السعي إلى رفع قيم الأنوثة إلى مقام القيم المثالية، التي يجب على المجتمع - رجالًا ونساءً - تكريسها والالتزام بها. وفي ضمن ذلك: تفكيك الهوية الجنسية التقليدية المبنية على ثنائية الذكر والأنثى، والتحالف مع الأقليات الجنسية الغريبة التي أنشأها مجتمع السيولة العصري، لفرض النمط الفكري والحياتي الخاص لهذه الأقليات، على الأغلبية المقهورة في المجتمع. ويصب جميع ذلك في مصلحة السوق المتحكم - بآلياته الإعلامية والتعليمية المختلفة - في الأفراد، المنتزَعين من أسس بنائهم القيمي التقليدية الصلبة (الدين، الأسرة، الإنسان..)، التي تساهم الإيديولجيا النسوية الجديدة في تدميرها.

وبالمقابل فإن النخب العلمانية واللادينية تمتحُ بشكل مباشر - وفجٍّ في كثير من الأحيان - من آخر صرعات التأصيلات النسوية الغربية، وتحاول استيرادها إلى عالمنا الإسلامي، إما عن طريق محاولة تغيير القوانين لـ«تخليصها» من البقية الباقية من شوائب

الشريعة الإسلامية، أو عن طريق محاولة تغيير العقليات، وإعادة تشكيل الوعي، بنقله - من خلال القصف الفني والإعلامي خصوصًا - من التصور الإسلامي للأسرة والمجتمع إلى التصور النسوي المتقلب والمنحرف.

ولأن الشريعة الإسلامية تبقى صخرة كأداء أمام مشروعهم الإفسادي، فإن تغيير القوانين والعقليات لا يمكن تحقيقه إلا بجهد «تنويري» يسعى إلى تحريف الدين الإسلامي (عبر «تنقيح» أصول التراث الإسلامي وفروعه) ليمكنه أن يتأقلم مع هذه الأفكار المستوردة، دون الحاجة إلى نصب المعارضة الصريحة بين الإسلام وهذه الأفكار، لأنها معارضة يقف فيها عموم المسلمين في صف الإسلام دون تردد.

إن النخب المتدينة عندنا تبذل جهودًا مشكورة في الرد على هذا «التنوير» المزعوم، ولكنها تحتاج أيضًا إلى التفطن إلى الأصول التي قام عليها، والتنبه إلى أن أفكار القوم التنقيحية والتقويمية ليست نابعة من النظر الذاتي الداخلي في التراث والشريعة، بل هي منطلقة من تقليد حرفي للثقافة الغربية المهيمنة، كما يُقلِّد كل مغلوب غالبه، منذ أن كان في الدنيا غالب ومغلوب!

إن من أفضل أساليب الرد على النسوية في بلادنا، بيان التناقضات والانحرافات التي وصلت إليها النسوية في الغرب؛

فينتقل الرد حينئذ من الدفاع (بكشف الشبهات حول الإسلام، ودفع الاتهامات حوله في مجال المرأة) إلى الهجوم (ببيان الخلل العميق في التصور الغربي الراهن حول المرأة خصوصًا، والبناء المجتمعي عمومًا). ولا يمكن الهجوم على الخصم إلا بعد معرفة مواطن الضعف عنده..

لأجل ذلك كله، كانت فصول هذا الكتاب، الذي قسمته إلى مجموعة من المحاور.

خصصت المحور التمهيدي منها لأمرين اثنين:

أولهما الحديث عن ثلاثة من المصطلحات التي يدور الكتاب عليها، هي: المرأة والنسوية والذكورية؛ وحاولت أن ألم عند كل مصطلح بصعوبات التعريف وما ينبني عليه من إشكالات مفاهيمية عميقة.

والثاني لبيان تطور النسوية عبر التاريخ: بدأت بمرحلة ما قبل النسوية، وما طبعها من تقابل بين التسلط الثقافي الذكوري والحقوق المكتسبة من الشرائع الربانية؛ وثنَّيتُ بالحديث عن النسوية المناضلة التي تتبنى الكفاح من أجل حقوق المرأة السياسية والاجتماعية؛ وثلثتُ بالنسوية المؤدلجة التي وضعت معالمَها سيمون دوبوفوار في كتابها «الجنس الثاني» خصوصًا؛

وختمت بالحديث عن النسوية المنحرفة الحديثة التي انحرفت بمسار المشروع النسوي نحو نضالات مدمرة للمرأة والمجتمع.

وخصصت المحور الأول لبيان الأصول الفكرية الكبرى للحركة النسوية وذلك في ثلاثة مجالات: في مجال العلاقة مع الرجل بين الانبهار والشيطنة؛ وفي مجال تفكيك الأسرة بتغييب الأب وازدراء وظيفة «ربة البيت»؛ وفي مجال تسليع جسد المرأة وإتاحته للحرية الجنسية المطلقة وتتويج ذلك بالتحرير الكامل للإجهاض.

وأدرتُ المحور الثاني على سرد الانحرافات الكبرى للنسوية الحديثة: تحدثت أولًا عن مفهوم تأنيث المجتمع عن طريق الحضور المكثف للأنثى في مجالات مجتمعية مختلفة، مع رافد إيديولوجي مهم يرفع قيم الأنوثة إلى مرتبة المثل الأعلى الذي يجب السعي نحو تحصيله. وذكرت ثانيًا نظرية النوع (الجندر) من خلال بيان أصولها النظرية، ورصد نتائجها الكارثية على المجتمع. وانتقلت ثالثًا إلى تحليل التحالف الشاذ بين النسوية والأقليات الجنسية، مما أدى بالنسوية إلى أن تتجاهل المصالح الحقيقة للمرأة. وجرني هذا التجاهلُ رابعًا إلى توضيح بعض المعارك الوهمية القديمة والمخترعة، التي تخوضها النسوية اليوم، وتغفل من أجلها المعارك الحقيقية الجديرة بالعناية. وذكرت أخيرًا

عودة الأوهام الذكورية، أولًا من خلال غياب الرجل وتنصله من مسؤولياته، وثانيًا من خلال ما أنتجته النسوية من تعزيز للمعاني الذكورية المتسلطة لدى الكثير من الرجال.

ثم كان المحورُ الثالث إطلالةً مقتضبة على الحركة النسوية في بلداننا العربية والإسلامية، حاولت من خلاله التأريخ المختصر لهذه الحركة، وعرض أهم معالم نضالها لإسقاط سلطة الشريعة تارة، ولإعادة قراءتها بما يلائم الإيديولوجيا النسوية تارة أخرى. وأنا أقر هنا بأن هذا المحور يحتاج إلى تفصيل أكبر، ولا يلائم أن يكون مجرد فصل من كتاب، بل لا بد من تناوله في كتاب مخصوص مبسوط يتناول الشبهات النسوية والذكورية معًا بالتتبع والعرض والمساءلة والتفنيد، ويقترح فكرًا «نسويًا» راشدًا، يزيل عن المرأة ظلمات الظلم، دون انحراف ينافي الفطرة، ولا إفساد يخالف مراد الله من المرأة والرجل معًا.

واللهَ أسأل أن ينفع بما سطرته في هذا الكتاب، وأن يتجاوز عما فيه من زلل ويتقبل ما فيه من صواب، وأن يدَّخر لي عنده بسببه أجزل الثواب.

والحمد لله المنعم الوهاب.

البشير عصام المراكشي

آخر ربيع الثاني 1444

المحور التمهيدي

إشكال المصطلح

المرأة

أليس من الغريب حقًا أن نحتاج إلى الحديث عن تعريف «المرأة»، والحال أنَّ نِصف الكائنات البشرية نساء؟!

أليس ذلك نوعًا من الظلم الذي نسلطه[1] على المرأة، ونهين به كرامتها، إذ كان الغالب في الدراسة المصطلحية أنه إنما يُحتاج إلى تعريف المفاهيم المجهولة أو الملتبسة بغيرها؟ فهل وصل الجهل بالمرأة إلى الحد الذي يُحوِجنا فيه إلى تكلف الحد؟

ألا يكون هذا البحث من طينة نقاشات القرون الوسطى في أوروبا النصرانية، التي كانت المرأةُ وروحُها وتكليفها وانتماؤها للجنس البشري موضوعًا لها - بحسب ما انتشر في أدبيات الكثيرين من أعداء الكنيسة[2]؟ أفيكون الزمان قد استدار بعد

---

(1) - وكأني بالمتسارع إلى النقد يصيح عند هذا الموضع قائلاً: «وما الجديد أيها الذكوريون؟! إنما هي حلقة جديدة من سلسلة من المظالم المسلطة على جنس النساء عبر قرون التاريخ..». وأحب أن أطمئنه قائلًا: «اصبر فليس الأمر كما قد يبدو لك لأول وهلة. ولعلك أن تجد في الآتي ما يعجبك!».

(2) - اشتهر عند الكثير من الفلاسفة والمفكرين والمؤرخين في أوروبا - وتبعهم الكثير من الكتاب الإسلاميين المدافعين عن حقوق المرأة في الإسلام مع مقارنتها بمكانتها في النصرانية - أن الكنيسة عقدت مجمعًا خاصًا في ماكون Mâcon عام 585م لمناقشة سؤال «هل تملك المرأة روحًا مثل الرجل؟». والذي يبدو أن هذا السؤال لم يكن بهذه الصيغة، وأن الكنيسة لم تكن تشك في امتلاك المرأة للروح كالرجل؛ وإنما كان النقاش لغويًا بحتًا، ولكن تتابع أعداء الكنيسة الكاثوليكية من اللوثريين ثم التنويريين على نشر هذه «الأسطورة».

يراجع مثلًا:

Alain Decaux ,*Histoire des Françaises*, Tome1, Perrin, Paris, 1972, p.133.

نضالات وصراعات، وتطورات عميقة في الأفكار، فرجعْنا إلى نقاشات قديمة يراد لنا اليوم إحياؤها؟

كلا..

ليس هذا بحثًا غريبًا أو من فضول العلم وترف التفكير، بل هو أساس مفاهيمي لا بد من ترسيخه ابتداءً، ليسهل البناء عليه لاحقًا.

وليس بحثًا ظالمًا، بل الغرض منه إنقاذ المرأة من براثن الظلم الذي أنتجه الاتجار بقضاياها.

وليس بحثًا ذكوريًا، بل إن الحركة النسوية هي التي فرضته من ضمن موضوعات متعددة اخترعتها - كما سيأتي بيانه.

وليس بحثًا جنسويًا تمييزيًا، فإن مفهوم «الرجل» أيضًا يحتاج إلى ضبط وبيان، ولكن مسوغ الحديث عن الأول دون الثاني من وجهين:

أولهما: أن التيار النسوي هو أول من شكك في المفهوم الفطري للمرأة، وأدخله إلى دائرة الالتباس، حين اقترح المعنى التربوي والاجتماعي بديلًا عن المعنى البيولوجي الأصيل.

والثاني: أن مفهوم الرجل يعرف عندنا من مقابِلِه - أي: المرأة - بناء على التصور الفطري الذي يقسم الإنسان إلى جنسين فقط. فالرجل مَن ليس امرأة.. فقط لا غير.

لنا أن نسأل إذن: هل السؤال عن معنى «المرأة» مشروع؟

أو لنقل: ما التصورات المنحرفة عن المرأة، التي تسوغ لنا طرح السؤال والسعي للإجابة عنه؟

يمكننا بالتتبع أن نرجع التصورات المنحرفة التي تجيب عن سؤال «تعريف مفهوم المرأة» إلى ثلاثة تصورات، تشترك جميعُها في اختزال الحقيقة المركبة في بعض مكوناتها.

فالتصور الأول يصنف المرأة على أنها طبقة اجتماعية مستقلة، متجاهلًا التنوع الكبير بين النساء في الانتماء الطبقي، وطبيعة المطالب الاجتماعية.

والتصور الثاني يضخم التكوين الثقافي، والمؤثر التربوي، على حساب الحقيقة البيولوجية الثابتة.

ويقابله التصور الثالث الذي ينظر إلى الحقيقة البيولوجية وحدها، ويلغي الأثر الثقافي الذي يتشكل كيان المرأة منه، قديمًا وحديثًا.

هل المرأة طبقة اجتماعية مستقلة؟

في صيف عام 2015، وقف بعض المتظاهرين - أغلبهم من النساء - في بعض المدن المغربية، ورفعوا شعارات نسوية تطالب

بحرية المرأة في أن تلبس «التنورة القصيرة»، وما يحلو لها من اللباس[1].

في الوقت نفسه تقريبًا، كانت بعض النساء المغربيات يعانين من شظف العيش، ويتحملن قساوة حمل البضائع المهربة من المعابر الحدودية في الشمال المغربي[2].

تُرى: هل تشعر نساء الطائفة الثانية، بمطالب الطائفة الأولى؟

هل يمكن من الناحية المنهجية: الجمع بين الطائفتين في طبقة اجتماعية واحدة، لها نفس التحديات المعيشية، ونفس التطلعات الاجتماعية؟

ما الذي يسوغ الانتقال عن التمايز الاجتماعي المبني على معايير مادية واضحة، إلى تمايز جنسي مبني على مجرد الاختلاف الفزيولوجي؟

إن من أخطر ما تبنته الكثير من التيارات النسوية هذا الاختزال التسطيحي، الذي ينفي التمايز العميق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ويعوض ذلك كله بالصراع الموهوم بين الذكر والأنثى! ونتيجة ذلك: أن أكثر المطالب التي ترفعها الحركة النسوية في

(1) - وكان الشعار المرفوع بالعامية المغربية «صايتي حريتي»، أي: «تنورتي حريتي»!
(2) - تلقب هؤلاء النسوة إعلاميًا «النساء البَغلات»، لضخامة ما يحملنه على ظهورهن من البضائع.

أغلب بلدان العالم، لا تعبِّر إلا قليلًا عن حقيقة ما تعيشه المرأة، وما تريده، وما تسعى إليه، في هذه البلدان.

كيف تُجمَع المرأة البرجوازية الغنية المترفة البعيدة في واقعها عن حقيقة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، في فئة واحدة مع العاملة المقهورة المتعرضة للاستغلال؟

كيف تلتقي مصالح الأولى مع مصالح الثانية؟

بل: كيف يمكن إغفال حقيقة كون الأولى قد تكون مشاركة في تهميش الثانية واستغلالها؟

لقد صار من المتداول في الأدبيات النسوية مثلًا: الثناء على المرأة المتحررة، التي تشارك الرجل في جميع الأعمال الخارجية السياسية والاقتصادية، ولا تمنعها وظائفها البيولوجية ولا مسؤولياتها الأسرية من ذلك. لكن المسكوت عنه في الغالب: أن امرأة أخرى - هي المربية أو الخادمة المنزلية - تقوم بهذه الأدوار بدلًا من الأولى!

ومن المتداول أيضًا في هذه الأدبيات: الحديث عن المرأة الوزيرة والفنانة وقائدة الطائرة والمهندسة والطبيبة. وهذا كله جميل، ولكن المسكوت عنه مرة أخرى: أن أكثر النساء العاملات هن السكرتيرات وعاملات التنظيف وعاملات الاستقبال الهاتفي وموظفات الاستقبال والبائعات في مراكز التسوق.

وبعبارة أخرى، وخلافًا للشعارات النسوية المرفوعة: فالمرأة (ومثلها في ذلك الرجل) ليست طبقة اجتماعية مستقلة؛ بل قد تكون المرأة مضطهِدة للمرأة، وقد تكون مشاركة في ظلمها وسحقها اجتماعيًا؛ وليس من الصحيح أن تنصب المعارضة حصرًا بين المرأة والرجل، وأن تُعدَّ المرأة فئة اجتماعية منسجمة في مشكلاتها ورغباتها.

ينتج عن هذا الخلل التصنيفي أخطاء كبيرة في طبيعة الشعارات والمطالب التي تُرفع باسم المرأة، وفي نوع المعارك التي تخوضها الحركة النسوية، وفي سلم الأولويات النضالية لدى المدافعين عن حقوق المرأة في العالم.

هل المرأة تشكيل ثقافي وتربوي لا غير؟

من أغرب اختراعات النسوية الحديثة: اختزال المرأة في تكوينها الثقافي والتربية التي تتلقاها، والإصرارُ على محو الهوية الخاصة التي تكتسبها من نفس بنائها الفزيولوجي، وتتميز بها عن الرجل.

وقد بدأت القصة حين أطلقت رائدة النسوية الحديثة الفرنسيةُ سيمون دوبوفوار في كتابها المشهور «الجنس الثاني» كلمةً

مختصرة، صارت شعارًا للنسوية خلال النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي: «لا نولد امرأة، ولكن نصير امرأة»!

تأثرت سيمون بالمبادئ الفلسفية «الوجودية» لصديقها جان بول سارتر، فأنكرت أن يكون للإنسان أي مصير محدد سلفًا. وانطلاقًا من ذلك، رفضت أن يوجد شيء يسمى «طبيعة نسائية» يفرضها التكوين البيولوجي، وقررت أن الأنوثة «تُصنع»، كما «تصنع» الفحولة أيضًا!

تجعل هذه الإيديولوجيا النسوية الاختلافات النفسية والسلوكية بين الجنسين مجرد ثمرة لبناء اجتماعي وثقافي، ولا علاقة لها بالتكوين البيولوجي. فهذه الاختلافات صنعتها التربية المجتمعية للحضارات الذكورية المتعاقبة من أجل الحفاظ على هيمنة الرجال على النساء!

الإشكال في هذا التصور من وجهين اثنين:

أولهما: مخالفته الصريحة للفطرة الإنسانية، ومصادمته لبدهيات الواقع. فالمرأة تكون امرأة، لأنها تولد كذلك؛ أو لنقل: لأنها تولد أنثى صغيرة، تحمل في جسدها ما يميزها جذريًا عن الذكر[1]؛ ثم تأتي المكونات الثقافية والاجتماعية لتتكامل مع

(1) -أعتذر للقارئ من تسطير مثل هذه البدهيات، التي قد يراها من قبيل «السماء فوقنا والأرض تحتنا»! ولكن من اطلع على آخر ما وصل إليه منظرو النسوية الحديثة في الغرب - مما سيأتي بعضه إن شاء

المكونات الطبيعية والبيولوجية، لا لتُناقضها وتدمرها. التصور الفطري لا ينصب المعارضة بين هذه المكونات المختلفة، ولكن يرى بينها تكاملًا متوازنًا: فالطبيعة تقتضي تربية معينة تلائمها، والغراس التربوي لا يكون إلا استنباتًا في أرض قابلة لبذوره. وكل محاولة لفرض انفصام مفتعل بين الأمرين، بفرض تربية مناقضة للطبيعة الجنسية، أو تربية «محايدة» - كما يحلم بذلك بعض المنظرين ويحاولون تطبيقه فعلًا - سوف تؤدي إلى شذوذات سلوكية، واختلالات نفسية.

ومن المفارقات العجيبة، أن معتنقي هذه الإيديولوجيا يرفضون أن تكون الأنوثة والذكورة أمرًا طبيعيًا، بل يعزون الفرق بينهما إلى الثقافة والمجتمع، وفي الوقت نفسه يرون المثلية الجنسية أمرًا طبيعيًا، راجعًا إلى الجينات الوراثية! فيجعلون الطبيعيَّ مصطنعًا مفروضًا، والشاذَّ طبيعيًّا فطريًّا!

والثاني: نتيجته الحتمية التي دل عليها تطور التنظيرات النسوية بعد سيمون دو بوفوار. فإن إنكار القابلية الأصلية التي يفرضها التكوين البيولوجي، يقتضي إمكان تشكيل الكائن البشري عمومًا، والمرأة خصوصًا، وفق أي تصور ثقافي؛ فيصبح الإنسانُ صفحة

الله عند ذكر أصول النسوية وانحرافاتها -، أيقن أن تقرير الأصول الفطرية السليمة أفضلُ علاج لانتكاس الفطرة وانقلاب المفاهيم.

بيضاء يمكن أن تَكتب فيها الثقافةُ ما تشاء، وتسطر فيها التربية ما تريد، وفق ما لا يحصى من الاحتمالات الممكنة.

القضية كلها قضية إرادة، لا قضية خلق وفطرة[1]!

بما أن الواقع البيولوجي غير موجود، وبما أن كون المرأة امرأةً لا يعدو أن يكون اختراعًا ثقافيًا وأمرًا لغويًا؛ فلِمَ لا نجرب كل الاحتمالات الممكنة، ومختلف الهويات الجنسية؟

إذا كنا لا نولد امرأة، فلِم علينا أن نصبح امرأة ولا بد؟

وإذا كان بالإمكان بناء الجنس، فبالإمكان هدمه أيضًا، ورفض الهوية الجنسية المحددة سلفًا. وهذا يقتضي محو التصور الفطري المبني على هوية جنسية منقسمة إلى قسمين اثنين لا غير: ذكر وأنثى..

لقد فتحت عبارة سيمون دو بوفوار المشهورة الباب على مصراعيه أمام انحرافات خطيرة سيأتي الحديث عنها لاحقًا إن شاء الله.

هل المرأة حقيقة بيولوجية فقط؟

(1) -لا يمكن للمتابع أن يغفل الارتباطات الوثيقة في الاستمداد الفلسفي والمخرَجات الفكرية بين تيار النسوية الحديثة والتيارات الإلحادية التي انتشرت في العالم الغربي خلال القرنين الأخيرين.

إذا كانت الطبيعة البيولوجية التي تُخلق المرأة عليها حاكمة في تكوينها النفسي، وفي قابليتها لتشكيل تربوي معين ملائم لهذه الطبيعة، فإن ذلك لا يعني غياب المؤثرات الاجتماعية والتربوية، ولا انعدام أثر البيئة الحضارية التي تنشأ المرأة فيها، والتي تجعل النساء في البيئات الاجتماعية المختلفة، مختلفات في طبيعة التحديات التي تواجههن، ونوع الطموحات التي تتطلعن إليها.

لا شك أن المرأة تكون - بحكم طبيعتها مستعدة لتبني مجموعة من «القيم المؤنثة»، مثل: الحنان والعطف والتوافق والحوار ونبذ العنف؛ ولكن يمكن أيضًا أن تتربى على خلاف هذه القيم، وأن تتفاعل مع البيئة المحيطة بها بحسب القيم السائدة فيها، لا بحسب قيمها الأنثوية الخاصة. ولذلك وجدنا النساء الحاكمات عبر التاريخ - وخاصة في عصرنا - لسن أقل عنفًا من الرجال، ولا أقل التجاءً إلى الحرب عند الحاجة إليها[1]؛ ووجدنا النساء في إدارة كبريات الشركات الصناعية مثلًا يتعاملن بنفس منطق الرجال في تدبير المنافسة الاقتصادية وإدارة الموارد البشرية. كما أن المقارنة بين مكانة المرأة المجتمعية في الحضارات المتباينة في الزمان

(1) -يثير تبسمي من يقول: «لو تركنا مجال السياسة للنساء، لقلّت الحروب، وكان العالم أكثر سلامًا»، غاضًا طرفه عن الواقع الاستعماري البغيض لأمثال الملكة فكتوريا ورئيسة الوزراء مارغريت تاتشر وغيرهما!

والمكان، تقودنا إلى أهمية المؤثر الاجتماعي في التكوين النفسي للمرأة.

وإذا كان من الصحيح أن الرجل يتعرض أيضًا لهذه المؤثرات الثقافية والتربوية، فإن خصوصية المرأة في هذا المجال أنها تتعرض لضغوط مجتمعية خاصة من حيث كونها امرأة، لا لسبب آخر. وإذا كانت المرأة عرفت ضغطًا اجتماعيًا ثقيلًا خلال العصور السابقة - كما تقرر ذلك النسوية الحديثة، ونوافقها على جزء معتبر من هذا التقرير - فإن المرأة في المجتمعات العصرية الحداثية تتعرض لضغوط لا تقل شدة وتأثيرًا من الضغوط القديمة، بدءًا بواجب العمل خارج البيت ومسؤولية الإنفاق المادي، مرورًا بالفراغ الناتج عن غياب الأب وتحلل الكثير من الرجال من مسؤولياتهم الأسرية، وانتهاءً بمطالب «الموضة» وتسليع الجسد وتقديس الزينة وإذكاء أوار المنافسة الجسدية المستمرة بين النساء[1].

إن من أعظم الأخطاء التي تقع فيها بعض الأدبيات «الذكورية» اليوم، بسبب موقف الخصومة المستمر مع الحركة النسوية: إغفال هذه الضغوط المجتمعية، وحصر مفهوم المرأة عند التعريف في الحقيقة البيولوجية وحدها.

(1) -سيأتي بإذن الله تفصيل هذه الضغوط في مواضع متفرقة من هذا الكتاب.

النسوية

قيل عن الثورة الفرنسية: إن الثورة تأكل أبناءها!

ومقصودهم بذلك أن الثورة بعد انطلاق شراراتها الأولى، تشكلت في أمواج متعاقبة، كل موجة هي أكثر تشددًا من التي قبلها، فهي لذلك تلغي - فعليًا أو رمزيًا - جميع من كان قبلها لأنهم معدودون ضمن المتساهلين في الدفاع عن أفكار الثورة؛ حتى وصل الأمر بجمع من القادة الثوريين إلى قمع الحرية تحت شعار تحقيق الحرية! وكان من اللازم أن يأتي بعد هذه الفورة الثورية، مَن يعيد الثورة إلى شيء من الاعتدال في المطالب والشعارات[1].

هذا ما يقع للحركة النسوية: تيارات وأمواج، كل كاسر منها مكسور؛ وكل موجة نسوية تَعُدُّ التي قبلها متصالحة مع الذكورية، ومتساهلة في مطالبها. ولعله أن يأتي الوقت الذي ترجع فيه النسوية إلى بعض أصول الفطرة، مع الاحتفاظ بفكرة الدفاع عن حقوق المرأة. وذلك أن أعظم الاختلالات المفاهيمية التي يمكن أن يقع فيها من يتحدث عن الحركة النسوية اليوم: أن يظن بأن هذه الحركة لا تزال معنية بالدفاع عن حقوق المرأة. وهذا تصور بدائي متجاوَز، ما يزال بعض المثقفين يحمله للأسف.

---

(1) - أي: نابليون بونابرت الذي أعاد الـمَلكية تحت عنوان الإمبراطورية، وأعاد التصالح مع الدين النصراني، دون أن يلغي المبادئ التنويرية الكبرى للثورة.

والحق أنه لو كان مفهوم النسوية ما يزال مرادفًا للنضال من أجل حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لصحَّ لنا أن نوسِّع دائرة الحركة النسوية، حتى ندخل فيها كل إنسان نزيه في سلوكه، سويٍّ في فطرته، متوازن في فكره.

ولكن الحال صار بخلاف ذلك منذ زمن بعيد..

والسبب هو التطورات المتلاحقة التي عرفتها الحركة النسوية عبر قريب من قرنين من الزمن، مما يجعل المغامرة بتعريف عام وشامل مجازفة فكرية كبيرة.

اشتهر عند مؤرخي الحركة النسوية تقسيم تطورها إلى ثلاث أمواج، ويرجع التعبير عن مراحل النسوية المتلاحقة بـ«الأمواج» إلى الأمريكية إليزابث سارا (Elisabeth Sarah) التي نشرت عام 1920 كتابها «إعـادة تقويم الموجة الأولى Reassessments of «First Wave»». ثم تتابع المؤلفون على التعبير بذلك، وأضيف الحديث عن الموجتين الثانية والثالثة، اعتمادًا على الاختلافات الفكرية بينها.

على أن من أعظم ما يمكن انتقاده على هذا التصنيف، انحصارُه في السياق الغربي (الأوروبـي والأمريكـي)، وتجاهله التام للاختلافات العميقة الموجودة في النضالات النسوية عبر مختلف بلاد العالم.

تبدأ الموجة الأولى في سياق الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وبعد الحرب الأهلية في أمريكا، وتستمر تقريبًا إلى منتصف القرن العشرين. وقد كانت معارك النسوية الأساسية حينئذ هي: حصول المرأة على حقوقها السياسية، خاصة حق التصويت؛ وكان الغالب على التيار أنه برجوازي، مع حضور قليل للنسوية العمالية ذات الطبيعة الاشتراكية.

من أهم ما تتسم به هذه الموجة الأولى، اعتمادها على **الطبيعة**، أي على أن المرأة والرجل مختلفان من الناحية البيولوجية، وأن المطلوب مراعاة طبيعة المرأة وقيمها المؤنثة: اللطف واللين واحترام الحياة والتعاطف والإيثار؛ وهي القيم التي ترجع إلى الأمومة التي تمتاز بها المرأة عن الرجل. فمطالبة النسوية بالحقوق السياسية هو من أجل أمرين اثنين:

- حماية الطبيعة الأنثوية والاعتراف بخصوصيتها والدفاع عنها؛
- وتجنيب العالم المزيد من ويلات الحروب[1] لأن ولوج المرأة لميدان السياسة سيضفي عليه شيئًا من اللين واللطف بدلًا من الطبيعة الذكورية الخشنة والقاسية - أو هكذا كانت النسوية تظن..

---

(1) - وقد عرف الغرب (أوروبا وأمريكا) خلال هذه المرحلة حروبًا طاحنة، لا نظير لها في تاريخ البشرية كله (الحروب النابليونية، الحرب الأهلية الأمريكية، الحملات الاستعمارية، الحربان العالميتان..).

ولأجل هذا الاعتماد على الطبيعة، فإن الحركة النسوية في هذه المرحلة الأولى، لم تكن تسعى إلى إعادة النظر في الأدوار التقليدية للجنسين، بل كانت مطالبها على العكس من ذلك.

أما الموجة الثانية، فتبدأ بعد الحرب العالمية الثانية، في مرحلة زمنية دخلت فيها النساء بكثافة إلى سوق العمل لتعويض النقص الحاصل بعد الحرب ولتحريك عجلة الاقتصاد. وتلا ذلك توجهٌ واضح نحو استقلالية مالية أكبر للمرأة، مع ما يستتبعه ذلك من تحولات عميقة في الأسرة والمجتمع.

لكن التحول الإيديولوجي الأعظم في هذه الموجة النسوية الثانية، كان هو القطيعة التي أحدثتها الفيلسوفة الفرنسية سيمون دو بوفوار، حين أنكرت في عبارتها الشهيرة (نحن لا نولد امرأة، ولكن نصبح امرأة) المكون البيولوجي للمرأة، وأحدثت بالتالي قطيعة بين الوجود الطبيعي الذي كان معتمَدًا في الموجة النسوية السابقة وبين **الوجود الثقافي والاجتماعي**. «أن تكوني امرأة ليس معطًى طبيعيًّا، إنه نتيجة تاريخ. لا يوجد مصير بيولوجي أو نفسي يُعرِّف المرأة من حيث هي»[1].

تقود دراسة النتاج الفكري لسيمون دو بوفوار إلى مجموعة من المعالم الفلسفية والنفسية التي أحاطت بالكاتبة وأثرت في

(1) - من حوار مشهور لسيمون دوبوفوار في برنامج (questionnaire) مع المقدم (Jean-Louis Servan-Schreiber)، موجود على اليوتيوب.

مسارها الفكري؛ وسيأتي ذلك في فصول لاحقة، لكنني أكتفي هنا بالإشارة إلى أنها كانت - على الحقيقة - تعدُّ الأنوثة نقصًا وانحطاطًا، والجسدَ المؤنث كابحًا يمنع المرأة من الالتحاق بالوضع السياسي والاجتماعي للرجل، الذي تعده الغاية السامية التي يجب أن تسعى المرأة لبلوغها. وإذا كانت المرأة لم تستطع عبر التاريخ، أن تصل إلى هذه الغاية، فلأن الرجل المتسلط ظل يمنعها من ذلك. فملخص فكر سيمون دو بوفوار إذن: أن الرجل هو - في الوقت نفسه - المثل الأعلى، والعدو الذي يجب إسقاطه!

يدور أساس النضال النسوي في هذه المرحلة على العمَل والحمْل. ففي المجال الأول، كافحت النسوية من أجل الالتحاق التام للمرأة بسوق العمل المأجور، والذي تعده السبيل الوحيد لانعتاق المرأة وازدهارها الشخصي. وفي المجال الثاني، سعت النسوية في إطار ما تسميه «التصرف التام للمرأة في جسدها» إلى الاستفادة من التقدم العلمي والطبي لتيسير انتشار موانع الحمل الحديثة بين النساء، في أفق التحرر الجنسي الكامل[1].

(1) - من البدهي أنني لست ضد استعمال موانع الحمل مطلقًا، كما أنني لست أنكر عمل المرأة خارج البيت مطلقًا! ولكن الإشكال في خطاب النسوية، انتقالها السريع من إباحة الممنوع إلى جعله القاعدة والأصل، دون مرور عبر خانة التوسط والاعتدال، حيث تجتمع إباحة الفعل مع ضبطه وتقييده..

وإذا كانت الموجة الأولى محافظة على طبيعة المرأة، والموجة الثانية عاملة على إلحاق المرأة بالرجل، فإن الموجة الثالثة دخلت في سراديب السخافة والعبث، فجعلت هذا المثل الأعلى (أي: الرجولة) نفسه قابلًا للنقض كذلك!

تسلحت هذه الموجة بـالأدوات التفكيكية لمجموعة من الفلاسفة الفرنسيين خصوصًا، وعملت على تفكيك كل الأسس الصلبة التي قامت عليها الحضارات عبر التاريخ: العقل، السلطة، الأسرة، الفحولة والأنوثة، الهوية الجنسية، إلخ؛ ونشأت مجموعة من التقاطعات بين النضال النسوي ونضالات الأقليات المختلفة، خاصة «الأقليات الجنسية»[1] التي كانت «متجاهَلة» من طرف الموجات النسوية السابقة.

وإذا كانت نضالات الموجة الأولى موحدة حول الحقوق السياسية للمرأة، ونضالات الموجة الثانية تدور أساسًا على حق العمل والمساواة بين الجنسين في الأجور، فإن الموجة الثالثة وزَّعتْ نضالاتها على عدد كبير من المعارك الجزئية والوهمية ذات الفائدة القليلة، بل ذات الضرر على المرأة والتأثير السيئ على النظرة المجتمعية إليها.

(1) - يجمع هؤلاء مصطلح «مجتمع الميم» إشارة إلى كون حرف الميم هو الحرف الأول من «مثلي» و«مزدوج الجنس» و«متحول جنسيًّا». ويعرفون في الإنجليزية بلفظ «LGBT» وهو يجمع ألفاظ: «Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender». وقد يضاف إلى ذلك حروف أخرى مثل Q للتعبير عن Queer أو I للتعبير عن Intersex، وهلم جرًّا؛ فالعبث لا حد له ينتهي إليه!

دخلت النسوية إذن في دهليز قراءة تحليلية تجعل التغاير الجنسي نظامًا سياسيًا، وتضيف التوجه الجنسي إلى الوسائل التي سلكها المجتمع الذكوري من أجل قمع المرأة وإخضاعها. وبالتالي صار النضال المثلي تحررًا وانعتاقًا، والتغاير الجنسي عدوًّا يجب كبته ومحاربته بكل الوسائل الممكنة.

كما دخلت النسوية تحت عباءة نظرية النوع (الجندر)، فحاربت الفطرة الإنسانية بإلغاء الاختلافات الطبيعية بين الجنسين، ونتج عن ذلك عجائب من التنظير، وغرائب في التطبيق، سيأتي ذكر بعضها لاحقًا إن شاء الله.

هذا إلى جانب مجموعة من المعارك الهامشية الأخرى، التي جعلت النسوية تسيل في كل وادٍ، وتهيم في كل سبيل..

لأجل هذا التطور التاريخي والتشتت المفاهيمي، صار تعريف النسوية - كما استقرت عليه الآن - ممتنعًا أو شديد العسر على الأقل، فلا أرى داعيًا للاشتغال به؛ وإنما سيكون حديثنا في هذا الكتاب في تحليل ونقد مجموعة من الأصول والانحرافات التي لا ينازع أحد أن النسوية الحديثة أنتجتها، ولا يعني ذلك أن كل المنتسِبات (أو المنتسبين) إلى الحركة النسوية تتبنين هذه الانحرافات كلها، بل هن في أكثر هذه المباحث في أمر مريج..

الذكورية

يتنابز المتصارعون حول قضايا المرأة بالنسوية أو الذكورية. وإذا كان تعريف النسوية صعبًا لما أسلفتُ من كلام عن التطورات التاريخية وما أنشأته من الاختلافات في المفاهيم، فإن الحال مع الذكورية أصعب بكثير!

منشأ الصعوبة أن الذكورية في الغالب الأعم مصطلح قدحي، ولا يكاد يوجد تيار فكري منضبط ينتسب إلى هذا اللفظ أو يتبناه شعارًا له، خلافًا للنسوية التي تنتسب إليها حركات سياسية وفكرية كثيرة. ولما كانت الذكورية قدحًا، فإنها - كالفاشية أو الرجعية أو التطرف.. - تستعمل في الأعراف الثقافية والإعلامية للتنقص من المخالف وتدميره فكريًا.

يمكنني الحديث عن مجموعة من المعاني الداخلة في مصطلح «الذكورية»:

الأول: مجموع الأفكار والتصرفات والقوانين التي تسعى إلى تأكيد سيطرة الذكور على الإناث في مجتمع معين.

الثاني: الإيديولوجيا القائمة على فكرة سيطرة الرجل اجتماعيًا على المرأة، وعلى وجوب تعزيز قيم الذكورة في المجتمع.

الثالث: الشعور بالكراهة والاحتقار تجاه المرأة بسبب جنسها. وهذا الشعور يترجم بسلوك من العداوة، قد يصل إلى درجة العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي.

الرابع: معارضة المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبني على هذا مفهوم آخر شائع في الاستعمال الإعلامي، وإن كان غير مبني على أساس علمي، وهو: «محاربة النسوية»؛ فكل من ينتقد النسوية وينقض أفكارها يُنبَز في الخطاب الإعلامي المهيمن بأنه «ذكوري». وهذا مبني على الترادف بين «النسوية» و»الدفاع عن حقوق المرأة»، وهو ترادف زائف كما استدللت عليه في فصول هذا الكتاب.

الخامس: الدفاع عن حقوق الرجال الاجتماعية والثقافية، والتقيد بالأوصاف النمطية للرجال في مجال القيم والعادات والسلوكات المختلفة.

انطلاقًا من هذه التعريفات المختلفة، وإذا استثنينا الأخير منها لكونه يقلب جهة تسليط الضوء من المرأة إلى الرجل، فإننا نستطيع وضع ثلاثة معالم كبرى تميز التصور الذكوري للمرأة والمجتمع:

- كره المرأة من حيث هي (أي لا لشيء إلا لكونها امرأة) واحتقارها، وتصور وجودها في المجتمع على أنه ضرر وفساد لا غير.
- حصر وظيفة المرأة في الحياة في الوظيفة الجنسية والتناسلية، أي: في إرضاء شهوة الرجل وإنجاب الأطفال.

● تسويغ العنف الجسدي على المرأة، ومنه الاستغلال الجنسي في التحرش والاغتصاب والدعارة..

فإذا أطلقت في هذا الكتاب وصف الذكورية على شخص أو طائفة فإنني أقصد وجود بعض هذه المعالم أو كلها.

وإذن فلا يدخل في معنى الذكورية المذمومة - في رأيي - التمييز بين الجنسين مراعاة للاختلاف البيولوجي بينهما[1]، بل ذلك هو مقتضى الفطرة الإنسانية السليمة. ومن التمييز المقبول: توزيع الأدوار داخل الأسرة، والوظائف في المجتمع، على الجنسين بما يلائم طبيعة كل منهما. فليس من الذكورية أن نرفض عمل المرأة في المهن العنيفة المدمرة للأنوثة، أو المهن التي تستهلك الوقت على حساب الأمومة ومسؤوليات البيت مثلًا.

(1) - من مفارقات النسوية تسليطها الضوء على استئثار الرجال بالمناصب في أعلى هرم السياسة والاقتصاد مثلًا، مع تجاهل أن الرجال هم الأكثر أيضًا في جبهات الحرب وفي السجون، والأكثر تعرضًا لجرائم القتل إلخ..!

معالم من التاريخ

ما قبل النسوية

هل عانت المرأة عبر التاريخ، وتعرضت للظلم وهضم حقوقها المشروعة؟

نعم.. لست أشك في ذلك. ولكنني أحب أن أقيد هذا الإطلاق الذي صار مشتهرًا في الأدبيات النسوية، إلى درجة أن يُعدَّ مُسلَّمَة لا تقبل النقاش، بقيود ثلاثة:

أولها: أن تكرار الحديث عن خصوص الظلم الواقع على المرأة في المجتمعات القديمة، يُشعر بأن الرجل كان في بحبوحة من العيش، يتمتع بجميع حقوقه السياسية والاجتماعية! والحق أن الظلم كان - ولا يزال - واقعًا على الجميع، بل إن الواقع التاريخي يشهد بأن الرجال كانوا معرضين لألوان من البغي والقمع لم تكن المرأة تتعرض لها.

والثاني: أن التاريخ لم يكن صفحة واحدة سوداء، بل فيه مراحل متعاقبة من البياض والسواد، والصعود والهبوط، أي: مراحل زمنية كانت المرأة فيها تنعم بأعلى درجات العدل كما في زمن النبوة والخلافة الراشدة في التاريخ الإسلامي، ومراحل أخرى كانت المرأة فيها تعاني من أقبح ألوان الإهانة والتحقير مثل

بعض اللحظات الزمنية للقرون الوسطى في أوروبا. وبين هذا وذاك، مراحل من التفاوت الكبير في درجات العدل والظلم.

والثالث: أننا نحتاج إلى بيان معنى «الحقوق» التي يقال إن المرأة كانت محرومة منها، فإن غبش الدعاية النسوية يدخل قدرًا عظيمًا من الالتباس في هذه القضية:

- فحين تتحدث النسويات في هذا القرن عن المساواة بين الجنسين في «حق العمل»، علينا أن نفهم أن الكلام عن عمل مخصوص، وإلا فقد كانت المرأة تعمل دائما، في البيت والحقل والتجارة والمشروعات الأسرية ونحو ذلك.
- وحين تتحدث النسوية عن ضرورة توفير «حق التعليم» للمرأة، فعلينا أن ندرك أن هذا الحق كان في القرون الوسطى محل تفاوت بين أوروبا والعالم الإسلامي؛ ففي أوروبا كان التعليم حكرًا على طبقة من النبلاء، وغيرهم محرومًا منها رجالًا ونساءً، أما في العالم الإسلامي فكانت النساء يتعلمن على قدم المساواة مع الرجال، إلى أن تفشت الجهالات الجديدة في الأمة خلال قرون الجمود الأخيرة.
- وعند الحديث عن الحقوق السياسية للمرأة في العهود القديمة، فلنا أن نسأل: وهل كان جميع الرجال يتمتعون بهذه الحقوق؟ مع أن الكثير من النساء كانت لهم مشاركة سياسية في أعلى هرم الدولة، سواء في أوروبا أو العالم الإسلامي.

- إن توزيع الأدوار بين الجنسين في الأسـرة والمجتمع، والاختلاف في ضوابط اللباس بينهما أيضًا، ليس هضمًا لحقوق المرأة؛ بل هذا سوء فهم لمعنى الحق.
- إن بعض ما تعده النسوية واجبًا وإلزاما يكرِّس خضوع المرأة، يمكن عده ضمن حقوقها التي عملت النسوية الحديثة على انتزاعها منها؛ فلنا أن نقول مثلًا: للمرأة الحق في ستر جسدها بما يتلاءم مع فطرتها ويمنع من تسليعه، ولها الحق في رعاية بيتها مع إنفاق الرجل عليها دون أن تكون مضطرة للخروج للعمل خارج البيت، وهلم جرًّا.

لقد تحدث الكثيرون عن المرأة في التصور الكنسي السائد خلال القرون الوسطى، وتفنن آخرون في انتقاد الفقه الإسلامي التراثي واتهامه بالذكورية. وتمييزُ الحق من الباطل في ذلك يُخرجنا إلى تفصيل ليس هذا موضعه. لكن يكفي هنا أن أقرر أنني لست أدعو إلى تبني جميع الأحكام المتعلقة بالمرأة في المدونة الفقهية التراثية، فإن بعضها - وليس كثيرًا في نسبته إلى عموم الأحكام - قد يكون خاضعًا لسياق تاريخي خاص، ولكنني أدعو إلى اتباع الشريعة الربانية، كما جاءت بها نصوص الوحي، وكما استقر استنباطها من خلال المنهج العلمي المدون في علم أصول الفقه خصوصًا.

الموجة الأولى: النسوية المناضلة

يختلف المؤرخون حول الاستعمال الأول لكلمة (Féminisme) التي تُعرَّب بلفظ «النسوية» أو «الأنثوية»؛ فينسب بعضهم المصطلح إلى الفيلسوف الفرنسي شارل فوريي (Charles Fourier) الذي توفي عام 1837، ولكن يبدو أنه لم يستعمل اللفظ وإن كانت معانيه الأولى (حرية المرأة والمساواة بين الجنسين) حاضرة في كتاباته[1]. ثم استعمل اللفظ في سنوات 1860 للدلالة على ما يتعلق بالمرأة عمومًا، ثم في عام 1872، استعمل الأديب الفرنسي ألكسندر دوما الابن (Alexandre Dumas Fils) لفظ النسوية في معنى قريب من المعنى المتداول لاحقًا: المساواة بين الجنسين، وحق المرأة في التعليم وغيره. ثم اشتهر المصطلح بعد ذلك حين استعملته الصحافة بمناسبة مؤتمر عقد في باريس عام 1892.

بغض النظر عن تفاصيل استعمال مصطلح «النسوية»، فإن من المتفق عليه إجمالًا أن الحركة النسوية في أوروبا وأمريكا تنتمي إلى القرن التاسع عشر، وإن كان ذلك لا يعني أنها ولدت من فراغ، بل هي نتيجة تطور فكري أمدته مجموعة من الروافد الفلسفية، على رأسها فلسفة الأنوار وثقافة حقوق الإنسان. لقد انتشرت في

---

(1) – هذا وما بعده مما يتعلق بتاريخ المصطلح مقتبس من مقال بعنوان (Féminisme: Appelation d'origine)، لكاتبته (Geneviève Fraisse)، مجلة (Vacarme)، شتنبر 1997.

أوروبا هذه الثقافة التي أُعلن عنها رمزيًا في ما سُمِّي «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» عام 1789، بعد عقود من المخاض الفكري عند فلاسفة الأنوار. وحملت الثورة الفرنسية على عاتقها أمانة الاصطدام مع الكنيسة، وفضح ظلمها الاقتصادي والاجتماعي.

ولا شك أن هذين التطورين الكبيرين خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر (أعني: ثقافة حقوق الإنسان ومقاومة ظلم الكنيسة) لا يمكن إلا أن يكونا في مصلحة المقهورين عمومًا، والمرأة خصوصًا.

لكن واقع الثورة الفرنسية كان على خلاف المتوقع!

لقد شاركت المرأة في الثورة الفرنسية منذ يومها الأول بقوة وكثافة، لكن مشاركتَها كانت في أسفل الهرم (المظاهرات والاعتصامات والمسيرات) لا في أعلاه (القرار السياسي) الذي كان حكرًا على الرجال. تبنى الحداثيون التراتُبية الجنسية، وتوجسوا كثيرًا من «حقوق المرأة»؛ والسبب الأبرز لذلك أن الغالب على النساء كان الالتزام الديني والمحافظة على القيم التقليدية، فكان وجود المرأة في أعلى هرم السلطة السياسية مُهدِّدًا لقيم الحداثة المصادمة للدين. تقول المؤرخة والفيلسوفة الفرنسية منى أوزوف (Mona Ozouf): «لقد قاومَت النساءُ بشدة وإصرار إجراءات الثورة لإلغاء المسيحية، والنظامَ الجديد للأعياد،

والتقويم الثوري. هن اللواتي طالبن بسماع الصوت المُسَلّي للأجراس، وتركن العمل أيام الآحاد، وحاولن إيقاف العربات التي تنقل التزيينات المنتزعة من أماكن العبادة، وقاطعْن الرهبان الذين أقسموا على الدستور المدني، وحمَين الرهبان الآخرين. لقد كُنَّ ينظمن لقاءاتٍ للعبادة السرية. هذا الخطر الكنسي، المرفوع مثل ثوب أحمر فوق الرؤوس، سيُستعمل طويلًا فيما بعد لإقصاء النساء من الاقتراع العام»[1].

وفعلًا، رفضت الحداثة منح حق التصويت للنساء مخافة التوجه المحافظ الذي كُنَّ يُظهرنه في هذه المرحلة، واستمر ذلك نحوًا من قرن ونصف من الزمن..

إذا تجاوزنا الثورة الفرنسية وقلاقلها الفكرية والسياسية، فإننا نجد للثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر تأثيرًا عظيمًا على المجتمع عمومًا، وعلى العلاقات بين الجنسين خصوصًا؛ فقد أدت هذه الثورة إلى تحولات اقتصادية عميقة في النسيج المجتمعي الأوروبي، وبالتالي إلى تغيُّر أوضاع المرأة الاجتماعية خاصة في الحواضر الكبرى. ولا شك أن النضالات النسوية تأثرت بهذه التحولات.

(1) – ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص129، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

انطلاقًا من منتصف القرن التاسع عشر، بدأ انضمام طائفة من النسويات إلى الأطروحات الماركسية، فربطن بين تحرير المرأة والصراع الطبقي: إسقاط الرأسمالية سيؤدي لا محالة إلى انعتاق جميع المقهورين - العمال والنساء خاصة. وقد استمر هذا الربط في كافة الأدبيات النسوية الماركسية إلى سقوط المعسكر الشيوعي بعد أكثر من قرن.

في أمريكا: عقد مؤتمر كبير عام 1848 للمطالبة بوقف التمييز ضد النساء. وانتشرت - بالموازاة مع حقوق العبيد - الدعوة إلى حقوق المرأة خاصة الحق في التعليم وحق التصويت. وفي بريطانيا: رفع الفيلسوف جون ستيوارت مل إلى البرلمان عام 1886 عريضة توقيعات تطالب بمنح حق التصويت للنساء؛ وانتشرت في صفوف الحركة النسوية المطالبة بحق التعليم والعمل وتعديل قوانين الزواج. وفي فرنسا، عقدت عام 1878 النسخة الأولى من «المؤتمر الدولي الأول لحقوق النساء»، وعمل خصوصًا على تحسين وضعية النساء في الحياة اليومية (قوانين العمل، والاعتراف بالعمل المنزلي..)، وفي عام 1909 أُنشئ «الاتحاد الفرنسي من أجل تصويت النساء»، الذي كان يهدف إلى تأسيس حزب نسوي.

زادت الحاجة في أوروبا إلى العمل النسائي في النصف الأول من القرن العشرين، بسبب الحربين العالميتين اللتين اضطرتا الكثير من النساء إلى العمل المأجور لتعويض الرجال المشاركين في الحرب. من جهة أخرى، أدى انخفاض الساكنة بسبب كارثة الحربين إلى تشجيع الأنظمة السياسية الأوروبية على الإنجاب، وتبني سياسة أسرية محافظة؛ وقد وجدت النسوية نفسها مضطرة لقبول هذا الواقع الاجتماعي، فلم ترفع أية شعارات لطلب تيسير منع الحمل أو الإجهاض، وبقيت متقبلة للفروق البيولوجية بين الجنسين، وللتصور الطبيعي للمرأة/ الأم، وغير ممانعة في أن تكون المرأة ربة بيت أولًا.

ولو شئنا تلخيص هذه الموجة النسوية الأولى، فإننا نختزلها من جهة المَطالب في **المطالبة بحقوق المرأة السياسية** على الخصوص؛ ومن جهة التصور الفلسفي في **النظرة الطبيعية** القائمة على الاعتراف بالطبيعة المؤنثة للمرأة، والتي تميزها عن الرجل، وتحصر فيها خصائص الإنجاب والأمومة.

الموجة الثانية: النسوية المؤدلجة

الموجة الثانية للنسوية مطبوعة - دون تردد - بطابع الفيلسوفة الفرنسية سيمون دو بوفوار.

ولدت دو بوفوار في باريس عام 1908، من عائلة ميسورة، وأقبلت على التأليف الأدبي خصوصًا، فكتبت مجموعة من الروايات. ثم كان لقاؤها بالفيلسوف الوجودي جان بول سارتر الذي أثر في مسارها الفكري كثيرًا بسبب انبهارها البالغ بفلسفته وذكائه.

تقول في وصف انبهارها به: «حين أقارن نفسي به، أشعر بأن الحمَّى لديَّ دافئة! كنت أظن نفسي استثنائية لأنني لا أتصور أن أعيش دون أن أكتب؛ لم يكن يعيش إلا ليكتب». وتقول أيضًا: «كانت هذه المرة الأولى في حياتي التي أشعر فيها بأنني مسيطَر عليَّ من الناحية العقلية.. كل يوم، وطيلة اليوم، كنت أقارن نفسي به، ولم أكن أستطيع منافسته. كنت أحيانًا أحاول أن أناقش؛ أبذل جهدي، أصرُّ..ولكن كان سارتر ينتصر دائمًا»[1].

في عام 1949، أصدرت سيمون دو بوفوار كتابها المشهور «الجنس الثاني Deuxième Sexe»[2]، الذي سيجعل منها رمزًا عالميًا للنسوية. وقد تضمن الكتاب أبحاثًا فلسفية عميقة تدور على تعريف مفهوم المرأة وتاريخ التسلط الذكوري عليها ووجوب انعتاقها من سيطرة الرجل ونحو ذلك.

(1) – ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص73، ترجمة من كتاب «مصير فرنسي» لإريك زمور.

(2) – طبعت ترجمته تحت عنوان «الجنس الآخر»، ولست أرى مسوغًا لهذا التغيير، فالجنس الآخر ترجمة لـ«L'autre sexe».

لكن اللافت للانتباه حقًا أن سيمون دو بوفوار تنطلق من حالتها الشخصية خلال الطفولة، ومن تجربتها الخاصة خلال المراهقة، لتقرر بعض القضايا العامة عن المرأة من حيث هي.

تقول في نص عجيب في الجزء الثاني من هذا الكتاب، والذي جعلت له عنوانًا فرعيًّا (التجربة المعاشة): «لا شك أن المراهَقة تُغيِّرُ جسد البنت الصغيرة. يصبح الجسد أضعف من ذي قبل؛ الأعضاء المؤنثة هشة، وعملها صعب؛ يصبح الثديان - لأنهما مزعجان وغير مألوفين - عبئًا على المرأة؛ يُذكِّران بوجودهما في الرياضات العنيفة، يتحركان ويؤلمان. تصبح القوة العضلية والقدرة على التحمل والسرعة أقل منها عند الرجل. تخلق الإفرازات الهرمونية حالة من عدم التوازن العصبي والحركي. دورة الحيض مؤلمة..»[1]. وتستمر الكاتبة هكذا في سرد مظاهر الطبيعة النسائية، بأسلوب من الازدراء يُشعر بكونها حالة نقص بالمقارنة مع الطبيعة الرجالية!

وإذا كنا لا ننازع في وجود هذه الاختلافات البيولوجية، فإننا في الوقت نفسه نقرر أن المرأة السوية (وهذا حال أغلب النساء كما لا يخفى) لا يعددن تلك الاختلافات نقصًا ولا انحطاطًا عن مرتبة الرجال، بل هو عندهن كمال في بابه، به تتحقق الأنوثة التي

(1) - Simone De Beauvoir, Le deuxième sexe - Tome II: L'expérience vécue, Gallimard, p42.

تعدها المرأة قوتها الهائلة. والدليل على ذلك أن المرأة التي تنقطع عنها هذه الصفات البيولوجية الأنثوية لسبب ما، تعد ذلك اعتلالًا ونقصًا، تسعى إلى إصلاحه وعلاجه. فكون الكاتبة تجعل الأنوثة نقصًا، لا يمكن إلا أن يكون راجعًا إلى حالة نفسية خاصة عند المؤلفة (ومعها من يوافقها الرأي من النسويات الهامشيات) تريد تعميمها على النساء كلهن!

وحين تعد سيمون دو بوفوار الأنوثةَ نقصًا، فإنه يدخل في ذلك ازدراء الأمومة والقدرة على الإنجاب والإرضاع[1]، وترى ذلك مجرد وظائف طبيعية دُنيا، لا يرتبط بها أي مشروع «متعال». تقول في بيان ذلك: «لقد رأينا أن نقص المرأة راجع أساسًا إلى كونها انحصرت في تكرار الحياة، في حين كان الرجل يبتكر أسبابًا للعيش هي في نظره أهم من وهم الوجود. حبس المرأة في الأمومة، يعني استمرار هذا الوضع»[2]. وتقول في نص آخر ينضح باحتقار عملية الإنجاب: «تكون بهجة الحمل والرضاع عند بعض النساء قوية لدرجة الرغبة في تكرارها دون توقف؛ تشعرن

(1) - قد يكون ذلك - مرة أخرى - تعميمًا لتجربة شخصية، فإن سيمون - على تنوع عشاقها - لم تكن قط أمًّا ولا أرادت قط أن يكون لها أطفال..

(2) - Simone De Beauvoir, Le deuxième sexe - Tome II: L'expérience vécue, Gallimard, p185.

من المناسب أن نعلق هنا بأننا لا نحب للمرأة أن «تنحصر» أو «تحبس» في الأمومة والإنجاب؛ وكيف نرضى بذلك ونحن نقرأ سيرة إحدى سيدات هذه الأمة عائشة رضي الله عنها - وغيرها في هذا المعنى كثير -، ولم تكن أمًّا بالمعنى البيولوجي (وإن كانت بغير هذا المعنى أمًّا لجميع المؤمنين)؟! ولكن بين حصر المرأة في الأمومة، وتنصل المرأة من الأمومة وازدرائها والسعي إلى إلغائها، يوجد موقف وسط يغيب عن أهل الإفراط والتفريط.

بالإحباط بمجرد فطام الطفل. تسعى هؤلاء النسوة - اللواتي يصح أن يقال إنهن «يَبِضْن» لا أنهن أمهات - بشَرَهٍ إلى إخضاع حريتهن لأجسادهن: يبدو لهن أن مسوغ وجودهن هو الخصوبة السلبية لأجسادهن»[1]. هذا الاحتقار العجيب الذي يتعارض مع مشاعر أغلب النساء عبر تاريخ الإنسانية كله، يتناغم - في الحقيقة - مع ما ذكرناه آنفًا عن سيمون دو بوفوار من كونها تحتقر الأنوثة، وتعلي من شأن الفحولة..

وقد كان هذا الموقف من ضمن أسباب رفض كتاب «الجنس الثاني» لحظةَ صدوره، سواءً في فرنسا التي كانت في طور التعافي من «الشتاء الديمغرافي» الطويل الذي دام أكثر من قرن، وكان من أسباب ضعفها في حروبها الأوروبية؛ أو في غيرها من بلدان الغرب التي خرجت لتوِّها من الحرب الكونية الثانية، التي أنتجت هلاكًا ديمغرافيًا لا نظير له.

طالبت سيمون دو بوفوار إذن بالمساواة بين الجنسين في تلك الأنشطة «السامية»: الأدب، الفلسفة، الثقافة، الفن، السياسة، وبصفة أعم في مطلق العمل المأجور خارج البيت، الذي تعده انعتاقًا من التسلط الذكوري، ومقاومة للخضوع النسائي للرجل.

(1) - Simone De Beauvoir, Le deuxième sexe - Tome II: L'expérience vécue, Gallimard, p166.

يعجبني هنا قول الروائية الفرنسية المشهورة مارغريت يورسنار (Marguerite Yourcenar) في مقابلة تلفزية[1]: «الذي وقع للأسف هو أن الكثير من النساء جعلن من حياة الرجل مثلًا أعلى. وهذه فكرة غريبة، لأنني لا أعتقد أن حياة الرجال مثالية لهذا الحد.. هن يحلمن بأن يكن مثل ذاك الرجل الذي يستيقظ على الساعة السابعة والنصف صباحًا، يشرب قهوته بسرعة، ويسرع إلى المكتب. إن كان هذا هو التحرر، فإنني لست متحمسة له جدًّا. فكرة المسار المهني والنجاح المادي والنجاح في السيطرة، صارت عند المرأة - كما نراه في بعض المجلات النسوية - مثال النجاح الإنساني. وفي رأيي: هي هزيمة مروعة».

وعلى الرغم من إنكارها خضوع المرأة، فقد أظهرت سيمون دو بوفوار حالات غريبة من الخضوع الشخصي أمام الرجل، يدل على نوع من الاختلال النفسي العميق[2]، يذكِّرنا بما سبق عن احتقارها لصفات الأنوثة. وقد عبرت عن ذلك ابتداءً بقولها: «أتمنى اليوم الذي سيُدهشني فيه رجل بذكائه وثقافته وسلطته.. لأعترف بأنه مساوٍ لي، ينبغي أن يتجاوزني.. هذا الرجل المقدَّر لن يكون أقل

(1) - عنوانها (De la condition féminine)، موجودة على اليوتيوب.

(2) - الكثير من النسويات يعانين من مثل هذه الاختلالات النفسية بسبب التناقض الذي يعشنه بين الرغبة الإيديولوجية في امتلاك السلطة والسيطرة على الرجل، والرغبة الطبيعية الفطرية في الاحتماء بالرجل وطاعته..

مني، ولا مختلفًا عني، ولا أعلى مني بكثير، وسيضمن وجودي دون أن تُنتزَع منه سيادته»[1]. ولعل هذا الرجل المتجاوِز كان هو عشيقها الأمريكي الأديب نيلسون ألجرين (Nelson Algren) الذي تقطر رسائلها المشهورة إليه بخضوع يختلف جدًّا عن صورة المرأة القوية المتحررة، المعروفة عنها في الدعاية النسوية. تقول مثلًا في إحدى رسائلها: «سأكون مطيعة، سأغسل الأطباق، سأكنس الأرض، سأذهب لأشتري بنفسي البيض والكعك، لن ألمس شعرك ولا وجنتيك ولا كتفك دون إذن.. لن أفعل أبدًا أي شيء لا تريدني أن أفعله»[2].

وإذا كانت سيمون دو بوفوار قد انبهرت بسارتر، فإنها قد استلهمت فلسفته الوجودية في أطروحتها النسوية. والوجودية نمط فكري ينفي أن يكون للذات جوهر أو حقيقة لازمة، بل البشر يَخلُقون هوياتهم وقيمهم الخاصة من خلال ما يفعلونه؛ فالوجود يسبق الماهية كما يقول سارتر.

فالمرأة إذن وفق التصور الوجودي (Existentialiste) ما هي إلا ما تفعله بنفسها أو يُفعل بها؛ خلافًا للتصور الجوهراني

(1)- Simone de Beauvoir, Mémoires d'une jeune fille rangée, Gallimard, 1958.

(2) – من مقال (Simone La scandaleuse) لكاتبته (Agathe Logeart)، Le Nouvel Observateur، بتاريخ 2 يناير 2008.

ولم أستطع الوصول إلى النص الأصلي في مجموع الرسائل، ولكنه مشهور متداول في وسائط كثيرة، ضمن نصوص أخرى مشابهة.

(Essentialiste) الذي يجعل لها جوهرًا خاصًّا يمكن الكشف عنه، وماهيةً سابقة راجعة إلى الطبيعة مثلًا. وعبرت سيمون دو بوفوار عن ذلك بقولها المشهور الذي صدَّرت به الجزء الثاني من كتابها: «لا نولد امرأةً، وإنما نصبح امرأةً»[1]. وفصلت هذا المعنى بقولها في حوار نشر في صحيفة لوموند في 10–11 يناير 1978: «كل ما قرأته ورأيته وتعلمته خلال السنوات الثلاثين الأخيرة جعلني أتأكد من هذه الفكرة. نحن نصنع الأنوثة، كما نصنع الفحولة أيضًا».

مشكلة المرأة الكبرى إذن في أنها يُفرض عليها (أو تفرض على نفسها) من خلال التربية والثقافة والضغط الاجتماعي، أن تبقى أسيرةَ مصيرِها البيولوجي، أي: أن تبقى أنثى؛ والحال أن انعتاقها وازدهارها الشخصي لا يكون إلا بأن تكون رجلًا كالرجال، تهتم بنفس اهتماماتهم، وتعمل في نفس مجالات نشاطهم. ولن يتحقق ذلك إلا بأن تقاوم الرجل المتسلط، وتُسقط هيمنته الذكورية.

هذه الأفكار هي التي تلقفتها جحافل النسويات بعد سيمون دو بوفوار، فعملن على تنزيلها في سلسلة من النضالات العملية، تأتي تكملة لنضالات الموجة الأولى حول مطلب حق التصويت. لقد توسعت المطالب النسوية في هذه المرحلة خارج الإطار

(1) - Simone De Beauvoir, Le deuxième sexe - Tome II: L'expérience vécue, Gallimard, p7.

السياسي، فامتدت إلى مجموعة من النقاشات الاجتماعية مثل: المطالبة بخروج المرأة إلى العمل خارج البيت ومساواتها للرجل في الأجور، والمطالبة بحق المرأة في التصرف في الحمل، وبعض الحقوق المتعلقة بالحرية الجنسية خارج إطار الزواج، ومكانة المرأة والرجل في مؤسسة الأسرة، ونحو ذلك.

الموجة الثالثة: النسوية المنحرفة

أسهمت ثورة 1968 بعدد من الدول الأوروبية، في تسريع وتيرة النضال النسوي، وتحريفه عن مساره. فقد كانت الثورة مع سياقها التاريخي الحساس، سببًا في إسقاط الكثير من القيم الصلبة التي كان المجتمع الغربي يقوم على أساسها، بل كان النقد موجها لكل ما يشتمل على معنى السلطة، مثل: الدين، والأخلاق، والعقل، إلخ.

وقد عمل فلاسفة التفكيك على التأصيل الفلسفي لهذا الإسقاط الممنهج؛ وتأثرت بذلك الحركة النسوية الحديثة، فعملت على تفكيك المفاهيم الأساسية المكونة للمجتمع، وعلى رأسها مفهوم المرأة والرجل، والهوية الجنسية، والنظام الأسري ونحو ذلك.

كما امتازت الموجة الثالثة بتوسيع دائرة النضال خارج أوضاع المرأة - التي هي المجال التقليدي لعمل النسوية -، فتقاطعت

نضالاتها مع الأقليات المجتمعية المختلفة، خاصة المثلية و«الأقليات الجنسية» الأخرى؛ كما ركزت عداوتها على نوع مخصوص من الرجال تعدُّه سبب الاضطهاد الواقع على هذه الأقليات، وعلى رأس هؤلاء الرجل «المتغاير جنسيًا» (أي: غير المثلي)، الذي تعده رأس حربة القمع المسلط على المرأة وعلى الأقليات الجنسية الأخرى.

كما تبنت النسوية الحديثة نظرية النوع، وجعلتها مطيتها الإيديولوجية لتفكيك الجنس، وهدم الفطرة الإنسانية السليمة. ودخلت لأجل ذلك في معارك وهمية هامشية جلبت على المرأة الكثير من المفاسد العملية.

سيأتي تفصيل هذه الانحرافات العملية والتأصيلات النظرية في الفصول التالية من هذا الكتاب، لأن أغلب الانتقادات التي أُوَجهها للحركة النسوية إنما يراد بها هذه الموجة خصوصًا، فإنها غاية ما وصلت إليه النسوية بعد عقود طويلة من التأصيل والنضال العملي.

الأصول الفكرية للنسوية

العلاقة مع الرجل

العلاقة الملتبسة

يعُدُّ الكثير من أتباع سيمون دوبوفوار أنها رائدة التحرر النسائي من تسلط الرجل. لكن حقيقة الأمر أنها أسستْ نظريتها النسوية التي قدمتها في كتابها «الجنس الثاني» على أن الواجب على المرأة أن تضع نصب عينيها غاية واحدة: أن تكون رجلًا مثل سائر الرجال! مطلب المرأة الأعظم عندها أن تفكر وتعمل وتكتب وتعيش مثل الرجال. أن تتمثل طريقة الرجال العباقرة (فان جوج، كافكا..) وتفعل مثل ما فعلوا، وتفكر مثل ما فكروا، وتسافر كما سافروا، ليمكنها أن تكون عبقرية مثلهم أيضًا؛ وإلا فإنها ستبقى منحصرة في تاريخها ومشكلاتها وآمالها الخاصة، ولن تستطيع أن تربط ذلك كله بالإنسانية في مجموعها - كما يفعل الرجل. «لم يقع تمثل الإنسان إلا في الرجل، لا في المرأة»[1].

يعد كتاب دوبوفوار إذن - بمعايير النسوية العصرية - كتابًا ذكوريًا لأنه يعظِّم مفهوم الرجولة، ويحث المرأة على الخروج من أنوثتها لتلتحق «بالرجل العبقري».

(1)- Simone de Beauvoir, Le deuxième sexe, Tome II, p557.

إن فهم هذا المعنى - أي: بُغض النسوية للأنوثة، وإعجابها الكامن بمفهوم الرجولة - يمكن أن يَختصر على ناقد النسوية مسافات طويلة، ويجعله يصل إلى لب الخلل العميق في المطالب النسوية، التي تدور في حقيقتها على تحويل المرأة إلى رجل، لأن ذلك نوع من الترقي من مفهوم الأنوثة الناقص، إلى مفهوم الذكورة الكامل[1].

وبموازاة هذا الانبهار بمفهوم الرجولة والسعي إلى الاقتداء بجنس الرجال، فإن النسوية ترفع شعار الخصومة والندِّية مع الرجل، بل تصل إلى درجة العداوة والسعي إلى الإسقاط.

وتؤدي هذه العلاقة الملتبسة بالرجل إلى تناقضات صارخة، ليست أول تناقضات النسوية ولا آخرها.

الانبهار والرغبة في الاقتداء يقتضيان التسوية، والتسوية لا يمكن - في ظل إيديولوجيا شمولية مثل النسوية - أن تكتفي بالمساواة الحقوق. لا بد إذن من ادعاء المساواة المطلقة بين الجنسين في كل شيء، ولو كان ذلك على حساب إنكار إحدى البدهيات البيولوجية في قضية العلاقة بين الجنسين، وهي: أن هنالك اختلافًا بين المرأة والرجل بمقتضى الطبيعة والخلق

(1) - في التصورات الفِطرية - ومنها التصور الإسلامي - تعد الأنوثة كمالاً في مجالها، يتكامل مع كمال الذكورة في مجالها.

الأول، يظهر منذ الولادة، ولا يخضع بالتالي لأي مؤثر ثقافي أو اجتماعي[1].

يقرر دورين كيمورا (Doreen Kimura) مثلا أن الاختلافات بين الجنسين لها أسباب بيولوجية مرتبطة بالتنظيم الدماغي، الذي يتغير بحسب الجنس، بحيث يمكن القول إن هنالك «دماغ رجل» و»دماغ امرأة»[2]. ويجزم أكسيل كان (Axel Kahn) بهذا أيضًا: «هنالك تفرقة في الدماغ بحسب الجنس لا يمكن الشك فيها، ومهارات خاصة بكل جنس»[3]. وإلى جانب الدماغ، هنالك أثر الإفرازات الهرمونية في بناء النفس. يعطي هرمون التستوستيرون للذكر ميلًا أكبر إلى التنافس والعنف - في حدود معينة؛ كما أن هرمون الأوسيتوسين يتحكم في جزء من سلوكات المرأة عند الإنجاب، ويكرس التوافق بين الأم وطفلها، لكي يتحقق بينهما حالة انصهار نفسي لا بد منها في الأسابيع الأولى بعد الإنجاب[4].

ويرى أوتو فينينجر (Otto Weininger) أن هنالك فرقًا آخر بين الجنسين على صعيد العبقرية (لا على صعيد الموهبة): «يمكن أن يكون لدينا موهبة في الرياضيات مثلًا، تسمح لنا بهضم أصعب

(1) - من الطريف أن الطبيعة ترجع بقوة في أوقات الأزمات: في الحرب الروسية-الأكرانية الأخيرة، ذهب الرجال إلى الحرب، وبقيت النساء في الصفوف الخلفية ومعهن أطفالهن؛ ولم نسمع للنسوية إنكارًا لهذا التمييز الجنسوي الواضح!

(2) -Doreen Kimura, Cerveau d'homme, Cerveau de femme, Odile Jacob, 2001.

(3)- Axel Kahn, Psychologies Magazine, Numéro 202, Novembre 2001.

(4)- Edwige Antier, Eloge des mères, Laffont, 2000.

فصول هذا العلم، ولكن دون أن يكون لدينا عبقرية فيه، أي أصالة وتفرد وتوجه نحو الإنتاج الشخصي». وهو يرى بأن العبقرية صفة ذكورية لا يمكن أن تتوفر في المرأة[1].

تحاول النسوية الحديثة أن تضرب صفحًا عن ذلك كله، وأن تمنع أي اختلاف بين الجنسين، لأن الاختلاف - في المزاج العصري - بريدُ التمييز، والتمييز طريق لاحب نحو العنف المجتمعي. يلاحظ توني أناتريلا (Tony Anatrella) ذلك فيقول: «نحن في مجتمع تنفي فيه التمثيلياتُ المسيطرة الاختلافاتِ، وتؤدي إلى رؤية انصهارية، نحن جميعًا باسمها متشابهون ومتساوون، دون أدنى تمييز»[2]. لا يوجد إذن فرق طبيعي بين الرجال والنساء، ولا بين الأعراق المختلفة، ولا بين الأطفال والراشدين[3]..

ولذلك تدعي النسوية أن كل من يسعى لإبراز هذا الاختلاف، إنما يسعى في الحقيقة إلى بناء الصور النمطية التي يتوصل بها إلى

(1)- Otto Weininger, Sexe et Caractère, Kontre Kulture, p98.

الشطرنج مثلا لعبة «ذكورية» بامتياز، ولم يعرف إلى الآن بطلات من المستوى العالي جدًا، على الرغم من أنه ليس رياضة بدنية.

لكن الإيديولوجيا النسوية المتغلغلة في الدراما العصرية لا تريد الاعتراف بذلك، بل تسعى إلى محو هذا الواقع. فقد صدر عام 2020 مسلسل «مناورة الملكة The Queen's Gambit» الذي يريد ترسيخ صورة خيالية في أذهان المشاهدين، هي أن هذه البطلة العالمية لها مشكلة واحدة هي: مجتمع الستينيات الذكوري وغير المتحرر!

(2)- Tony Antarella, Le Sexe oublié, Flammarion, 1990.

(3) - لا يتفطن هؤلاء «المساواتيون» إلى النتيجة العكسية لهذا النفي الإيديولوجي المخالف للطبيعة؛ وهي أن نفي وجود أعراق مختلفة مثلًا يقتضي نفي وجود عنصرية مبنية على اختلاف الأعراق! والموقف الصحيح: إثبات الفروق البدهية، وإنكار التميز الظالم الذي يمكن أن يبنى عليها..

قمع النساء وظلمهن. وهذا الاتهام لا ينحصر في الرجل الذي يزعم وجود خلاف بين الجنسين، بل في كل رجل «يَظهر» فيه هذا الاختلاف: في هيئته أو كلامه أو تصرفاته - أي: الرجل كامل الرجولة. وبالمقابل فالرجل البريء من هذه التهمة، ليس فقط الرجل الذي ينفي الاختلاف بين الجنسين ويصر على المساواة بينهما، ولكنه على الخصوص: الرجل الذي لا «يظهر» عليه شيء من مظاهر هذا الاختلاف - أي: الرجل ناقص الفحولة، أو المثليُّ!

في نظر النسوية: الرجل إذن - ما دام رجلًا حقًا - مُذنبٌ مَهما قال أو فعل، إلى أن يثبت العكس..

شيطنة الرجل..

لأن المؤنث صار مرادفًا للتقدم والحداثة، والمذكر رمزًا للماضي والرجعية[1]، فإن هذا الأخير يستحق أن يشيطَن! ولأن المطلوب - في «دين» المساواة الجديد - أن يكتسب الرجل صفات الأنوثة، فإنه يوصم بالتخلف والذكورية إذا خالف هذه الصفات، بأن أحب السلطة وسعى إليها مثلًا.

يقرر جون جراي بأن الرجل يحتاج إلى الإنجاز من أجل تحقيق الـذات: «كل رجل يقيس قيمته الشخصية بقدرته على

(1) - يراجع فصل «تأنيث المجتمع» من هذا الكتاب.

الحصول على نتائج»[1]. هذه النتائج هي التي تؤكد هويته وتعطيه السلطة التي يحلم بها. على عكس ذلك، فالمرأة - من حيث أصل فطرتها وقبل أن تتعرض للمؤثرات الثقافية النسوية - غير محتاجة إلى السلطة كحاجة الرجل. تعترف بذلك السياسية والإعلامية فرانسواز جيرو (Françoise Giroud): «السلطة، أية سلطة، تنزع من المرأة التي تمتلكها من الجاذبية أكثر مما تضيفه لها»[2]. ليست مضطرة من أجل تثبيت هويتها، إلى أن تعمل ولا أن تتملك؛ بل قوتها الحقيقية في أنوثتها. ولذلك فالمرأة لا تقيس ألقابها وراتبها وسيارتها إلى ما عند النساء الأخريات، بقدر ما تقيس الوضع الاجتماعي لزوجها مع أوضاع الرجال الآخرين[3].

الرجل - بمقتضى استعداده الفطري - يسعى لامتلاك السلطة، والمرأة - بمقتضى فطرتها - لا يهمها ذلك كثيرًا. لكن النسوية لا يمكنها أن تقبل هذا الاختلاف الفطري، ولذلك فسلطة الرجل نوع

(1)- John Gray, Les hommes viennent de Mars, les femmes viennent de Vénus, Michel Lafon, 1997.

(2)- Françoise Giroud et Bernard-Henri Lévy, Les hommes et les femmes, Olivier Orban, 1993.

(3) - على الرغم من القصف المستمر الذي تتعرض له المرأة الغربية من طرف الإيديولوجيا النسوية المهيمنة، فإن الكثير من النساء لا يزلن على هذا الطبع الفطري الذي يقرره جون كراي وغيره؛ خاصة مع تحطم أوهام «المرأة القوية المستقلة Strong Independant Woman» على جدار الحقيقة البيولوجية الصارمة؛ واضطرار الكثير من النساء إلى الاعتراف بالعجز عن الحصول على كل شيء، فهن مجبرات غالبًا على الاختيار بين العمل والأسرة، ما دام إنجاب الأطفال يعد لديهن كابحًا في مسيرتهن المهنية..

من الظلم يجب محاربته. ويدخل في ذلك دخولًا أولويًا: سلطة الأب في أسرته ومع أبنائه[1].

والرجل الغيور أيضًا محل استنكار وذم في الإيديولوجيا النسوية المهيمنة على العقول اليوم.

يمكن للزوجة[2] أن تظهر مفاتنها أمام الرجال الآخرين، وأن تحادثهم وتختلط بهم كما تشاء، لأن ذلك من صميم حريتها الشخصية التي لا يمكن أن تُنزع منها. والواجب على زوجها أن يقبل ذلك كله بصدر رحب، وأن يكظم غيرته بل أن يشعر بتأنيب الضمير لكونه شعر بها! الرجل الذي يظهر غيرته هو رجل ذكوري متملك، رجعي في علاقته بالمرأة، متسلط عليها ويسعى إلى كتم أنفاسها!

ثم لا يهم بعد ذلك أن يقال: إن غيرة الرجل مركوزة في فطرته، فقضايا الفطرة والطبيعة آخر ما تنشغل الإيديولوجيا النسوية به. تُشعِر هذه الإيديولوجيا الرجلَ بالذنب إذا لم يتحكم في طبيعته فأظهر غيرته: عليه أن يشاهد بهدوء وأن يقبل كل التصرفات غير الطبيعية؛ ولزوجته (أو أي واحدة من محارمه) أن تفعل ما تشاء لإرضاء غرائز الإغراء التي تملأ كيانها، وتدفعها إلى إبراز مفاتنها[3]!

---

(1) - يراجع فصل «أسرة دون أب» من هذا الكتاب.

(2) - أو «العشيقة» في المجتمع الغربي، حيث لا يوجد كبير فرق عملي بين الزواج والمخادنة!

(3) - في التصور الديني الموافق للفطرة: يطلب من المرأة ستر مفاتنها أمام من لا تحل له، لكي يكون الجنس خادمًا لمؤسسة الزواج ومؤطَّرًا بها؛ ويطلب من الرجل أن يحمي محارمه من الرغبات الفاجرة التي يمكن أن تنبعث من خارج هذه المؤسسة، في موافقة كاملة لطبيعة الغيرة الكامنة عنده.

وإذا كان المطلوب من الرجل أن يتحكم في طبيعة الغيرة لديه ويسمح للمرأة أن تثيرها بسلوكاتها «المتفتحة»، فإنه يُطلب منه أيضًا التحكم في طبيعة الرغبة الجنسية عنده، ويسمح للمرأة بالحرية التامة في ارتداء ما تشاء من الثياب.

لقد صار العُري الفاضح لدى النساء[1] - والإثارة الجنسية الملازمة له - هو القاعدة المطردة في الأماكن العامة: في الشواطئ والشوارع، في الجامعات والشركات، في وسائل الإعلام والملصقات الإشهارية.. ولأن المرأة في الغالب لا تشعر بالإثارة أمام الرجل العاري، فإنها تجد صعوبة بالغة في تصور الرغبة الجنسية التي يثيرها تعريها في نفوس الرجال. انتشر هذا العري إلى الحد الذي اعتاد الجميع عليه، فلم يعد يصدم أحدًا؛ والجواب الجاهز لكل من يعترض: المرأة حرة في لباسها، وعلى الرجل أن يتحكم في رغباته[2]! ويدخل في هذا التحكم في الرغبة الجنسية: عدم التبرم باللباس العاري للمرأة، وعدم إظهار الإعجاب به بطريقة يمكن تفسيرها بأنها «عرض جنسي غير مرغوب فيه»، أي بعبارة أخرى: «تحرش جنسي».

(1) - من غرائب الثقافة الغربية المهيمنة اليوم والتي وصلت إلى بعض مجتمعاتنا: أن اللباس «الرسمي» في الإدارات والشركات يغطي كامل بَدَن الرجل فلا يسمح له مثلًا بالحضور إلى مكان العمل بسروال قصير إلى حد الركبة، لكن يمكن للمرأة أن تحضر بتنورة قصيرة، بل هذا هو اللباس «الرسمي» لنساء الأعمال!

(2) - يوزع الشرع الإسلامي المسؤولية بين الجنسين بمنتهى العدل: على المرأة أن تستر جسدها، وعلى الرجل أن يغض بصره..

لكن إذا كان التحرش الجنسي من الرجال مذمومًا باتفاق، ألا يمكن أن يقال: إن عرض المرأة مفاتنها الجسدية الخاصة نوع من التحرش الجنسي، لأنه يصدق عليه تعريفه، فهو كذلك «عرض جنسي غير مرغوب فيه»، إلا أنه ليس بالكلام ولا الفعل، بل بمجرد العرض الجسدي المثير؟ ألا يصح لنا أن نقول: إن الرجل يتعرضون أيضًا لاعتداء نفسي مستمر عليهم، من طرف الأجساد العارية المعروضة في كل مكان، دون أن يكون لهم القدرة على التملص من هذه الإثارة الدائمة[1]؟

والرجل أيضًا متهم - مهما فعل - بالعنف الجسدي..

وإذا كان من الصحيح أن الكثير من النساء يتعرضن لألوان من العنف الجنسي والجسدي واللفظي في الشوارع وأماكن العمل، وحتى داخل الأُسر؛ فإن النسوية الحديثة تضل الطريق - مرة أخرى - حين تجعل مشكلتها مع الرجل من حيث هو[2]، فتتهم كل رجل (الأب، الزوج، زميل العمل،..) بأنه «مغتصب محتمل»، وبأنه لا توجد أي امرأة في أمان تام. وهكذا ننتقل من غلو إلى غلو مقابل..

---

(1) - لكن لا يمكن أن يكون ذلك مسوغًا لأي اعتداء جنسي على المرأة ولو فرَّطت في واجب التستر؛ فالتحرش والاغتصاب من الجرائم التي لا يمكن تسويغها، وإن أمكن تفسيرها بجو السعار الجنسي العام في المجتمعات العصرية، والذي يساهم عريُ المرأة عمومًا في ترسيخه وانتشاره. ولذلك، قد يوجد الاغتصاب في البيئة المنغلقة المحافظة - بل قد وقع حتى في زمن النبوة - ولكنه يبقى هامشيًا شاذًا، لا وجه لمقارنته بما يقع في مجتمعات اليوم من انتشار أخطبوطي لهذه الظاهرة المَرَضية.

(2) - فهم الكثيرون من فضيحة الأغنية التي أنجزتها بعض الناشطات النسويات، والمسيرة التي تلتها في شوارع بعض مدن شمال المغرب تقليدًا لما وقع في بلدان أخرى، تحت شعار «المغتصب هو أنت»، أنه خطاب موجه للرجل من حيث هو، واتهام له بأنه مغتصب أو مشروع مغتصب!

استبشر الكثيرون بحملة «أنا أيضًا MeToo» في الولايات المتحدة ونظيراتها في مختلف الدول الغربية[1]، لأن في ذلك «تحريرًا لكلمة المـرأة»، وتيسيرًا لفضح ما تتعرض له من الاعتـداءات. لكن الحملة تحولت سريعًا إلى حملة تشهيرية بالرجال، فقد اتهم الكثير منهم على مواقع التواصل، وتبينت براءتهم بعد البحث القضائي الدقيق، ولكن بقي العار يلاحقهم إعلاميًا.

(1) - عرفت في فرنسا مثلاً باسم «Balance ton porc».

النسوية والأسرة

الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، وتفكيكها يعني التفكيك الشامل للمجتمع كله.

لكنِ النسوية الحديثة تتعرض لتفكيك الأسرة من خلال ضرب قطبَيها - الرجل والمرأة -، بتغييب الأول عن ممارسة دور الأب داخل الأسرة، وبتزهيد الثاني في وظيفة «ربة البيت».

أسرة دون أب

لأسباب اجتماعية مختلفة - منها التأنيث المتزايد للمجتمع - صار أغلب الأطفال في رعاية الأم حصرًا. ومن خصائص الأم أن غريزتها تُشعرها بآلام الطفل واحتياجاته، فتميل - خلافًا للأب - إلى استباق إرضاء جميع رغباته، كي لا يكون محرومًا من أي شيء؛ ويستمر ذلك ولو كبر الطفل ودخل في مرحلة المراهقة.

لم يعد للوالدين وظائف واضحة، واقتسام للأدوار داخل الأسرة، بل الغالب أن الأم تفعل كل شيء - خاصة ما يتعلق بتربية الأطفال - يعينها على ذلك القانون (في أكثر البلدان الغربية وفي بعض بلداننا أيضًا) الذي ينفي «السلطة الأبوية» وينكر «قوامة الرجل» على أسرته، ويتحدث عن «الاشتراك في المسؤولية»،

وعن «سلطة الوالدين»؛ والإيديولوجيا النسوية التي تشجع المرأة/ الأم على احتلال المزيد من المواقع داخل الأسرة، لتحريرها من الهيمنة الذكورية الممتدة لقرون متطاولة. يفترض المنظِّرون عند حديثهم عن المسؤولية المشتركة للوالدين، أنهم أمام أسرة «مثالية» يقع فيها كل شيء بالتشاور، وتُتَّخذ فيها القرارات بعد التفاوض العقلاني حولها! لكن الحقيقة أن ذلك لا يوجد إلا في الأذهان المؤدلجة، وفي خيالات الدراما؛ أما في الواقع، فإن الخلافات تحل - في الأسر الغربية بأحد طريقين:

- تخلي الأب عن مسؤولياته وتوكيله الأم في اتخاذ جميع القرارات المهمة، وانشغاله بتطوير عمله أو بمغامراته العاطفية خارج إطار الزواج؛
- أو بالعنف الزوجي الذي صار ظاهرة مَرَضية تنخر جسد المجتمع الغربي، والمجتمعات التابعة له عندنا.

لب المشكلة أن طبيعة الحياة العصرية تفرض على الأسرة اتخاذ قرارات مصيرية، لا يكون الاتفاق حولها وإقناع الآخر فيها ممكنًا دائمًا، فيكون من اللازم أن يوكل القرار النهائي إلى شخص واحد، هو الأب في الأسرة التقليدية، والأم في الأسرة العصرية (وإن كانت الشعارات تدعي الاشتراك في القرار).

في الأسرة الحديثة - التي ناضلت النسوية للوصول إليها - يقتسم الوالدان الأدوار بطريقة أخرى غير التي كانت سائدة منذ القدم:

فالأم تعمل خارج البيت وداخله، وتشارك في الإنفاق إن لم تكن المنفقة الوحيدة، وتعتني بتربية الأطفال منذ طور الحضانة الأولى إلى المتابعة النفسية والبدنية خلال مرحلة المراهقة، مرورًا بالمتابعة المدرسية التامة خلال الأدوار الابتدائية. ولأجل ذلك كله، فهي صاحبة المبادرة والقرار النهائي في أغلب شؤون البيت والأطفال.

أما الرجل فهو مشغول خارج البيت دائمًا (إما في عمله، وإما مع أصدقائه..)، ومشغول داخل البيت أيضا بالراحة أو مشاهدة التلفاز أو ألعاب الفيديو. وهو أكثر تسامحًا ولطفًا (أي: أكثر تأنثًا) في تعامله مع أطفاله، وينحصر دوره في المداعبة واللعب والعواطف. وكل محاولة منه للاعتراض أو فرض السلطة الأبوية، تواجَه بالإنكار من طرف الأم والأطفال معًا - بل أيضًا: من طرف الهيئات الاجتماعية المنصَّبة من طرف الدولة - وتُفسَّر على أنها سلوك ذكوري رجعي يستحق الشجب الشديد. ولذلك فإنه - في الغالب - يتفادى الصراع داخل الأسرة، ويجتهد في المحافظة على انسجامها عن طريق «الانسحاب» من السلطة والقرار، بل من الواجب والمسؤولية.

لقد صار الأب غائبًا، وكما يقول جان جابار: «..لأنه لا يريد أو لا يستطيع ممارسة وظيفة الأب، فإنه يترك الأم تمارس وحدها «سلطة الوالدين». في الأسرة، كما في المجتمع عمومًا، هنالك «تبخر للرجل»، وللأب على الخصوص»[1]. ولأجل انتهاء «السلطة الأبوية» وتحول سلطة الوالدين إلى «سلطة الأم»، فقد صار بعض الناس يسأل: «أين ذهب الرجال؟»[2].

يؤدي هذا التوزيع الجديد للأدوار داخل الأسرة إلى مفاسد محققة في تربية الأطفال خصوصًا.

كون السلطة في يد الأم يؤدي إلى أضرار تربوية، ليس ناتجًا عن النظرة الذكورية الاحتقارية للمرأة كما قد يُظنُّ؛ ولكن لأن الأم حين تنقل مجموعة من القيم لأطفالها، فإنها مع ذلك - وعلى الرغم من القسوة التي يمكن أن تظهرها في بعض الأحيان - لا تستطيع أن تجعل هذه القيم مرتبطة في أذهان الأطفال بمعاني التأطير التشريعي. بعبارة أخرى: المطلوب الأسمى في التربية أن يُدمج الطفل ذهنيًّا معاني الالتزام والانضباط بقانون أعلى، مما يعينه على أن يكون فردًا صالحًا في المجتمع، وهذا يتحقق مع السلطة التربوية الأبوية، لكنه مع الأم يصطدم بطبيعة العلاقة

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص265، من ترجمة لكتاب «الأنثوية وانحرافاتها» لجان جابار.

(2)- Liliane Sichler, Où sont passés les hommes?, La table ronde, 2000.

العاطفية بين الأم وطفلها، والتي تجعل الطفل ينضبط لإرضاء أمه وتحقيق رغباتها، لا للالتزام بالقانون المؤطِّر للمجتمع. ويظهر الخلل حين ينفصل هذا الطفل عن أمه في مرحلة المراهقة أو الشباب، فيجد صعوبة بالغة في تقبل الحدود والالتزام بالضوابط.

ولذلك، فإن لنا أن نسأل: هل الانتقال من السلطة الأبوية إلى «سلطة الوالدين» يمكن أن يكون السبب الحقيقي لمعاني التمرد على «السلطة» في المجتمعات العصرية؟

إن من أعظم الاختلالات الاجتماعية في عصرنا: أن الكثير من الشباب صاروا يعيشون دون منارات توجيهية، ولا قواعد أخلاقية حازمة، وإنما يتبنون اختيارات حياتية انطلاقًا من الأحاسيس الظرفية، لأنهم لم يألفوا منذ الطفولة أن يندمجوا في معنى احترام السلطة. المراهق اليوم يطلب تغيير العالم من حوله، ليكون متوافقًا مع أهوائه ورغباته، لأنه اعتاد منذ الطفولة على أن تلبى جميع مطالبه؛ إنه يرفض معاني الحرمان والتحدي والصعوبة وإكراهات الواقع، ويفضل أن يعيش على حسب مشاعره في جو وردي حالم لا علاقة له بالواقع المجتمعي؛ إنه يرفض ثقل الالتزام وصعوبة الواجب، وبالمقابل يطالب دائمًا بحقوقه في كل شيء: «بدلًا من أن تُعاش الحياة كهبة، فإنها تُطلب كحق: من حقي أن أكون بصحة جيدة، من حقي أن يكون لي طفل، من حقي أن أكون جميلًا،

من حقي أن لا أموت!»[1]. وكما يقول فريد هيشنجر: «إن تربية الأطفال دون تحصينهم ضد وقائع ومنافسة العالم الخارجي، لا يعدو أن يكون تهريبًا لهم نحو جزر من السعادة، وجعلهم عاجزين عن التأقلم مع الواقع الخارجي أو تغييره بما هو أفضل»[2].

يؤدي هذا الغياب للمعايير الأخلاقية الصارمة، إلى الوقوع في براثن المُتَعيَّة (Hédonisme) غير المحدودة: المتعة لأجل المتعة، والاستهلاك المادي لكل ما يمكن استهلاكه، دون غاية كبرى يكون السعي إليها محور الحياة. وبدلًا من البحث عن مشروعات عملية يمكن تحقيقها على أرض الواقع، مع العمل الدائب والجهد اليومي، فإن هؤلاء الشباب الذين أفرزتهم الأسر الحديثة يبحثون عن المال السهل: إنجاز مقاطع تافهة على مواقع التواصل، بيع الأجساد في أسواق النخاسة العصرية..

وتؤدي التربية «النسائية» أيضًا إلى تنامي العنف المكبوت، والذي يمكن أن يبرز عند أدنى مناسبة. الأطفال الذكور الذين لا يجدون أدنى اعتراض على سلوكاتهم من لدن الآباء/ الأصدقاء، لا يستطيعون تحرير عدوانيتهم الطبيعية، مع أنهم كانوا محتاجين إلى هذه المواجهة لبناء أنفسهم والتحول إلى راشدين. هذه الصراعات المكبوتة تطفو على السطح بعد سنوات في صورة

(1)- Denis Vasse, La vie et les vivants, conversations avec Françoise Muckensturm, Le Seuil, 2001.

(2)- Fred M. Hechinger, Pour ou contre Summerhill, Petite Bibliothèque Payot, 1972.

عنف مضاعف ضد الآخرين أو ضد ذواتهم، وبأبعاد ضخمة جدًّا. تقول نيكول جامي (Nicole Jeammet): «الآباء الذين يُرضون جميع الرغبات، فلا يمنحون طفلهم أي مسوغ للثورة ولا للعتاب، يجبرونه على توجيه كراهيته إلى نفسه»[1].

وأيضًا، حين تضيَّع الحدود الدينية، وتفقد الضوابط الأخلاقية، وتتساوى قيمة الأشياء كلها أمام رغبات الفرد المؤلَّه، الذي يمكنه تسويغ أي تصرف بمجرد قوله «هذا اختياري الشخصي»؛ فإن العنف يصبح الآلية الوحيدة لحل إشكالات المجتمع.

لقد كانت الإيديولوجيا النسوية تقصد إلى محاربة عنف المجتمع الذكوري، لكنها ساهمت في الحقيقة في صناعة العنف والرفع من مستوياته في المجتمع، حين وضعت مسؤولية تربية الأطفال في أيدي الأمهات وحدهن، في بيئة يغيب عنها الأب فعليًّا أو رمزيًّا.

ربة البيت المظلومة

في مجتمع اليوم المتشبع بالأفكار النسوية، صارت المرأة التي تختار أن تكون ربة بيت تعتني بأسرتها وأطفالها دون أن يكون لها عمل خارجي تؤجر عليه، تُنبَز بأنها متخلفة ورجعية، وخاضعة للذكورية «المهيمنة». وبالمقابل، فالمرأة التي تخرج للعمل خارج

(1)- Nicole Jeammet, Les violences morales, Odile Jacob, 2004.

البيت هي امرأة متحررة مزدهرة، استطاعت أن «تحقق ذاتها»، وأن تتخلص من السيطرة الذكورية.

هكذا يبدو الأمر عند الكثيرين: ثنائيًّا تسطيحيًّا، لا يحتمل التفصيل ولا الفروق الدقيقة؛ لأنه مبني على إيديولوجيا لا تتقبل الآراء المعاكسة.

ولكن الحقيقة بخلاف ذلك كله..

أرى من الواجب علي أن أقـرر ابتداءً بأنني لا أدعـو اليوم إلى أن تكون النساء كلهن ربـات بيوت؛ فالوضع الاقتصادي الراهن، والتحولات الاجتماعية العميقة، والتآكل المستمر في حس المسؤولية والواجب عند الكثير من الرجال، جميع ذلك يجعل عمل المرأة خارج بيتها في أحيان كثيرة ضرورة اقتصادية واجتماعية لا مفر منها.

ولكن هذا بالضبط ما أود أن تفهمه المرأة جيدًا بعد أن تتحرر من الدعاية النسوية: العمل خارج البيت ضرورة لا اختيار! وشأن الضرورة أمران:

أولًا: أنها لا تُمدح لذاتها، وإنما بمقدار ما تصرفه من الأذى عن مرتكبها. وعلى هذا، فليس عمل المرأة خارج البيت تحرُّرًا ولا تحقيقًا للذات، وإنما غايته أن يكون دفعًا لمفسدة اقتصادية أو اجتماعية متحققة. وإذا كانت المرأة مجبرة على هذا العمل، فلا يغير من حقيقة هذا الإجبار كونها تدَّعي أنه «اختيار جميل»!.

وثانيًا: أنها تقدر بقدرها، فلا معنى لأن تندمج المرأة في عملها لدرجة السعي المَرَضي الحثيث إلى ترقي أعلى الدرجات المهنية، على حساب صحتها البدنية والنفسية، وتماسك أسرتها، وراحة أطفالها؛ والحال أنها مضطرة فقط إلى ما يحقق لها العيش الكريم لا أقل ولا أكثر..

لقد كانت المرأة دائمًا عاملة، في بيتها أو خارجه (في حقول البادية مثلًا)، ولكن ليس بالمعنى العصري. ولب القضية أن مفهوم العمل المأجور قد تضخمت قيمته في المجتمعات المادية العصرية، تبعًا للتحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفتها الإنسانية خلال القرون الأخيرة. لقد أصبح العمل حقًّا من الحقوق، وصار العاطل عن العمل هامشيًّا ومنبوذًا، وصار المقام الاجتماعي للفرد مرتبطًا بشكل مباشر بالعمل الذي يمارسه. ولأجل ذلك صار التحاق المرأة بالعمل المأجور يُنظر إليه على أنه تحرُّر ورفعة اجتماعية.

وكالعادة المطردة في أغلب شطحات النسوية الحديثة، فإننا نجد أصل هذا الغلو في تقديس عمل المرأة خارج البيت، وفي احتقار وظيفة ربة البيت، في كلام المُنظِّرة الأولى سيمون دوبوفوار، التي تقول مثلًا: «إن العمل التي تؤديه المرأة داخل البيت لا يمنحها الاستقلالية؛ إنه ليس مفيدًا للمجتمع بشكل مباشر، ولا مستقبل له، ولا ينتج شيئًا». وتقرر هذا المعنى النسوية

الفرنسية المعروفة جيزيل حليمي (Gisèle Halimi) بقولها: «أن تكون المرأة ربة بيت يبقى اختيارًا، وهو محترم؛ ولكنه اختيار لا يتماشى مع مسيرة تحرير النساء»[1].

يظن من يسمع هذا الكلام أن المرأة العاملة اليوم تعمل دائمًا في المجالات الفكرية والسياسية «الراقية» أديبة، مؤلفة، فيلسوفة، وزيرة، ربانة طائرة..، وهي المجالات التي «يمكن» أن نقبل جدلًا أنها أرقى من الأعمال البيتيَّة. لكن حقيقة الأمر أن أكثر النساء يعملن في مهن أخرى ليست بالضرورة أرقى فكريًّا من الطبخ والكنس وتربية الأطفال. الحياة اليومية للغالبية العظمى من النساء الأجيرات بعيدة جدًا عن حياة سيمون دوبوفوار وأغلب النسويات البرجوازيات العصريات!

ثم كيف يقال إن عمل المرأة في البيت ليس «مفيدًا للمجتمع بشكل مباشر»، والحال أن التربية التي يتلقاها الطفل في سنوات عمره الأولى، جوهرية في تكوينه الفكري وتماسكه النفسي خلال حياته كلها، وذلك بإجماع المتخصصين؟

تنتشر في الغرب اليوم فكرة فلسفية عدمية تقلل من أهمية إنجاب الأطفال، وتمجد حال العزوبة والاكتفاء باللذة العابرة

(1) - يشبه هذا قول الكثيرين اليوم في فرنسا: «المرأة المسلمة حرة في أن ترتدي الحجاب، ولكن ذلك مناقض لحقوق المرأة ودليل على خضوعها للرجل». وهو أسلوب بهلواني ذكي، يسمح بمحاربة الاختيارات الفردية الحرة إذا كانت مخالفة للثقافة المهيمنة، دون المساس بصنم الحرية المقدس!

دون تكلف مسؤوليات التربية. يعبر عن ذلك الفيلسوف المعاصر ميشيل أونفري بقوله: «لا أحتاج إلى أن أبيِّن بأن بغض أطفاله هو الذي يمكن أن يدفع بالشخص إلى إخراجهم إلى هذا العالم. مَن هذا الذي يشعر بأن الواقع جيد لدرجة أن يلقِّن ابنه أو ابنته حتمية الموت، وزيف العلاقات بين الناس، والمصالح التي تقود العالم، وإجبارية العمل المأجور. أي والد ساذج وأحمق يمكن أن يحب البؤس والمرض والفقر والشيخوخة والشقاء، لدرجة أن يهدي ذلك كله لنسله؟ أيمكن تسمية فنِّ نقل هذه الشرور إلى مَن هم مِن لحمه ودمه «حبًا»؟»[1].

هذه النظرة الفلسفية المشؤومة تتعارض بالضرورة مع مفهوم «ربة البيت»، أي المرأة التي تغيِّب المانع المهني، وتكرِّس نفسها للإنجاب وتربية الأطفال ورعايتهم؛ وتلتقي بالتالي مع التأصيلات النسوية الأخرى.

من هذه التأصيلات التي تبرر احتقار «ربة البيت» أن هذا الاختيار خضوع للرجل «الذكوري المهيمن». ولكن المسكوت عنه هنا، أن أغلب النساء الأجيرات يخضعن لأوامر مديرين ذكور، لأن الواقع الاقتصادي يفرض هذا التمييز. فما الذي ربحته المرأة بتعويض حالة بأخرى: كانت تؤمر بالعمل داخل البيت، فصارت

---

(1)- Michel Onfray, Théorie des corps amoureux, Grasset&Fasquelle, 2000.

تؤمر بالعمل خارجه؛ كانت تخدم زوجها وأطفالها، فصارت تخدم مدير عملها.. لكن بعبارة تشيسترتون: «تعتقد النسوية أن المرأة تكون حرة حين تخدم مشغِّلها، ومستعبَدة حين تعين زوجها»!

«هل تشكُّون في ذلك؟ لنأخذ هذا المثال:

إعداد القهوة للزوج صباحًا: علامة خضوع تنتمي إلى العصور السابقة. ألا يمكنه أن يعدَّ قهوته بنفسه؟ هل أنتِ خادمته؟

إعداد القهوة في الطابق الثاني عشر من عمارة مكيَّفة للإطار العالي القابع في المكتب الأخير: علامة استقلالية وتطور اجتماعي، مضمونة ومؤطِّرة بعقد لمدة محددة، وبالحد الأدنى للأجور.

هل فهمتنَّ الآن، أم أنكن تردن فقط أن تكنَّ خادمات، همُّهن رعاية الأطفال والاعتناء بحديقة منزلية صغيرة وشغل الوقت في جمعية خيرية، بدلًا من مواجهة المغامرات العجيبة والتحديات الرائعة لعالم الشغل؟»[1].

والنسوية تسوغ أيضًا احتقار «ربة البيت» بأنها امرأة تعتمد على رجل معين في الإنفاق عليها وعلى أطفالها، وهذا مهين للكرامة في مجتمع لا يجعل للإنسان قيمة اجتماعية إلا إن كان ينفق على نفسه من ماله الخاص دون اعتماد على غيره.

---

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص300-301، ترجمة من كتاب «خدعة الأنثوية الرهيبة» للوسي شوفي.

التفكير بهذه الطريقة - وإن كان قد يصحُّ في حالات معينة - خضوعٌ صريح لمنطق السوق ونكوص عن مسؤولية الدفاع عن حقوق المرأة. الواجب على الحركة النسوية أن تناضل من أجل تيسير قيام المرأة بوظائفها الطبيعية دون أن تكون تحت رحمة مشغِّل متسلط، ولا زوج غير مسؤول[1]. لكن النسوية الحديثة اختارت النضال الأيسر: موافقة رغبات السوق في خروج المرأة للعمل، ثم لا يهم ما يقع بعد ذلك.

ومن أخطر ما يقع: آثار وخيمة على الأطفال وعلى النساء أيضًا..

أما الأطفال فالأمر واضح جدًا: لقد صارت مهمة الوالدين تكاد تنحصر في عملية الإنجاب، وفي الإنفاق المادي، وتخلَّيَا معًا عن تربية الأطفال داخل البيوت، لانشغالهما بحياتهما المهنية و»ازدهارهما« الشخصي. والنتيجة أن تلقين القيم - حسنها وقبيحها - صار موكولًا إلى المدرسة، والشارع، والفضاء

(1) - لا يمكن أن نلغي من تحليلنا حقيقة أفول حس الواجب والمسؤولية من دنيا الكثير من الرجال اليوم. هذا الأفول الذي يجعل بعض النساء غير العاملات يصبرن على مرارة العيش مع زوج ظالم، فرارًا من طلاق لا يكون في مصلحتها غالبًا. تغافلنا عن هذا سيكون مثل تغافل النسوية الحديثة لواقع النساء العاملات المرير.

ونحن حين ننتقد الثقافة الغربية المهيمنة اليوم، لسنا ندعو إلى تعويضها ببعض عاداتنا وأعرافنا التقليدية الظالمة، وإنما ندعو إلى تطبيق التشريع الرباني في مجال الزواج والأسرة، بدءًا بمعايير اختيار الزوجين، وانتهاء بالحقوق المكفولة للمرأة المطلقة أو الأرملة - ماديًا ومعنويًا. ثم إن الشريعة حين تجعل الإنفاق مسؤولية الرجل، ورعاية البيت مسؤولية المرأة الأولى، فإن ذلك لا يكون مثمرًا إلا مع تحقق المقاصد الشرعية الأخرى في مجال الأسرة خصوصًا وفي المجتمع عمومًا.

الافتراضي الذي تتحكم فيه أذرع التفاهة الأخطبوطية، ومبادئ الإثراء السهل والسريع.

وأما الأثر الوخيم على المرأة نفسها، فلأن المرأة التي تفضل اليوم مسارها المهني على حياتها الأسرية، وتزعم أنها سوف تستطيع الجمع بين الأمرين، هي امرأة تسعى إلى المحال، أو - على الأقل - إلى تحقيق أمر شديد الصعوبة، تدمر من أجله صحتها البدنية والنفسية، ولا تكاد تحقق النجاح في أحد المجالين إلا على حساب المجال الآخر.

ولكن هذا لا يهم كثيرًا، ما دام يحقق مصالح السوق بوضوح.

السوق لا يعترف إلا بالمصالح الملموسة والأرباح الفورية، والأمومة تشكل عائقًا أمام هذه المصالح والأرباح. ما فائدة تربية الأطفال داخل الأسرة[1] بمعيار الإنتاجية المادية؟ لا شيء.. فكل ما لا يمكن تبادله في السوق، ولا تحويله إلى مال فهو دون أدنى قيمة!

كان المتعين على الحركة النسوية - إن كانت فعلًا تناضل من أجل حقوق النساء - أن تعمل على تكييف الاقتصاد مع الحقيقة البيولوجية للنساء اللواتي يمكن أن يكنَّ أمهات، ومراعاة خصائصهن الفزيولوجية؛ بدلًا من هذا الخضوع التام للآلية

---

(1) - أما إن أمكن إدخال معيار الربح في مجال التربية فإن ذلك يكون محمودًا، لا يتعارض مع متطلبات السوق. ومن هنا نفهم ازدهار قطاع التعليم الخصوصي في العقود الأخيرة..

الاقتصادية التي لا تعترف بغير الربح المادي. إن هذا السعي المحموم لمساواة المرأة بالرجل دون أخذ الخصائص النسائية بعين الاعتبار يؤدي بالضرورة لا إلى تحرير المرأة بل إلى استعبادها، ولكن بصيغة مختلفة.

تغض النسوية الطرف عن التعامل العنيف للسوق مع المرأة، تحت شعار التحرر والمساواة: الغالبية العظمى من المشتغلين في المهن «ناقصة التأهيل» هم النساء. والمرأة ممثلة بوفرة في القطاع الثالث ذي التأهيل الضعيف: المساعِدات المنزليات، السكرتيرات، البائعات.. وبالطبع: عاملات النظافة..

يضاف إلى هذا أن المرأة هي التي تعاني من تفكك الأسرة، فالأسر أحادية الوالد في تزايد مستمر، وفي أغلبها يكون الموجود هو الأم، والغائب هو الأب. أي أن المرأة تتحمل وحدها مسؤولية الأسرة التي يهرب عنها الأب؛ سواء أكان ذلك بسبب الطلاق، أو لأن الأطفال وُجدوا نتيجة متعة جنسية ظرفية..

ولنتذكر أن تيسير الطلاق والتحرر الجنسي كلاهما معدود ضمن أهم «انتصارات» النسوية الحديثة[1]!

(1) - تعرف الكثير من دول العالم موجة جديدة للإقبال على وظيفة ربة البيوت في صفوف النساء، قد يكون نوعًا من العودة إلى الفطرة، أو تمردًا على إكراهات السوق ومطالبه المادية. ينظر جناية النسوية على المرأة والمجتمع، ص308-311.

جسد المرأة

«جسدي ملكٌ لي..»

هكذا هو شعار النسوية منذ عقود، وهو شعار تبنته الأمم المتحدة وجعلته عنوانًا لتقرير لإحدى مؤسساتها، خاص بالقارة الإفريقية[1].

لكن هذه العبارة التي أريد بها في الأصل أن تكون شعارًا تحرريًّا، «يخلِّص» المرأة من «تسلط المجتمع الباطرياركي»، تحولت بسرعة إلى عنوان على تعبيد جسد المرأة لآلية التسليع كما يريده السوق؛ وأدى تسليع جسد المرأة إلى انفتاح جنسي لا حدود له ولا مصلحة للمرأة فيه؛ وأدى هذا السعار الجنسي إلى انتشار مخيف لعمليات الإجهاض.

مأساة جسد المرأة عند النسوية تدور إذن على هذه الثلاثة: تسليع الجسد، والحرية الجنسية، والإجهاض..

الجسد السلعة!

يمكننا أن نحكم على الكثير من الأفكار انطلاقًا من الآثار الجيدة أو السيئة التي تتركها على صفحات المجتمعات. ولو شئنا

(1) - تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) بتاريخ 14 أبريل 2021.

أن نطبق ذلك على النسوية، فإننا نكتفي بمقارنة سريعة بين عصور ما قبل النسوية وما بعدها في قضية التعامل مع جسد المرأة؛ وسنصل إلى نتيجة لا تقبل الجدل:

لم يُختزل جسد المرأة قط في بُعده الجنسي كما وقع في عصرنا، أي في عصر النسوية المهيمنة: الملصقات الإشهارية، الشاشات الصغيرة والكبيرة، مواقع التواصل الاجتماعي، برامج «تلفزة الواقع»، صحف ومجلات الفضائح.. في كل مكان، ودون أدنى مناسبة معقولة، تتدفق أجساد النساء العارية في سيل من الإثارة الإباحية الرخيصة، التي ليس وراءها من المرأة سوى الجسد/ السلعة!

بالطبع: ليست النسوية وحدها مسؤولة عن ذلك..

وبالطبع: لا ينبغي أن يوضع في ميزان المقارنة بين العصور، معيار واحد هو امتهان الجسد المؤنث..

ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول بما يكفي من الثقة: لقد ساهمت النسوية بقوة في تسليع جسد المرأة وذلك من خلال محاور مختلفة..

أولًا: حاربت النسويةُ الدين بسبب «الذكورية» الكامنة في نصوصه، أو المتمثلة في المنتسبين له؛ مع أن الحقيقة التي لا ينبغي التردد فيها: أن الدين - حتى في صيغه المحرَّفة - كان يحفظ المرأة

من امتهان كرامة جسدها. وقد أفضت محاربة الدين بالنسوية إلى تبني موقف مبدئي معادٍ لحجاب المرأة المسلمة، مع أنه داخل في معنى الحرية الشخصية؛ ومحاربةُ الحجاب تكريس لتضخيم البعد الجسدي للمرأة على حساب بعدها الروحي.

وثانيًا: استهانت النسوية بمؤسسة الزواج، وسعت إلى تحرير الطلاق وتكثير أسبابه. والحقيقة التي لا بد من تسطيرها: أن الزواج هو الذي يحمي جسد المرأة من الامتهان، وحين ضُيِّقت منافذه في المجتمع العصري، صارت المرأة مضطرة إلى المنافسة بجسدها بشكل دائم للحفاظ على استقرارها الأسري.

وثالثًا: تضخَّم عند النسوية مفهوم الحرية الفردية على حساب الكرامة، وقد جعلها ذلك تتساهل مع عرض المراهقات أجسادهن على مواقع التواصل، بمقابل مادي أو دونه؛ وتقبلِ خروج المرأة في الشوارع شبه عارية وتعد ذلك حرية شخصية؛ بل تتساهل مع الدعارة والإباحية ما دام ذلك برضا المشارِكة فيه[1]!

ورابعًا: تحارب النسوية الحديثة بعض الصور النمطية لارتباطها بـ«نمط التفكير الباطرياركي»، وتتجاهل صورًا أخرى

(1) - استمعت قبل بضع سنوات على إحدى القنوات الفرنسية إلى نقاش «سريالي» حول الدعارة بين ناشطتين نسويتين: كانت إحداهما تستنكر الأذى النفسي الذي تتعرض له العاهرة المجبرة ماديًا على معاشرة عدد كبير من الرجال؛ في حين كانت الأخرى تدافع عن الحرية الشخصية للعاهرة، وتخبر عن كونها غير مجبرة على اختيارها الفردي الخاص!

متعلقة بتسليع جسد المرأة. فهي على سبيل المثال تنكر الإعلانات الإشهارية التي تربط بين المرأة والأعمال المنزلية من طبخ وكنس وغسل للملابس، وتعلن أن هذه الأعمال لا ينبغي أن تختص بالمرأة وحدها؛ ولكنها تقبل الإعلانات التي تعرض الجسد شبه العاري للمرأة للتسويق لأي منتج، وإن كانت المرأة لا تختص به (ما فائدة وقوف امرأة مثيرة بجانب سيارة معروضة للبيع والتسويق في معارض السيارات مثلًا؟). والنسوية الفرنسية تحارب الحجاب في المدارس لأنه «دليل خضوع وعلامة عبودية»، ولكنها تقبل مسابقات ملكات الجمال وعروض «الموضة» مع أنها خضوع صريح للرغبات الجنسية للرجال. والنسوية تنكر على المرأة التي تتزين لزوجها حصرًا، وترى ذلك برهانًا على إذلاله إياها، ولكنها تشجع المرأة التي تخضع لعمليات تجميل مكلفة ومؤذية من أجل إثارة الرجال الأجانب في الأسواق والشوارع..

وخامسًا: تحتقر النسوية الحديثة الأخلاق النبيلة في التعامل بين الجنسين (الحياء، العفة، الغيرة، احترام المرأة عند الحديث معها وحال النظر إليها..) وترى أن ذلك ينتمي إلى الزمن الماضي، حين كان التمييز بين الجنسين هو الأصل والقاعدة. فهي تحلم بأن يكون التعامل بين الجنسين، مثل الذي بين أفراد الجنس الواحد! وبما أن التمييز فطري طبيعي، فإن إلغاء هذه الأخلاق النبيلة الراقية، أدى إلى

بروز الغرائز الجنسية البدائية؛ فصارت المرأة التي يلتقي بها المراهق أو الشاب لا تعدو أن تكون «مشروع شريك جنسي لليلة واحدة»، أي أنها جسد معروض لتلبية الغريزة الجنسية، لا أقل ولا أكثر..

التحرر الجنسي..

لقد أفضت ثورة 1968 في الكثير من البلدان الغربية إلى الدعوة الجماهيرية للتحرر من كل السلطات، والتمرد على جميع الحدود. وكانت الحرية الجنسية إحدى أهم المعارك التي خاضها الشباب خلال العقود التي تلت تلك الثورة.

ظهرت في هذه المرحلة المتقلبة كتابات تحترف الدعوة إلى الثورة الجنسية، وتربط بين القمع السياسي والكبت الجنسي في الأنظمة الديكتاتورية؛ وكتابات أخرى يسارية تندِّد بتحويل الطاقة الجنسية إلى طاقة عمل من طرف البرجوازية الرأسمالية من أجل الرفع من الإنتاجية؛ وأخرى تحارب الزواج والأسرة لأنها مؤسسات محافظة تقليدية تدجِّن الإنسان، وتكبح طاقاته، وتجعله خاضعًا للسلطة.

تسلمت النسوية الحديثة المشعل، وجعلت من التحرر الجنسي مجالًا خصبًا لنضالاتها الفكرية والسياسية. حرية المرأة لا بد أن تشمل حريتها الجنسية أيضًا..

ولكن..

هل من مصلحة المرأة فعلًا أن يوجد هذا الانفلات الجنسي في المجتمع؟!

تجيب النسوية: «نعم بدون تأكيد!».

وذلك لأن النسوية متشبعة حتى النخاع بأفكار المساواة، ورافضة إلى حد الهوس كل تمييز بين الجنسين، ولو على حساب الحقيقة البيولوجية.. فهي حين تتحدث عن الحرية الجنسية، لا ترى أمامها إلا أفرادًا متساوين في غرائزهم ورغباتهم واستعداداتهم وسلوكهم الاجتماعي.. وبالتالي، فإذا كانت الحرية - ومنها الحرية الجنسية - خيرًا وتقدمًا (وهي في الثقافة الغربية كذلك دون ريب) فإنها بحسب الإيديولوجيا النسوية خير وتقدم للجنسين معًا، ولا يمكن تصور أدنى تمييز في هذا المجال!

ولكن الواقع بخلاف ذلك..

الحرية الجنسية استغلالٌ صريح لجسد المرأة باسم الحداثة والتطور..

والحرية الجنسية تلبية لرغبات الرجل بالدرجة الأولى، لأنه - وحتى في أعتى المجتمعات تحررًا - هو الأكثر رغبة في الجنس لذات الجنس، فيما المرأة أكثر طلبًا للحب والحنان الوفاء، ويكون الجنس تابعًا خادمًا لهذه المعاني لا أصلًا مطلوبًا لذاته..

والحرية الجنسية تقتضي تبعات كثيرة مختلفة بحسب الأحوال (منع الحمل، الإجهاض، الإنجاب، رعاية الأطفال..) تتحملها المرأة وحدها، ولا يكاد يشاركها الرجل في شيء من ذلك. وأكثر ما تكون هذه المسؤوليات إيذاءً وصعوبةً، عند النساء في الأوضاع الاجتماعية الهشة (مراهقات، فقيرات، بعيدات عن أسرهن،..).

ولكن النسوية تتغافل عن هذا كله، لأن الحرية فوق كل اعتبار..

ترسم البلجيكية تيريز هارجو (Thérèse Hargot) في كتابها «شبيبة متحررة جنسيًا (أو تكاد..)»[1] لوحة مفزعة عن نظرة المراهقين الذكور إلى المرأة اليوم. ملخص هذه النظرة: أن المطلوب من المراهقات أن يضعن أجسادهن تحت التصرف الحر للمراهقين، الذين تحولت رغباتهم الجنسية كثيرًا بسبب الاستهلاك المفرط للثقافة الإباحية! والفتاة التي ترفض ذلك: فتاة معقدة ورجعية ومتخلفة، وتحتاج أن تراجع طبيبًا نفسيًا ليعينها على التخلص من «انحباسها» الجنسي!

نعم، لقد تحررت المرأة أخيرًا من وطأة المنظومة الأخلاقية والدينية..

لقد أصبحت حرة تمامًا.. لكن في أي شيء بالضبط؟

(1) -Thérèse Hargot, Une jeunesse sexuellement libérée (ou presque), Paris, Albin Michel, 2016.

حرة في أن تمارَس عليها جميع النزوات الجنسية الغريبة، وتخضع لكل التجارب الإباحية التي يرفضها الطبع السليم، وأن تعامَل على أنها سلعة ينبغي أن تُجرَّب مرارًا وتكرارًا..

الحق المفترى عليه

كيف أصبح الإجهاض حقًا من حقوق المرأة، تُعدُّ ممارسته انعتاقًا من الذكورية، وتقنينه دليلًا على تطور البلد نحو الحرية وحقوق الإنسان عمومًا؟

تقول كاترين كوتيل (Catherine Coutelle) رئيسة مندوبية المجلس الوطني لحقوق النساء بفرنسا: «إن الحق في الإجهاض ما يزال يُنظر إليه على أنه حق من نوع خاص. نريد أن نجعل منه حقًا كاملًا، وعملًا كغيره»[1]. أي أن مطلب النسوية - بعد تقنين الإجهاض ورفع تجريمه - هو أن يتحول إلى مرتبة المبدأ الأساسي (بعض النسويات يطالبن بإدراجه في بعض الدساتير الغربية[2]!) الذي لا يمكن إعادة النظر في إباحته القانونية، وأن ينتشر بين النساء لدرجة أن يصبح مجرد عمل كغيره من الأعمال التي يمارسها الإنسان، دون أن يطرح أدنى تساؤل فلسفي أو أخلاقي!

---

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص320، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

(2) - وأنا بصدد تأليف هذا الكتاب، وقع في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) تصويت تاريخي يوم 24 نونبر 2022، يقضي بإدراج حق الإجهاض في الدستور الفرنسي!

من أين جاء هذا التعصب في إقرار الإجهاض، والغلو في رفض تجريمه أو حتى مساءلة الإشكالات التي يمكن أن يطرحها؟!

لا يمكننا أن نُرجع ذلك إلى مجرد حق تصرف المرأة في جسدها، فإن جميع أنواع التصرف الأخرى تخضع للنقاش الأخلاقي المجتمعي. ولا نجد تفسيرًا آخر سوى أن تفشي الإجهاض نتيجة حتمية للتحرر الجنسي، وأن تجريمه يتنافى مع تحرير الجنس، بل يمكن أن يكون عائقًا واضحًا أمامه. والمجتمع الغربي اليوم يمكنه أن يقبل أي شيء إلا إعادة النظر في التفلت الجنسي غير المحدود الذي صار من الأسس المجتمعية الثابتة[1]. بل في مجتمعاتنا أيضًا: صار النضال من أجل الإجهاض في أذهان بعض النسويات المتطرفات نضالًا من أجل الحرية الجنسية أيضًا؛ ولذلك رفعت بعضهن في وقفة نظمنها بالمغرب في أكتوبر 2019 شعارات من قبيل «أمارس الجنس وأجهضتُ من قبل»[2]!

---

(1) - من المهم جدًا أن نتمثل هذا المعنى ونحسن فهمه وتدبر مآلاته، عند مناقشة تجريم الإجهاض في المجتمعات الإسلامية. ومما يؤلمني أن يُستدعى الخلاف الفقهي القديم حول الإجهاض - والحال أنه خلاف اجتهادي معتبر، وفيه تفصيلات وأقوال متعددة -، عندما يثير العلمانيون هذه القضية، (وقد يكون استدعاء هذا الخلاف من بعض العلماء المعاصرين أحيانًا)؛ وذلك أن الخلاف القديم إنما يتنزل على مجتمع يطبق الشريعة إجمالًا، ويكون الإجهاض فيه حلًا ظرفيًا محددًا لإشكالات محصورة، ولا يصح ألبتَّة أن يجعل مستندًا لتحرير الجنس، وتسويغًا للتفلت من قيود الشريعة في العلاقة بين الجنسين!

(2) - على جهة التقليد الأعمى ودون كبير إبداع، فهذا الشعار كان عنوان عريضة ساندتها سيمون دو بوفوار، ونشرت في جريدة «Le Nouvel Observateur» الفرنسية عام 1971، وفيها أعلنت نساء مشهورات من عالم الفن والاستعراض: «لقد أجهضتُ من قبل»؛ وقد كان الإجهاض مُجرَّمًا في فرنسا حينئذ. وصدق الحبيب صلى الله عليه وسلم حين قال - كما ثبت في الصحيح -: «لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه»!

هل الإجهاض حق من حقوق المرأة فعلًا؟

وكيف نصنع بتعارض هذا «الحق» مع حق الجنين في الحياة؟ - إلا إن قررنا - متجاهلين حقائق الطب وشرائع الدين وقواعد الأخلاق - بأن الحياة لا تبدأ إلا عند الولادة!

حين تحدثت الوزيرة الفرنسية سيمون فيي (Simone Veil) أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1974 للمرافعة من أجل إقرار قانون إباحة الإجهاض، فإنها لم تنطق قط بلفظ «حق» ولا تحدثت عن «تصرف المرأة في جسدها»، ولا عن «الانعتاق عن الذكورية»، وإنما أكدت على ضرورة الاستجابة لأحد تحديات الصحة العمومية، وهو تحدي دفع خطر الموت عن آلاف النساء اللواتي يمارسن الإجهاض السري في ظروف خطيرة. بل أكدت على أمر مهم سينساه الجميع فيما بعد: «أقولها بكل اقتناع: إن الإجهاض يجب أن يبقى الاستثناء، والملجأ الأخير في أوضاع لا مخرج لها»[1].

بعبارة أخرى: كان القانون في بداياته - ربما بسبب ضغط عقليات المجتمع حينئذ - نوعًا من التنازل أمام الواقع، بتقبل مفاسد الإباحة من أجل دفع بعض المفاسد الصحية المتيقنة. لكن بعد مرور عقود، ما الذي حصل؟

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص323، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

أولًا: لم تتناقص عمليات الإجهاض في فرنسا بعد التقنين، بل بقي العدد ثابتًا في حدود مائتي ألف عملية إجهاض سنويًا منذ عام 1976، وذلك على الرغم من التطور الكبير في وسائل منع الحمل، والتوعية الجماهيرية المتواصلة في قضايا الحمل والإنجاب. وهذا لا يمكن تفسيره إلا بأمرين اثنين: أولهما التزايد الكبير والمتواصل في الانفتاح الجنسي؛ والثاني: الاستهانة الكبيرة بالإجهاض وأنه لا يعدو أن يكون «عملًا من الأعمال اليسيرة».

وهذا الذي وقع في فرنسا، هو الذي نحن مقبلون عليه في بلداننا الإسلامية، إن خضعنا لمقررات المنظمات الأممية المتعلقة بالمرأة وحقوق الإنسان؛ ولن ينفعنا عند التردي في هذه الهاوية الأخلاقية أن نستدعي التفصيلات الفقهية، فإنها ستكون متجاوزة حين «تنتهي» الحاجة إليها[1].

ثانيًا: ما أريد له أن يكون استثناء صحيًا هامشيًا، صار بعد سنوات «حقًا لا يقبل المساومة»، بل ما تزال الإيديولوجيا النسوية تعمل على نقله إلى ما هو أعلى!

---

(1) – هل يعني هذا أن نغلق أعيننا فلا نرى حقيقة ما يقع في الدهاليز المظلمة من عمليات إجهاض في ظروف كارثية؟! كلا.. ولكن محاولة تقليل الإجهاض وتحسين ظروفه عبر تقنينه وإباحته، تشبه محاولة تجفيف الأرض التي يسيل عليها ماء صنبور مفتوح بقوة دون إغلاق الصنبور! الحل: أن تغلق الصنبور أولًا.. أي: تقنين الجنس وتأطيره بالزواج، ومحاربة السعار الجنسي المتفشي، ورفض تسليع الأجساد؛ وحينئذ فقط.. سيرجع الإجهاض إلى إطاره الصحيح: عملية هامشية لتلبية حاجة محصورة، يتنزل عليها كلام فقهائنا الأولين..

كان القانون الأصلي لعام 1975 يقول: «يمكن للمرأة الحامل التي تكون في حالة من المعاناة، أن تطلب من الطبيب إيقاف حملها». تحول ذلك فيما بعد إلى: «يمكن للمرأة التي لا تتمنى استمرار حملها، أن تطلب من الطبيب إيقافه». ألغي شرط المعاناة، وصار القرار اختياريًّا راجعًا إلى الحرية الفردية، والإرادة الشخصية الحرة - كما تريده الإيديولوجيا المهيمنة!

في القانون القديم، كان يطلب تحقق أجلٍ للتفكير من سبعة أيام بين الموعدَين السابقين على عملية الإجهاض. بعد ذلك، ألغي هذا الأجل تمامًا، لتسريع قرار الإجهاض، وإغلاق أبواب التراجع عنه، ومقاومة الدواعي الأخلاقية والدينية التي يمكن أن تؤثر على القرار.

وألغي أيضًا بندٌ سابق كان موجودًا في قانون الصحة العمومية للأطباء يقرر التالي: «لا يكون الطبيب أبدًا مجبرًا على ممارسة عملية إجهاض». هذا البند الذي كان يعترف بحق الطبيب في أن يكون له رأي ديني أو أخلاقي معارض لعملية الإجهاض، صار من الموروثات البالية التي تعرقل انتشار الإجهاض، وهو بالتالي محكوم عليه بالإلغاء ولا بد، إرضاءً للإيديولوجيا النسوية.

وهكذا انتقل تشريع الإجهاض من تصور أصلي محوط بقيود وضوابط ثقيلة، إلى حق مطلق لا يخضع إلا لاختيار المرأة وإرادتها!

ثالثًا: الإشكالات الصحية التي من أجلها أبيح الإجهاض، ما تزال مستمرة ولكن بصيغ مختلفة، نفسية خصوصًا - خلافًا لما تزعمه الشعارات النسوية التي تبرز الإجهاض في صورة وردية.

بثت قناة (Arte) يوم 17 مارس 2015، بمناسبة مرور أربعين عامًا على قانون إباحة الإجهاض بفرنسا، شريطًا وثائقيًّا يثير تساؤلات عديدة في الموضوع[1]. «أجهضت المخرجة (Renate Gunther Greene) حين كان عمرها 25 سنة. وبعد عقود من الكبت، عادت إلى مكان العملية، وملأها ذلك بالألم. قررت حينئذ أن تربط الاتصال بالنساء اللواتي مررن من المسار نفسه، ولكنها اصطدمت بجدار من الصمت. لِمَ تشعر النساء بصعوبة في الإقرار باللجوء إلى الإجهاض، في حين كنَّ يطالبن علنًا وبقوة بالحق في التحكم في أجسادهن في سنوات 1970؟» هذا هو تقديم الوثائقي الذي عنوانه «الإجهاض، قانون الصمت»، والذي أثار غضب الجمعيات النسوية بالطبع.

يبين الوثائقي بأن الألم النفسي للإجهاض ليس ثمرة إحساس بالذنب، وليس من بقايا الصور النمطية للعالم الباطرياركي القديم. «النساء في الوثائقي لم ينشأن في أسر كاثوليكية برجوازية، بل أتين

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص330، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

من أوساط ثورة 68، التي شُجِّعن فيها على الإجهاض. كثير منهن تحسرن للنقص الذي كان في معلوماتهن حول مدى قرارهن. من أصل عشرة نساء تعرضن للإجهاض، فإن ما بين اثنتين وأربعة منهن - بحسب الأرقام المتوفرة - يعرفن حالة من إجهاد ما بعد الصدمة، مع الإصابة بمرض يُحوِجهن إلى متابعة نفسية للتعامل مع ما فقدنه».

من المسكوت عنه في عالم الإجهاض أن المرأة هي التي تتحمل الآلام الجسدية والنفسية لهذه العملية، في الوقت الذي يتنصل الرجل من مسؤوليته ويرفض الاعتراف بولده. تقول إحدى النساء في الوثائقي: «كان عمري 17 عامًا، حملت من أول علاقة جنسية لي. كان عمره 45 عامًا، وكان متزوِّجًا ووالدًا لطفلين. تملص من مسؤوليته، ولم أجد حلًّا آخر».

لكن التيار النسوي يتجاهل مثل هذه المعاناة، لأنه مشغول بمعاركه الوهمية التي لا تنتهي[1]!

رابعًا: دخل السوق في موضوع الإجهاض، كما يدخل في كل ما يمكن تحقيق شيء من الربح المادي منه. ما دام الجسد قد صار «مِلكًا» للمرأة يمكنها التصرف فيه كما تشاء، فما الذي يمنع

(1) - يراجع فصل «المعارك الوهمية» من هذا الكتاب.

أن تدخل عملية البيع والشراء في الموضوع، كما تدخل في كل «الممتلكات»؟!

في صيف عام 2015، انتشرت فضيحة جمعية «الأبوة المخططة Planned Parenthood» في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. على مقاطع مصورة بالكاميرا الخفية من طرف مناضِلتين من «أنصار الحياة» زعمتا أنهما ممثلتان لإحدى شركات البيوتكنولوجيا، يمكن أن نرى ديبورا نوكاتولا (Deborah Nucatola) المسؤولة بهذه الجمعية وهي لا تكتفي بالنضال من أجل الإجهاض، بل هي توفِّره في الواقع، وتصف مصيرَ الأجنة المجهَضة التي يُتخلى عنها بشكل كثيف لصالح البحث العلمي. تَذكر نوكاتولا السعرَ المقرر لكل عضو من الأعضاء، «ما بين 30 و 100 دولار» لكل «عيِّنة»، ثم تتأسف لأن الأجنة في الغالب لا تكون كاملة بل مفصلة الأعضاء. تقول بشيء من التفصيل: «لقد صرنا متمرسين في تحصيل القلب والرئتين والكبد، لأننا نحاول أن لا نتلف هذه الأجزاء من الجسد». ثم تبين الطريقة الأنجع لأخذ الأعضاء من جنين سليم خلال الإجهاض. وتشرح قائلة: «كثير من الناس يطلبون القلوب. أمس، طُلبت مني رئتان. بعضهم يريدون الأطراف. هذا أسهل..».

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص327، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

هذا الفضح العلني لدخول التسويق إلى عالم الإجهاض المكثف، سبب جدالًا ضخمًا في الولايات المتحدة؛ وهو نتيجة حتمية لتحرير الإجهاض وتيسير أسبابه.

وبدلًا من أن تتفطن النسوية لهذه المخاطر، فإنها لا تزال غارقة في تحليلاتها الإيديولوجية، وانحرافاتها الفكرية التي لا تنتهي..

الانحرافات الجديدة

تأنيث المجتمع

من المفاهيم المتداولة خلال العقدين الأخيرين في الأدبيات الغربية المنتقدة للتيار النسوي: مفهوم «تأنيث المجتمع». والحق أنه مفهوم ملتبس في أذهان الكثيرين، ويكاد يلتقي عند بعضهم مع نوع من «الذكورية» اليمينية المتعصبة، التي ساءها ما وصلت إليه المرأة في الغرب من حضور فاعل في الكثير من مجالات الحياة، بل ومن مراكز القرار السياسي والاقتصادي.

وبسبب هذا الالتباس، فإن هذا المفهوم يحتاج إلى الكثير من الحذر عند استعماله، وإلى مجموعة من الضوابط المنهجية كي لا يتحول من أداة تحليلية لرصد الاختلالات الفكرية في المجتمعات الحديثة، إلى قراءة ماضوية للواقع، مبنية على الحنين إلى القيم التقليدية دون قدرة على التعامل الإيجابي مع متغيرات الحاضر. والحق أنني لن أبسط الكلام كثيرًا في أسباب الظاهرة ولا في ضوابط إعمال هذا المفهوم النظري المغرق في التجريد؛ ولكن الذي يهمني في هذه الفصل هو مجرد إثارة السؤال المعرفي في ذهن القارئ، وإعداده فكريًا للخروج من القوقعة الفكرية التي تفرضها المنظومة الثقافية المعاصرة؛ وذلك من خلال وصف

الظاهرة - كما يتصورها من وضع هذا المفهوم - وتحليل أسبابها الواقعية والإيديولوجية، وارتباطها بالحركة النسوية الحديثة.

الحضور الكثيف والمساواة

من مواد السخرية المتكررة في مواقع التواصل الاجتماعي في المغرب خصوصًا وفي بلاد أخرى كثيرة أيضًا: نشر لوائح الناجحين في مباريات الولوج للمعاهد العليا، أو في اختبارات الالتحاق بالماستر والدكتوراه في الجامعات، أو المقبولين في أسلاك الوظيفة العمومية. وتدور التعليقات الساخرة دائمًا على إحصاء نسبة الإناث في تلك اللوائح، والإشارة إلى كونها - في الغالب الأعم - نسبة عالية تقارب 100 ٪ في بعض الحالات.

بالطبع - وعلى المعتاد في مواقع التواصل - تُرصد الظاهرة بوضوح، ولكن يفشل رواد هذه المواقع في تحليلها بعلم ونزاهة فكرية. وفي حالتنا هذه: تدور التعليقات غالبًا على تحليلات ذكورية متآكلة أو اتهامات للأعراض لا مكان لها في المنهج العلمي. ولكن قلَّ من يتفطن إلى حقيقة ما يقع عندنا وفي بلاد الغرب قبلنا بعقود، من تغيرات مجتمعية عميقة.

لقد تغيرت مكانة المرأة في المجتمع الغربي، وفي المجتمعات الملتحقة به، تغيرًا جذريًّا منذ أكثر من أربعة عقود. ومن أسباب

ذلك تطورُ القطاع الثالث[1] خلال العقود الأخيرة، مما أدى إلى نوع من «التأنيث الجسدي» للعالم الاقتصادي والاجتماعي؛ وذلك لأن مهن هذا القطاع (العمل المكتبي خصوصًا) لم تعد تحتاج إلى تلك القوة العضلية التي كانت تحدُّ من وصول النساء إلى أغلب المهن التقليدية. لقد اكتسحت النساء سوق العمل المأجور، وانتفت من القوانين والأعراف الإدارية أية كوابح تحد من وتيرة انتشار النساء في جميع قطاعات العمل الإنتاجي. بل صار من أظهر «الانتصارات» التي تتغنى النسوية الحديثة بها: اقتحام المرأة مناصب كانت من قبل حكرًا على الرجال. قبل نحو عشرين سنة، وتحديدا بتاريخ 9 مارس 2001 عَنْونت مجلة لوبوان (Le Point) الفرنسية بهذا العنوان المثير: «البلديات، الشركات، القضاء، الأدب: سيل النساء الجارف!».

لقد صار حضور المرأة في بعض المجالات أغلبيّا، وهذا «التأنيث العددي» من شأنه أن يتحول إلى «تأنيث قيمي»، خاصة في بعض المجالات المرتبطة بتثبيت القيم في الأفراد بشكل مباشر.

(1) - القطاع الثالث (secteur tertiaire) يشمل أنشطة متعددة تمتد من التجارة إلى الإدارة، مرورًا بالنقل والأنشطة المالية والعقارية، وخدمات المقاولات والخدمات عند الخواص والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي. بعبارة أخرى، يشمل كل ما لا يدخل في القطاع الأول (الفلاحة) والثاني (الصناعة). وقد شهد القطاع الثالث منذ أكثر من أربعين سنة تطورًا كبيرًا في العالم الغربي عمومًا، وتطور معه عمل المرأة أيضًا.

والحق أن من أوائل القطاعات التي اكتسحتها النساء في الغرب ثم في بلادنا: قطاع التربية والتعليم. وإذا علمنا أن هذا القطاع هو المؤتمن على تكوين الأجيال وترسيخ القيم في المجتمع، فإن الانتقال من «تأنيث المدرسة» إلى «تأنيث المجتمع» لا يكون متسرعًا ولا اعتباطيًّا[1]!

صارت المرأة - إلى جانب اعتنائها بأطفالها وحدها داخل الأسرة كما سيأتي بيانه - تعتني أيضًا بأطفال الآخرين في الحضانة والمدارس الابتدائية والإعدادية، ويكاد ينحصر وجود الرجل هناك في المناصب الإدارية غالبًا. يقول الإعلامي الفرنسي نيكولا دوميناك (Nicolas Domenach): «اتفق الجميع ضمنيًّا على تأنيث المدرسة: السلطات العمومية بتقليصها أجرة مستخدميها، والرجال باعتبارهم تربية الأطفال الصغار غير ملائم لهم، والنساء بمطالبتهن بأن يكون لهن وحدهن الحق في الاعتناء بالطفولة الصغيرة»[2]. بل إن هذا الإعلامي نفسه حين يتحدث عن

(1) - ليتذكر القارئ أننا هنا لسنا بصدد إصدار أحكام قيمة في الموضوع؛ فليست سيطرة النساء على التعليم الأساسي في ذاتها سيئة ولا جيدة؛ وإنما اعتناؤنا منصبٌّ على فهم ظاهرة مجتمعية تحتاج إلى تحليل روافدها ومُخرَجاتها.

(2) - نيكولا دوميناك، «نزع الفحولة من عالم الطفولة»، حدث الخميس (L'événement du Jeudi)، عدد 7 إلى 13 أكتوبر 1993.

وهذه العبارة تلخص إلى حد بعيد كيف تلتقي شعارات النسوية المناضلة، بمطالب السوق ورغبات الرأسمالية المهيمنة، وكيف يصبُّ ذلك كله في اتجاه تخليص الرجل من قسط كبير من مسؤولياته وضمور حس الواجب لديه.

عالم الطفولة الصغيرة «الذي تحاصره الأنوثة»، فإنه يستعمل لفظ «Feministic Park»[1].

وإذا كان الأمر هكذا في المدرسة، فهو في الأسرة أقوى وأظهر: يبدأ الأمر قبل ولادة الطفل أصلًا، فقد صارت المرأة هي المتحكمة فعلًا في قرار الإنجاب نفسه، بعد انتشار موانع الحمل ثم ثقافة الإجهاض[2]. ثم يستمر ذلك في جميع مراحل تنشئة الطفل وتربيته داخل البيت.

تَعزَّز حضور النساء قرب الأطفال بالنمو الهائل في حالات الطلاق، وما نتج عن ذلك من تكاثُر فظيع للأسر «أحادية الوالد»، أي: التي يغيب فيها أحد الوالدين. لكن حقيقة الأمر أن الغائب في الغالبية العظمى من هذه الأسر إنما هو الأب: في فرنسا مثلًا يعيش 80 ٪ من أبناء الأزواج المنفصلين مع أمهاتهم، و16 ٪ منهم لا يرون أباهم أبدًا، و16 ٪ يرونه أقل من مرة واحدة في الشهر! لقد صار دور الأب في هذه الأسر منحصرًا في الإنفاق المادي - إن وُجد -، مع لقاءات دورية سريعة مع الأطفال يستحيل فيها أن يمارس الأب وظيفته التربوية الأساسية. بل اخترع بعض

(1) - إشارة طريفة إلى عنوان الفيلم الأمريكي الخيالي المشهور، الذي صدر الجزء الأول منه في نفس السنة (1993): (Jurassic Park).

(2) - مرة أخرى: ليس هذا حكم قيمة، وإنما هو وصف للحال. وللحديث عن الإجهاض وارتباطه بفكرة «تحكم المرأة في جسدها» مجال آخر.

الإعلاميين مصطلح «آباء يوم الأحد» لوصف الآباء الذين لا يلتقون عمليًا بأبنائهم سوى في عطلة يوم الأحد، ويكون اللقاء فرصة لأداء بعض الأنشطة الترفيهية التي ليست من صميم العملية التربوية اليومية، التي تضطلع الأم وحدها بها كاملة.

بل حتى في الأسر الأخرى «العادية» التي فيها حضور جسدي للوالدين معًا، فإن الأب يكون في كثير من الأحيان غائبًا - من الناحية العملية - عن تربية الأطفال.

لقد انتشرت في مجتمعات اليوم صورة نمطية للأسرة العصرية، تعتني فيها الأم بجميع تفاصيل حياة أطفالها: طعامهم، ولباسهم، وصحتهم، وأخلاقهم، ومتابعة واجباتهم المدرسية، والتواصل مع المعلمين وإدارة المدرسة، وحتى اصطحابهم للمدرسة ذهابًا وإيابًا وإلى محلات التسوق لاقتناء ما يحتاجون إليه. وبالمقابل فإن الأب لا يكاد يخصص لأولاده إلا فتاتًا من الوقت، وفضلًا من الجهد، بل هو - إن لم يكن خارج البيت - «يضع رجلًا على رجل أمام التلفاز لمشاهدة مباريات كرة القدم المسائية»[1].

بل إن هذه الصورة ليست مختصة بالأسر التي يكون الأب فيها عاملًا خارج البيت والأم داخله، بل تتعداها إلى الأسر التي يقتسم

(1) - هل أحتاج إلى التذكير بأن فائدة الرسم الكاريكاتوري هي تضخيم العيوب والمبالغة في تصويرها، ليسهل إدراكها ويرسخ في الأذهان؟!

فيها الوالدان العمل المأجور خارج البيت بأوقات متساوية تقريبًا، وتختص المرأة بأن تكرس ما يبقى لها من وقت يومها للسهر على تربية أطفالها[1].

ثم الأدهى من ذلك كله أن هذا الالتصاق بين الأم وأطفالها لا يختص بمراحل الحضانة الأولى، حين يكون ارتباط الطفل بأمه فطريًّا موافقًا لطبائع الأشياء؛ بل إن ذلك يستمر في أحايين كثيرة إلى مرحلتي المراهقة والشباب في ما يسمى بظاهرة «الأمهات الحاضنات»، مما يفرز إشكالات نفسية خطيرة جدًّا.

ثم إن الحضور المكثف للمرأة في مجال تربية الأطفال مع الغياب (الحقيقي أو الرمزي) للرجال عن هذا المجال، ليس لب القضية؛ فقد كانت حضانة الأطفال الصغار دائمًا من حق النساء، وهن أقدر عليها وأكثر كفاءة فيها من الرجال، ولم يكن ذلك مفضيًا إلى «تأنيث القيم الأسرية» كما هو ملاحظ اليوم. لكن جوهر المشكلة في أمرين:

أولهما: تمدد هذه الحضانة إلى ما بعد مرحلة الطفولة، كما سبق ذكره.

والثاني: تغير جذري في الأدوار المخصصة لكل من الرجل والمرأة داخل الأسرة خصوصًا وفي المجتمع عمومًا، وذلك

(1) – هذا ما يسمى «الأيام المزدوجة» أي كون المرأة اليوم تعمل خارج البيت، ثم تضطر بعد عودتها في المساء أن تعمل داخل البيت أيضًا!

بتخلي كل منهما عن أدواره التقليدية ودخوله في أدوار مختلفة، تحت ذريعة تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين.

لم يعد الأب «رب الأسرة»، وصارت السلطة الأبوية إذن متجاوزَة وغير ملائمة للعصر. واقتضى ذلك أن الأب لم يعد يمتلك أمام زوجته وأولاده: هيبةَ الدفاع عن الأسرة وإعالتها، ولا هيبة إدارتها. تركت هذه السلطة الأبوية مكانها لمعنى جديد هو «سلطة الوالدين»، وهي سلطة مشتركة بين الآباء والأمهات، تجعل من وظائف الوالدين وظائف غيرَ متمايزة، بل يمكن التبادل بينها؛ أي: يمكن للأم أن تمارس أدوار الأب، ويمكن للأب أن يكون «أبًا وأمًّا في الوقت نفسه».

لقد كان الأب في السابق يمارس داخل الأسرة مسؤولية تلقين قيم الانضباط والمسؤولية، ويُعدُّ أولاده - خاصة الذكور منهم - للخروج من «شرنقة» الأم، من أجل تعامل سليم مع العالم الخارجي. ثم كان الأب يعهد بهم إلى مدرِّس يمارس - بالإضافة إلى التعليم - وظيفة قريبة من وظيفة الأب: التطبيق الصارم للقوانين، والانضباط بالحدود الأخلاقية. وكانت هذه الوظائف «الذكورية» تتكامل مع الوظائف الأصلية الطبيعية للمرأة في الأسرة والمجتمع.

أما اليوم فقد اختل التوازن، وصار غياب الرجل في الأسرة والمدرسة، والاعتمادُ الكلي على القيم المؤنثة التي تنشرها

النساء، من أعظم أسباب الاختلالات النفسية الرهيبة التي يعاني منها الشباب.

الرافد الإيديولوجي

إلى جانب حضور المرأة المكثف مع المساواة المطلقة بين الجنسين، فإن هنالك سببًا آخر عظيم الأثر في تأنيث المجتمع المعاصر وقيمه: هو الرافد الإيديولوجي الذي يجعل من المؤنث مثلًا أعلى يُسعى إليه، ويحث على نوع من التمركز القيمي حول الأنثى.

لقد كانت الإيديولوجيا السائدة في أغلب ثقافات العالم القديم مبنية على معنى احترام السلطة؛ وكان المجتمع القديم قائمًا على مؤسسات قوية: «**الأسرة والمدرسة والدين**»، وهي مؤسسات تفرض مجموعة من المعايير تكمن فيها قيم ثابتة ومقبولة من طرف الجميع. لكن خلال العقود الأخيرة، وخاصة بعد زخم الثقافة ما بعد الحداثية، التي تُعد النسوية الحديثة من أهم مظاهرها، تعرضت هذه المؤسسات التي كانت أساس التربية التقليدية، وملاط التماسك المجتمعي، إلى المساءلة العنيفة، بل إلى الاحتجاج المفضي إلى الإسقاط. وإذا كان التمرد على الدين قد بدأ في أوروبا منذ الثورة الفرنسية، فإن التفكيك المنهجي

للأسرة والمدرسة تأخر شيئا ما، إلى أن تسارعت وتيرته منذ نحو أربعين سنة.

لقد تحولت الأسرة بفعل هذا التفكيك إلى مجرد تجمع هش لأفراد متساوين ومستقلين، لا ينبني التعايش المشترك بينهم سوى على «منطق المشاعر»، ما دام «منطق السلطة» والتراتبية الملازمة له مرفوضين! تضخمت الحرية الفردية عند الإنسان المعاصر، فلم يعد يتقبل أن تكون مَساراته مخطَّطًا لها، ولا أن تكون مؤطرة بأية مؤسسات ذات سلطة ما. وأدى هذا الانفلات إلى رفض جميع المؤسسات - وعلى رأسها الأسرة والمدرسة - والتوجس من كل السلطات - وأولها سلطة الأب والمعلم. صار الإنسان المعاصر يرفض كل ما ليس ناشئًا من ذاته، ولم يعد يرضى بأن تُملى عليه سلوكاته؛ بل صار يبحث عن مناهجه الخاصة، وأخلاقه الخاصة، وفلسفته الخاصة، بحسب معاييره الخاصة التي تنشأ عن مشاعره المتقلبة[1].

لم يكن إسقاط السلطة منعزلًا عن ترسانة إيديولوجية لم تعد تكتفي برفع شعار محاربة الاستبداد في مواجهة الظلم السياسي، بل ترفعه أيضًا في مواجهة جميع الهياكل التراتبية، وجميع

(1) - مَنْ سَبَرَ أحوال شباب اليوم علم صعوبة إقناعهم بأي حقيقة متجاوزة لسقف مشاعرهم الخاصة! العبارة المتكررة على ألسنة الكثير منهم في أي «نقاش» معرفي: «هذا رأيي، وأنا مرتاح هكذا»!

المؤسسات الصلبة، سواء أكانت سياسية أو دينية أو مدرسية أو أسرية. لم تَعُد «الدكتاتورية» منحصرة في الأنظمة السياسية بل هي موجودة أيضًا في الأسرة: دكتاتورية الآباء تجاه أطفالهم والزوج تجاه زوجته، ودكتاتورية الرجل الممارسة على المرأة، ودكتاتورية الأخلاق الدينية التي تفرض على الأطفال. وإذا كان من اللازم مواجهة هذه الدكتاتورية، فذلك يمر ولا بد عبر مساندة كل «ضعيف»: العمال، الفقراء، النساء، الأطفال، المراهقون، المثليون، الأقليات العرقية والدينية..

يتوازى رفض السلطة الأبوية في هذه الإيديولوجيا مع رفض وسائلها التقليدية في تربية الأطفال: الصرامة، الأوامر، الإلزام، العقوبة، التهديد.. وتعويض ذلك كله بالقيم التربوية «المؤنثة»: المشاعر، الحوار، المفاوضة، الإقناع، التعايش..

هذه القيم هي التي كان الطفل يتلقاها قديمًا في المراحل الأولى من عمره حين يكون في حضانة أمه، ثم كان ينتقل بعد ذلك إلى معاني الانضباط التي تُبنى عليه حياة الإنسان الراشد السوي. لكنه اليوم يبقى عمره كله سابحًا في أوهام التحرر وغياب المسؤولية، يقيس كل العلاقات المجتمعية بمعايير العاطفة وحدها؛ وصار من المشتهر في الدراما والأدب الحديث أننا «بالحب يمكننا أن نحل جميع مشكلاتنا!».

لقد «تحرر» الشعور من «أغلال» السلطة، وصار بإمكان الرجال والنساء معًا أن يطلقوا العنان للجزء «المؤنث» فيهم. وبالمقابل، تهاوت قيمة العقل، وفُقدت مكانتُه الأصيلة في التمييز بين الحق والباطل لتحتلها العواطف القلبية والانطباعات الشعورية. لقد انتشرت «رغبة في انتزاع الكلمة الشعبية من احتكار التخصص العلمي»[1]، وصارت الحوارات تتلخص في نثر التجارب الشخصية، ووسائل الإعلام تعتني بالاستبيانات المتعلقة بالمشاعر الخاصة، ومواقع التواصل الاجتماعي ترفع من شأن المتحدث المتحرر من أي عبء فكري أو أخلاقي، والذي يلقي الكلام على عواهنه ولا يتأمل كثيرًا في تبعات ما يقول[2]. وفي بلداننا التي تغزوها الثقافة الغربية - كما هي العادة المطردة بين الغالب والمغلوب - صار مثل هذا منتشرًا مع إسقاطه على العلم الشرعي. فلم يعد للعالِم تلك الحرمة والهيبة التي كانت له عند الناس قديمًا، بل صارت فتواه قد تُرَدُّ بمجرد «أشعر، وأرى، ويبدو لي..»، لأن المشاعر الذاتية صارت مقدمة على الاستدلالات الموضوعية[3]!

---

(1) - P. Aurégan, «Des récits et des hommes. Terre humaine : un autre regard sur les sciences de l'homme,» Nathan/Plon, 2001.

(2) - فأكثر الناس متابعة على هذه المواقع هم أعرفهم بفن الاستفزاز والتمرد والابتذال، والإحالة المستمرة على الحرية الشخصية وأهمية المشاعر؛ مع البعد عن الخطاب العلمي الرصين! وسرى هذا إلى الفن أيضًا، فأين نصوص أغاني «الراب» اليوم، من النصوص الأدبية التي كان يتغنى بها الفنانون المتقدمون؟!

(3) - ومن لم يتفطن لهذا السبب الثقافي العميق، تسرع فأرجع غياب هيبة العلماء إلى ضعف مواقفهم السياسية فقط، والحال أن الأمر أعمق من ذلك بكثير..

لقد صار الإحساس أكثر مصداقية من التفكير، وعوضت العواطفُ الجياشة معدلَ الذكاء، وصار بعضهم يتحدث عن «إنسان الشعور Homo–Sentiens[1]». بل حتى الأحاسيس الكامنة في أعماق الناس، صار الكثيرون يتمدحون بقدرتهم على إبرازها للعلن ومشاركتها مع الجميع. وهذا كله يستلزم أن يكون المؤنث - المرتبط بالمشاعر بشكل فطري - مثلًا أعلى يجب السعي نحوه؛ وأن يكون المذكر - العقلاني الكاتم للمشاعر - مثلًا محتقرًا يجب رفع وطأته المقيتة عن المجتمع.

وإذا تحدثنا عن المشاعر، فلا بد أن نتحدث عن «المتعة» - فإنهما مرتبطان - بل عن «الحق في المتعة» الذي صار اليوم يقابل العمل والجهد في المجتمعات القديمة. لقد نتج عن اضمحلال الفكر الديني في المجتمعات الغربية غياب فكرة «الدار الآخرة»، واشتداد حرص الإنسان المعاصر على التمتع بملذات الحياة الدنيا إلى أقصى حد ممكن، لأنها «الجنة الوحيدة» التي يؤمن بها!

يعمل هذا الإنسان إذن ومنذ طفولته على أن ينتفع بالحياة كل الانتفاع؛ وإن لم يكن بد من العمل، فليكن ذلك في إطار من المتعة دون أدنى إكراه. ولذلك تحولت المدرسة - بسبب هوس المتعة والرفاهية وعدم الإكراه - من مؤسسة لتلقين المعارف والقيم، إلى

(1) - Michel Lacroix, Le Culte de l'émotion, Flammarion, 2001.

فضاء للتعبير الحر الممتع، يعبر فيه الطفل عن رغباته، و"يصنع" بنفسه المعارف التي ينبغي الوصول إليها[1].

جميع ما سبق من التأصيلات عبارة عن جداول إيديولوجية مختلفة تصب في نهر التأنيث الذي يجعل المجتمع كلها متمركزًا حول القيم المؤنثة. هذا التمركز الذي تصرِّح به الفيلسوفة النسوية الفرنسية إليزابث بادنتر (Elisabeth Badinter) حين تقول: «لقد فكَّك حلم المساواة الذكورَة التقليدية، وقضى على هيبتها. وتُرجِم ذلك بنبذ قيم الذكورة، وجعل قيم الأنوثة مثلًا أعلى»[2].

لقد صارت القيم المؤنثة هي الأصل الذي يجب على الجميع - ذكورًا وإناثًا - التحلي به، لأنها قيم الحداثة والتطور والازدهار الفكري، في مقابل القيم الذكورية المنتمية إلى ماض «قروسطي» مظلم! وانتقل الخطاب النسوي المهيمن على الإعلام والفن من الدفاع عن حقوق المرأة إلى تمجيد الأنوثة من حيث هي، ومن محاربة الذكورية المتسلطة، إلى تحقير الذكورة من حيث هي[3]!

ولذلك صارت الإيديولوجيا النسوية الحديثة تقسم عمليًا العالم إلى فسطاطين:

---

(1) - النظريات البيداغوجية الحديثة مبنية على «النظرية البنائية»، التي تقترح أن يكون التلميذ هو من يبني معارفه في إطار تنظيم تربوي يشرف عليه المدرِّس. وقد صارت هذه النظريات محط نقد شديد في الغرب، بسبب ما أدت إليه من تدهور في جودة التعليم.

(2) - Elisabeth Badinter, XY De l'identité masculine, Odile Jacob, 1992.

(3) - وهذا من مفسرات الحلف المعلن منذ عقود بين النسوية والمثلية. وبسط ذلك في موضع آخر.

- فسطاط الشر: الذي يتجمع فيه «الذكوريون المهيمنون»؛
- وفسطاط الخير: الذي يحوي «المضطهَدين»، ويشمل ذلك النساء بالدرجة الأولى، ولكن أيضًا: الأطفال والشباب والمثليين وجميع الأقليات.

نظرية النوع (الجندر)

في شهر أغسطس من عام 2022، نشر «التخطيط العائلي» الفرنسي ملصقًا فيه رسم لرجل أسود البشرة بلحية خفيفة يضع يده على بطنه المنتفخة، وبجانبه رجل/ امرأة بلحية وشعر طويل، يضع يده أيضًا على بطن الآخر في جو من «الحب والحنان»؛ وعلى الملصق عبارة «في التخطيط العائلي، نعلم أن بعض الرجال أيضًا يمكن أن يكونوا حوامل»[1].

ما الذي أوصل القوم إلى هذه البشاعة ونظائرها؟

ما الذي يجعل إنسانًا «عاقلًا» تبلغ به الأدلجة إلى حد إنكار بدهيات الفطرة وأسس الطبيعة الإنسانية، التي لم يخالف فيها إنسان قط، منذ أن كان على الأرض إنسان؟!

لذلك قصة عجيبة، عنوانها: «الجندر»، أو قل إن شئت: «النوع»..

أصول النظرية

في البدء كانت سيمون..

بدأت القصة حين قالت سيمون دو بوفوار عام 1949 في كتابها الشهير «الجنس الثاني»: «نحن لا نولد امرأة، ولكن نصبح امرأة».

---

(1) - يذكر علماء الصرف قديمًا أن جمع «فاعل» إذا كان صفة لمذكر عاقل على «فواعل» شاذ لم يأت إلا في أسماء معدودة. لكن لم يخطر ببالهم - رحمة الله عليهم - أن الشذوذ في عصر لاحق سيتجاوز الأسماء إلى المسميات!

لم يكن هذا الشعار في الأصل سوى تأكيد على أثر التربية والثقافة في تشكيل كيان المرأة، ولذلك لم يكن له من أثر مباشر سوى على التيارات النسوية المناضلة من أجل حقوق المرأة، والتي كانت تعمل على قضايا من قبيل الطلاق وحبوب منع الحمل والإجهاض.

ولكن بعد ثورة 1968 في أوروبا، بدأ النشاط التفكيكي - في فرنسا خصوصًا - لفلاسفة من أمثال: فوكو ودريدا ودولوز وبودريار ولاكان وألتوسير، والذي يجتمعون تحت اصطلاح «المدرسة الفرنسية». وشمل ذلك كل القواعد الصلبة للحضارة الإنسانية، فكل ما هو مركب قابل للتفكيك: الدين، السلطة السياسية، الأخلاق، الأسرة..

وتأثرت بذلك الحركة النسوية الحديثة، فارتأت أن الدفاع عن المرأة لا يكون إلا بمحاربة الرجل المتسلط المهيمن؛ ولا يمكن القضاء على هذا الرجل الذي هو «منبع كل الشرور»، إلا بإلغاء التمايز بين الجنسين، أي: بتفكيك مفهوم الجنس نفسه! فغياب التمييز على أساس الجنس يمر عبر غياب الجنس نفسه[1].

(1) - كما أن القضاء على التمييز العرقي يكون بإلغاء مفهوم العِرق ذاته. وهو الذي تتبناه المنظومة الفكرية الإنسانوية المهيمنة في الغرب اليوم، والتي ترفض استعمال لفظ «العرق» وتؤكد أنه لا توجد أعراق مختلفة، وإنما يوجد «إنسان» فقط.
تطوير الفكرة أن يقال: «ولا يوجد اختلاف بين الحيوانات، وليس للإنسان مزية خاصة على غيره من الكائنات الحية». هل هذا مجرد وهم نظري جرَّنا إليه النقاش؟ كلا، بل هو مذهب قائم يسمونه (antispécisme) وله أتباع ومنظرون ووجود في الساحة الإعلامية، ويلتقي في الغالب مع تيار «النباتيين» و«الإيكولوجيين».

لكن الجنس واقع بيولوجي لا يمكن إلغاؤه. فما العمل يا ترى؟!

هنا تأتي عبارة سيمون دو بوفوار لتحل الإشكال عبر التفريق بين الطبيعة والثقافة: إذا كان من المستحيل إلغاء الجنس، فإن بالإمكان تهميشه لصالح مفهوم جديد هو «النوع». وإذا كان الجنس مفهومًا ثابتًا صلبًا مفروضًا، فإن النوع متغير سائل اختياري. وإذا كان الجنس يتحكم فينا ويفرض علينا فروقًا طبيعية، فإننا نتحكم في النوع ونفرض من خلاله ما شئنا من تفريق أو مساواة، بحسب الحاجة والرغبة!

نظرية الجندر إذن تسعى إلى فك الارتباط بين النوع (الثقافي) والجنس (البيولوجي)، وتؤكد أن النوع تصنعه البيئة الاجتماعية والثقافية. وحينئذ يمكن لكل فرد أن يختار - وفقًا لإرادته الحرة - ما يشاء من الاختيارات الجنسية، متحررًا تمامًا عمَّا تفرضه عليه البيولوجيا.

ثم جاءت بتلر..

في عام 1955، اخترع مبدأ «الجندر». كان الطبيب النفساني جون موني (John Money) يعمل على الأطفال الخنثويين، ويعطيهم جنسًا مُعيَّنًا بشكل عشوائي، «ثقافيًّا» في مرحلة أولى، ثم

جراحيًا بعد ذلك. دفع الكندي دافيد ريمر (David Reimer) ثمن ذلك غاليًا: كان عضوه الذكري قد تعرض للتشويه بسبب خطأ في عملية الختان، فأمر الطبيب موني والديه أن يربِّياه على أنه بنت، أعيد تسميتها «برندا». ولكن عند مرحلة البلوغ، وحين أزف موعد العملية الجراحية التي كان من المفروض أن تعطي الطفل مهبلًا موافقًا لهويته الجديدة، تمردت «برندا»، واتخذت لنفسها اسمًا ذكوريًّا «بروس»، في الوقت الذي كانت تسعى إلى إعادة الحصول على هويتها الذكورية. بعد هذا الاضطراب، آل الأمر بـ»دافيد أو برندا أو بروس» إلى أن ينتحر عام 2002.

كانت البريطانية آن أوكلي (Anne Oakley) من أوائل من نظَّر عام 1972 للتفريق بين الجنس (البيولوجي) والنوع (الثقافي). لكن من الطريف أن كتابها «الجنس، النوع والمجتمع Sex gender and society» يبدأ بهذه الجملة: «كل أحد يعلم أن الرجال والنساء مختلفون». للأسف، صارت هذه البدهية محل تشكيك في الأدبيات النسوية الحديثة.

ثم أَتَتْ[1] الفيلسوفة والنسوية الأمريكية المشهورة جوديث بتلر (Judith Butler)، المتأثرة بفوكو ولاكان ودريدا، فألفت مجموعة

(1) - من الطريف أنها ولدت أنثى، لكنها لم تعد تعترف بذلك، ولا بأنها ذكر، بل تصنف نفسها ضمن خانة «Non-Binary». ولذلك فهي تفضِّل أن لا يُستعمل في حقها ضمير المذكر الإنجليزي «He» ولا ضمير المؤنث «She»، بل ضمير الجمع «They». ولو كنا نحترم رغبتها الغربية هذه، لقلنا «أَتَوا» بدلًا من «أتَتْ»، ولكننا نحترم الفطرة أكثر من أهواء المنحرفين!

من الكتب «الثورية» في هذا الموضوع: «اضطراب في النوع»، «أنثوية للتمرد»، «تفكيك النوع»، «سرد الذات»، «هذه الأجساد المهمة»، «عن مادية الجنس وحدوده الاستنتاجية».. إلى جانب تأثرها بالفلاسفة الفرنسيين (فوكو، لاكان، ودريدا)، فقد تأثرت أيضًا بجون لانجشو أوستين (John Langshaw Austin)، أستاذ الفلسفة التحليلية الأنجلو-سكسونية، الذي أعاد النظر في تاريخ الفلسفة كله، حين افترض أن «القول هو الفعل»، وأن الخطاب يحقِّق في نفس الوقت الذي يُنتَج فيه، العملَ الذي يصفه. طبَّقت بتلر ذلك على مجال عملها، فاستنتجت أن التفريق الجنسي، لا يعدو أن يكون مجردَ ثمرة للخطاب اللغوي، أي: مجرد اصطلاح ومواضعة مفروضة. وإذا كان كل شيء ثقافة وخطابًا لغويًّا، فإنه لا يوجد أي معيار خارج عن ذاتية الشخص نفسه. لا يوجد تقاطب موضوعي للنوع البشري من جنسين اثنين، وإنما الموجود حقًّا هو إرادة الشخص نفسه واختياره لهويته الجنسية وفق رغبته.

تسعى بتلر إذن إلى إحداث انقلاب في المشروعية الطبيعية للتصنيف الثنائي للجنس؛ وغايتها نقل معركة النسوية من الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين إلى تدمير معايير الاختلاف بين الجنسين. فحين تقول دوبوفوار: «لا نولد امرأة، ولكن نصير امرأة»، تكمل بتلر قائلة: «وما الحاجة أصلًا لأن نصير امرأة؟». بعبارة أخرى: إذا كان بالإمكان بناء النوع ثقافيًّا كما تقول الأولى،

فإن بالإمكان هدمه بالإرادة والاختيار كما تقول الثانية. ومعنى هدم النوع: فتح الباب أمام جميع الهويات الجنسية المتخيلة؛ إذ الإنسان - بمقتضى هذه النظرية مجرد صفحة بيضاء يقرر هو بإرادته الحرة أن يدوِّن فيها ما يشاء[1].

تتصور بتلر ومن يوافقها، بأنه يمكن من خلال نظرية الجندر تغيير حقائق الأشياء عن طريق صناعة أفراد محايدين. لن تنظر البنت إلى نفسها كأمٍّ مستقبلية، وسيعتقد الولد أن البنات هن أولادٌ مثل الآخرين. وهذا سيسمح بالوصول إلى الحالة المثالية التي يحلم بها هؤلاء: المساواة التامة بين الجنسين في جميع المجالات.

وكغيرها من النظريات «العلمية» التي أفرزتها الإيديولوجيا ولم تخرج فعلًا من رحم المنهج العلمي الدقيق[2]، فإن «خبراء النوع» يمارسون على خصومهم نوعًا من الإرهاب الفكري المبني على أساسين:

أولهما: تعويم النقاش في مجموعة من الدراسات الجندرية التي توظف حقولًا معرفية مختلفة من أجل تقرير نسبية الذكورة والأنوثة.

(1) - في الفيسبوك مثلاً يمكن الاختيار بين ما يزيد على 56 هوية جنسية، لا تتوفر ألفاظ عربية مقابلة لمعظمها: (Androgyne, trans, bigenre, hermaphrodite,..).

(2) - مثل نظريتي التطور الداروويني والتحليل النفسي الفرويدي.

والثاني: اتهام الخصوم بمختلف التهم الجاهزة: الذكورية، الرجعية، الفاشية، التعصب الديني إلخ، لنزع أدنى مصداقية عن أي نقد علمي محتمل.

نتائج كارثية

النوع المفروض

اشتهر عن الثائر الفرنسي سان جوست (Saint–Just) قوله: «لا حرية لأعداء الحرية»!

واليوم تقول السياسية النسوية الفرنسية كارولين دو هاس (Caroline de Haas): «هنالك معركة ثقافية، إيديولوجية، وفلسفية يجب خوضها في مساواة النوع. من الطبيعي أن تقع مقاومة ذلك، نحن في طريقنا لتغيير المجتمع!»[1].

لقد مضى زمن النسوية التي كانت تناضل من أجل تحرير المرأة من براثن الاستبداد، وحل زمن النسوية التي تناضل لفرض نظرية النوع وغيرها من الانحرافات عن الفطرة على الجميع، بدءًا بأكثر الناس هشاشة وهم الأطفال والمراهقون. لقد كشفت النسوية - كغيرها من الإيديولوجيات الشمولية - اللثام عن وجهها

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص186، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

الاستبدادي، وصارت مستعدة لأن «تحرر الناس من حريتهم»، وتلقنهم ما يجب عليهم اعتقاده!

والنسوية تستعين من أجل الوصول لهذه الغاية بتكوين مجموعات ضغط للتأثير على دوائر السلطة السياسية والإعلامية، وعلى الأجهزة التشريعية والقانونية.

يبدأ التجنيد من أجل تغيير عقليات المجتمع لصالح نظرية النوع في قطاع التعليم. في يناير 2013 كتب وزير التربية الوطنية الفرنسي فانسان بييون (Vincent Peillon) رسالة إلى عمداء الكليات يقول فيها: «لقد التزمت الحكومة بالاعتماد على الشباب لتغيير العقليات، على الخصوص من خلال التربية على احترام التنوع في الهويات الجنسية»[1].

واحترام التنوع يعني تفكيك كل الأحكام المسبَقة التي تخالف المساواة التامة بين الجنسين، أو قل: بين جميع الهويات الجنسية الممكنة. ويصل هذا التفكيك إلى درجة عظيمة من السخافة، حين تعاد كتابة بعض الأدوات البيداغوجية التقليدية لتوافق الإيديولوجيا الجديدة: تحريف بعض القصص الخرافية المشهورة بأن تُجعل الأميرة مثلًا فتاة عزباء مناضِلة تعادي الأمير الوسيم؛ تغيير الرقصة المدرسية لقصة «ذات الرداء الأحمر» بجعل البنات يتنكرن في

(1) - نفسه.

ثياب الذئاب، والأولاد في ثياب البنات؛ رسم للويس الرابع عشر يركز على كونه يرتدي شرائط ويحتذي كعبًا عاليًا..[1].

ويدخل في التفكيك أيضًا: تشجيع المراهقين الذين يعانون من اضطرابات نفسية تشكّكهم في حقيقة هويتهم الجنسية، على «اكتشاف هويتهم الحقيقية». تتاح في الإعداديات والثانويات في الكثير من الدول الغربية: مواقع إلكترونية احترافية، وهيئات استشارية هاتفية متخصصة، هدفها الوحيد التوعية حول مسائل النوع، بتوفير الدعم النفسي والمساعدة لكل شخص يتساءل عن توجهه الجنسي أو هويته الجندرية! وفي بعض هذه المواقع معاجم توضح الهويات الجنسية المختلفة، وملصقات دعائية تحت شعار: «مثلي-ثنائي-تغايري: من أكون؟»[2].

في فرنسا نشرت «المفوضية العامة للاستراتيجية والمستقبلية» يناير عام 2014، تقريرًا عنوانه «النضال ضد الصور النمطية للنوع»؛ يدعو إلى «إعادة التوازن لتقاسم رعاية الأطفال بين الرجال والنساء داخل الدائرة الأسرية»، و»الرفع من الاختلاط في مهن رعاية

(1) - نفسه. ومن ذلك: ما يقع في الأنمي والقصص المصورة المعدَّة للأطفال والمراهقين من تحريف للفطرة في مجال الجنس والذكورة والأنوثة، ومن آخر ما ضج منه الناس بالشكوى: تصوير سوبرمان على أنه ثنائي الجنس (أي: يمكنه معاشرة الرجال والنساء معًا) ويقع في غرام رجل ما!

(2) - في فرنسا خدمة عبر الهاتف والشبكة عنوانها «Ligne Azur» مفتوح أمام من يتساءل عن توجهه الجنسي أو هويته الجنسية؛ وشعار الخدمة: «Homo, bi, hétéro, qui suis-je؟» أي: «مثلي-ثنائي-تغايري: من أكون؟».

الأطفال الصغار»، و«وضع عقود واضحة مع الناشرين لتحقيق عدد متوازن من شخصيات الذكور والإنـاث، وتوزيع متوازن لـلأدوار الاجتماعية للرجال والنساء في المقررات الدراسية والأدبيات البيداغوجية»[1].

وعلى صعيد الاتحاد الأوروبـي أيضًا، قـرارات وتوصيات كثيرة لفرض نظرية النوع وسحق كل اعتراض عليها. فقد تبنَّى المجلس الأوروبـي عام 2011 اتفاقية تنص على أن الموقعين: «سيتخذون الإجــراءات الـلازمـة لمحاربة الأحـكـام المسبقة والعادات والتقاليد وجميع أنواع الممارسات المبنية على دور نمطي للنساء والرجال»[2]. ويدعو تقرير «إستريلا» الذي رُفض في البرلمان الأوروبي بفارق أصوات قليلة عام 2013، إلى مَأسسة الإجهاض كمبدأ من مبادئ الحقوق الإنسانية، وفتح الباب أمام التناسل الاصطناعي للسحاقيات، وإعطاء الأطفال الصغار تربية جنسية «دون طابوهات». لكن يستأنف تقرير «لوناسيك» الذي تم تبنيه في فبراير 2014، أهم مطالب تقرير «إستريلا»، فيمنح أهمية خاصة لمحاربة معاداة المثلية والخنثوية في مقرات العمل والتعليم

---

(1) – ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص187، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

(2) – هذا النقل والذي بعده مما يتعلق بالقرارات الأوروبية من كتاب: «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص187، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

والصحة، ويحث على محاربة أي خطاب تمييزي ضد الأقليات الجنسية باسم حرية التعبير، وأيضًا إلى قبول طالبي اللجوء المضطَهدين بسبب اختلافهم الجنسي باسم حرية التنقل. وفي عام 2015 دعا تقرير «نويشل» حول استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال المساواة بين الرجال والنساء إلى تبني نموذج الجندر في محاربة التمييز، «ووضع خارطة طريق مختلفة للأشخاص من الأقليات الجنسية»، و»إدماج رؤية الجندر في التوصيات المتعلقة بكل بلد على حدة». ويقترح التقرير اتخاذ «إجراءات لصالح تكوين مؤهل حول الاستعمال النقدي للإعلام من أجل إعادة النظر في الصور النمطية والهياكل، إضافة إلى مشاركة نماذج الممارسات الجيدة الساعية إلى التأكد من كون الأدوات البيداغوجية المستعملة إلى حد الآن لا تمثل أدوار النساء والرجال بطريقة نمطية».

ثم بموازاة فرض نظرية النوع، فإن المنظومة السياسية والإعلامية تدافع بشراسة عن جميع الانحرافات الجنسية، بما يشعر المتابع بأن الغاية ليست حماية التوجهات الجنسية للأفراد كما هو الشعار المرفوع، بل تعزيز المثلية والهويات الجنسية الغريبة ونشرها في المجتمع ما أمكن. كأن المطلوب أن يتحول الشذوذ إلى أصل معتاد، ولا يكون ذلك إلا بأن يتحول الأصل المعتاد إلى شذوذ!

حصان طروادة لتدمير الفرد والأسرة

أدى الفرض المتزايد لنظرية النوع في المدرسة والإعلام وغيرهما، إلى عواقب كارثية هي النتيجة الحتمية للإصرار على مخالفة الفطرة الإنسانية، القائمة على فروق جنسية لا يمكن للأسرة ولا المجتمع القيام والاستمرار إلا بوجودها وبالتكامل القائم بين الجنسين بسببها.

بل إن نفي التمايز بين الجنسين يحرم النضال النسوي نفسه من أي أساس منطقي. فما معنى النضال من أجل حقوق المرأة بالمطالبة بالتساوي العددي في المناصب السياسية مثلًا، إذا كانت المرأة لا تتميز بشيء عن الرجل، بل لا وجود لامرأة ولا رجل؟!

لقد حاول رواد نظرية النوع أن يطمسوا في النفوس كل فرق بين الجنسين، وأن يحققوا مجتمعًا من الأفراد المتساوين تمامًا، بغض النظر عن الخصائص الفزيولوجية. لكن الفطرة فاجأتهم في مواطن كثيرة.

يبين شريط وثائقي نرويجي أحدث ضجة كبيرة عند صدوره[1] أن النرويج - التي اهتمت كثيرًا بنشر نظرية النوع - تواجه اليوم «مفارقة بخصوص المساواة في النوع»، لم يستطع علماء

---

(1) - هارالد إييا (Harald Eia)، «مفارقة المساواة في النوع Le paradoxe de l'égalité des genres»، التلفزة النرويجية، 2010.

الاجتماع النرويجيون تفسيرها[1]: وُصفت النرويج عام 2008 بأنها أكثر الدول احترامًا لمساواة النوع، فالأفراد أحرار تمامًا في اختيار مِهَنهم. ولكن بعض القطاعات (مثل البناء) مكونة من الرجال أساسًا، وبعضها (مثل الصحة) من النساء أساسًا. بحسب بعض الدراسات، 90 ٪ في مهنة التمريض نساء، و90 ٪ في الهندسة رجال! تفسير معدِّ الوثائقي أنه في مجتمع مبني على المساواة المطلقة، يصبح الرجال والنساء غير متساوين لأن بإمكانهم اتباع رغباتهم الخاصة. وهذه الرغبات مبنية - في جزء كبير منها - على الحقيقة البيولوجية.

ولكن رواد الجندر ماضون مع ذلك في تطبيق نظريتهم المدمرة. ففي بلد اسكندنافي آخر هو السويد، تطور تطبيق نظرية النوع كثيرًا، حتى أدى إلى سخافات عجيبة. من ذلك مثلًا أن إحدى الحضانات في مدينة استوكهولم تستعمل ألفاظًا «محايدة» (أي غير مذكرة ولا مؤنثة) لتعيين الأطفال. وتشرح مديرة المدرسة ذلك بأن «الفكرة ليست أن يتساوى الجميع، ولا أن يُحرموا من أي شيء، ولكن أن يُربَّى الطفل مثل فرد واحد. ليس في نيتنا إلغاء الجنس البيولوجي، ولكن عملنا منصبٌّ على الجنس الاجتماعي

(1) - ينظر في بيان هذه المفارقة النرويجية كتاب «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص241، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

(أي: النوع)». يوجد أيضًا آباء لا يصرِّحون بجنس أطفالهم كي لا يؤثروا على توجهه الجنسي. مثال ذلك حالة الطفل السويدي المدعوُّ (Pop). لا يصرِّح والداه بجنسه، ويشرحان الأمر: «نريد أن يكبر (Pop) بحرية، وليس في قالب نوعٍ محدد. من القسوة إنجاب طفل وعلى جبهته طابع أزرق أو وردي. ما دام نوع (Pop) محايدًا، فإنه لن يتأثر بالطريقة التي يتعامل بها الناس مع الأولاد أو البنات»[1]. في السويد أيضًا، اقترح أحد النواب في أبريل 2013 قانونًا يجبِر الرجال على التبول في وضع الجلوس، من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء! وفي ماي 2013، أحدثت إحدى ثانويات استوكهولم غرفة محايدة لتبديل الملابس، من أجل التلاميذ الذين يشعرون بالحرج من التعرِّي أمام بنات أخريات أو أولاد آخرين.

وفي فرنسا - التي هي أقل تطورًا من الدول الاسكندنافية في هذا المجال -: تضخم هائل لعدد الأطفال الذين يطالبون بتغيير الجنس لمجرد نزوة طفولية عارضة، يتلوها تشجيع من

(1) - ستيفان كوفاكس (Stéphane Kovacs)، «بوب، ست سنوات، الطفل السويدي دون جنس Pop, 6 ans, l'enfant suédois sans sexe»، صحيفة (Le Figaro)، 17 فبراير 2013.

الوالدين ومن الأطباء النفسيين، ثم متابعة طبية هرمونية وجراحية بمضاعفات خطيرة نفسية وجسدية[1].

وفي فرنسا أيضًا أنشأت النقابة الرئيسية للمدرِّسين في مايو 2013 ملفًا لمساعدة الأساتذة على «التربية ضد معاداة المثلية منذ المدرسة الابتدائية»، وذلك باقتراح «أدوات نظرية وتطبيقية»، منها مثلًا كتاب مصور دراسي من ضمن أهدافه تفكيك الصور النمطية عنوانه «أبي يلبس فستانًا»..

(1) - يراجع المقال الطريف لمجلة ماريان (Marianne) بتاريخ 15 أكتوبر 2020، بقلم (Violaine Des Courières)، وعنوانه (Ces enfants qui changent de sexe en un temps record dès l'âge de trois ans).

من الطريف قول الكاتبة والإعلامية الفرنسية أوجيني باستيي (Eugénie Bastié) بعد أن شرحت كيف كانت في صباها تحب التشبه بالذكور، وتكره أن تلبس مثل الإناث: «أقول لنفسي اليوم، لو أنني ولدت في عائلة سويدية تقدّمية في سنوات 2000، ولو أنني سئلت في سن السابعة عن جنسي، لكُنت أجبت «ولد»، دون تردد. ربما كانوا سيتحدثون في الصحافة عني كضحية، ربما كانوا سيعطونني هرمونات ذكرية، ربما كانوا سيجرون لي عملية جراحية، ربما كنت سأتخلى عن جنسي لأتحول إلى ذكر. أحمد الله أنني لم أتعرض في صغري لاستبداد الاختيار الذي يسيطر على عالم الراشدين، هذا السوق الواسع للهويات، والذي يُختار فيه الجنس والجسد تحت الطلب». ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص198 ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

نضالات الهوية الجنسية

أسباب الحلف الشاذ

تحالفت الحركة النسوية الحديثة مع تيارات الشذوذ الجنسي (المثلية)، وكان الدافع لذلك أسباب ثلاثة: الجذور المنحرفة عند الكاهنة الكبرى للنسوية سيمون دوبوفوار، ومخلفات التأنيث المجتمعي الشامل، والآثار الوخيمة لنظرية النوع. لكنه حلف شاذ - مثل شذوذ المنضوين تحت لوائه - لأنه مناقض للمصالح الحقيقية للمرأة.

فكيف حصل ذلك كله؟!

بدأت القضية - مثل أغلب ما يرتبط بالحركة النسوية - مع سيمون دوبوفوار نفسها. كانت علاقة سيمون بعشيقها جان بول سارتر شديدة الانحراف، فقد كانت سيمون ذات أذواق جنسية غريبة، فكانت تربط علاقات جنسية شاذة مع بعض زميلاتها في مدرسة المعلمين بمدينة سيفر (Sèvres)، ثم مع تلميذاتها في قسم الفلسفة، ثم «تمررهن» إلى عشيقها. تقول بيانكا بيينفيلد: «اكتشفتُ بأن سيمون دوبوفوار تغرِف من أقسام الفتيات الشابات لحمًا طريًّا، تتذوقه أولًا قبل أن تمرره إلى سارتر»[1]. ويحكي

(1) - Bianca Biennefeld, Mémoires d'une jeune fille dérangée, Balland, 1993.

كلود لانزمان (Claude Lanzmann) في مذكراته أنه بعد أن أصبح عشيق سيمون، فإنه كان يقتسمها مع سارتر بمعدل ليلة لكل واحد منهما[1].

تقدمت والدة إحدى تلميذات دوبوفوار بشكوى ضدها بسبب «دعوتها بنتًا قاصرة إلى الانحراف الخلقي». أُقيم بحث إداري من طرف عمادة باريس، لدى مديرة ثانوية كاميي-سي (Camille-Sée) وناظر ثانوية باستور (Pasteur)، حيث يدرِّس سارتر ودوبوفوار. في 17 يونيو 1943، أزيلت دوبوفوار من مهامها. وفي تقرير عميد الجامعة جيلبير جيدل (Gilbert Gidel): «إن الاحتفاظ بالآنسة دوبوفوار والسيد سارتر في منصب تدريس الفلسفة بالتعليم الثانوي، يبدو لي غير مقبول في الوقت الذي تطمح فيه فرنسا إلى إحياء القيم الأخلاقية والأسرية[2]. لا يمكن أن نترك شبابنا لأساتذة عاجزين بأنفسهم - وبشكل واضح - على الإتيان بسلوك حسن»[3].

هكذا كانت رائدة النسوية الحديثة التي هي اليوم القدوة والمثل الأعلى لكثير من النساء عمومًا، والنسويات منهن خصوصًا. وهكذا

---

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص75، ترجمة من كتاب «مصير فرنسي» لإريك زمور.

(2) - أي في ظل حكومة فيشي اليمينية الموالية لألمانيا النازية، والتي كان شعارها: «العمل - الأسرة - الوطن».

(3) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص75، ترجمة من كتاب «مصير فرنسي» لإريك زمور.

كان فيلسوف الوجودية الأكبر وهرم الثورية الحديثة المحاط بهالة من التقديس، خاصة في الأوساط الفرنكفونية عندنا.

تطور الأمر في المجموعات النسوية الصغيرة التي نشأت على أفكار سيمون دوبوفوار وبدأت تنتشر في عقد الستين من القرن الماضي، فكان مثلًا من ضمن هذه المجموعات «حركةُ تحرير النساء MLF» التي كانت مجرد مكان للاجتماع بين النساء دون حضور رجالي، ثم تحولت إلى حركة تشجع على السحاق وتحتضنه علنًا، كما يقول بعضهم: «النسوية هي النظرية، والسحاق هو التطبيق»!

ثم قامت هذه الحركة بتحوير خطير في الفكر النسوي، من السعي لتقليد الرجال من أجل مساواتهم في الحقوق، إلى الابتعاد عن الرجال للتحرر منهم أكثر. صارت النساء يتجمعن في تجمعات خاصة ممنوعة على الرجال ليمكنهن الكلام بحرية بعيدًا عن استئثار الرجال بالكلام، ثم استُثني من هذا المنع الرجال المثليون، للاشتراك بين الفريقين في كونهم من «ضحايا» القمع الذي يسلطه عليهم الرجال المتغايرون جنسيًّا (أي: غير المثليين).

وكان هذا من أوائل «الحلف الشاذ» بين النسوية والمثلية.

وإذا كانت دوبوفوار قد وضعت جذور تعزيز المثلية بين النساء (السحاق)، فإن «تأنيث المجتمع» قد تكفل بتعزيز المثلية بين الرجال.

في سنوات عقد الثمانين من القرن الميلادي الماضي، وفي إطار تفكيك مفهوم الرجل المستقر في الأذهان منذ قرون، بدأ العمل الحثيث - في وسائل الإعلام وفضاءات الفن خصوصًا - على إعادة إنتاج صورة نمطية جديدة للرجل مع التشويه المنهجي للصورة القديمة.

الرجل العصري المثالي هو رجل استطاع التحول إلى ما يشبه المرأة: يستعمل وسائل التزين الحديثة ويستر كل مظاهر الفحولة التي يمكن سترها من جسده؛ يلبس الحلي المختلفة ويضع أقراطًا في أذنيه، يتباهى بمظهره الخارجي إلى درجة الخضوع لبعض العمليات الجراحية التجميلية. ثم هو رجل شديد الحساسية؛ يحلم كالفتيات بالحب الأبدي الخالد؛ ويبرز مشاعره الباطنة عند أدنى مناسبة. يفضِّل الحوار على السلطة، والنعومة على القوة، والمفاوضة على الصراع.

يُربَّى الذكر اليوم منذ الطفولة على الراحة والسكون والحذر، بدلًا من التنافس والصراع وحب المخاطرة؛ لأن الغرض - غير المعلن - هو أن يصبح الذكر كالأنثى، وأن تُنزع من الرجل فحولته التي تميزه عن المرأة، وتجعلهما متكاملين لا متساويين.

في عام 2019، وفي عز حملة «أنا أيضًا» (MeToo) على مواقع التواصل[1]، نشرت شركة جيليت لشفرات الحلاقة Gillette إعلانًا مثيرًا، أعادت فيه تعريف «مفهوم الذكورة»، بالربط الصريح بين المفهوم القديم القائم على معاني الحيوية والصراع واللعب العنيف لدى الأطفال الذكور، وبين السلوكات الأخلاقية الشائنة من قبيل التحرش الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتنمر ونحو ذلك. بعبارة أخرى: علينا أن نحارب الفحولة في الذكور من الأطفال، لكي لا تتحول إلى تسلط جنسوي، فالفحل مشروع مغتصِب - كما يصرح بذلك الخطاب النسوي المنحرف.

قبل ذلك بسنوات، وفي عام 2014 تحديدًا فاز/ فازت كونشيتا وورزت (Conchita Wurst) بجائزة الأوروفيزيون المشهورة، بلحيته وشعره الطويل وفستانه النسائي! يُعرّف هذا «المسخ» نفسه بأنه «Drag queen» وهو نمط جديد من آخر صرعات التخبط الجنسي في الحضارة الغربية الحديثة: رجال يتقمصون أدوار النساء، في اللباس والكلام والحركات وغير ذلك. أي: رجال يتعمدون «التأنُّث» لأن المؤنث هو المثل الأعلى الذي يُسعى إلى الوصول إليه. وكان فوز كونشيتا رسالة للذين يقتدون بأهل الفن: رجل المستقبل هو الرجل المؤنث.

(1) - حملة لمكافحة الاغتصاب والتحرش الجنسي اندلعت بعد فضيحة هارفي واينستين في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت في بلدان أخرى بأسماء مختلفة.

وفي مجال الفن دائمًا، اشتهرت بين المراهقين عبر العالم الفرقة الغنائية الكورية (BTS)، التي يتبارى أعضاؤها في الظهور بشكل أنثوي ناعم، مع أقراط الأذن ومساحيق التجميل والحركات المؤنثة. لكن علاوة على اشتهارها «الفني»، فإن المنظومة الفكرية المهيمنة على عالم اليوم تريد رفع الفرقة إلى مقام الرمز والقدوة، عبر اختيارهم كمبعوث خاص لرئيس كوريا الجنوبية ودعوتهم لإلقاء خطاب في الأمم المتحدة عامي 2018 و2020.

وهكذا صار الرجل المؤنث قدوة، والرجل الفحل مذمومًا، لا يمكن أن يكون في تعامله مع المرأة سوى متحرش أو مغتصب أو معنِّف[1]. والرجلُ المؤنث لا يتمثل بشكل صحيح واضح إلا في الرجل المثلي.

وبعد دوبوفوار والتأنيث، جاءت نظرية الجندر لتلغي الفروق بين الجنسين كما سبق بيانه، ولتشجع على الهويات الجنسية المحايدة، التي تتلاءم بالضرورة مع المثلية لا مع التغايرية الجنسية القائمة على جنسين متقابلين متكاملين.

لأجل هذه الأسباب كلها، وضعت النسوية الحديثة يدها في يد مجموعات الضغط المثلية - وبالتالي: في يد جميع الأقليات الجنسية الغريبة -، في مواجهة صريحة للفطرة والطبيعة.

(1) - وهذا بالطبع خرافة لا يؤيدها الواقع، ولا تشهد لها الفطرة، ولا تقبلها المنظومات الأخلاقية للإنسان منذ أن كان الإنسان!

حين تنسى النسويةُ مصالح النساء!

كان هذا التحالف بين الحركات النسوية وحركات الأقليات الجنسية - من المثليين ومن التحق بصفوفهم النضالية - شاذًّا في تطوره التاريخي، وغريبًا في أساسه الإيديولوجي. لقد غاص الكفاح من أجل النساء بسبب هذا التحالف الشاذ في وحل مأزق فكري خطير، وعلِق في فخ تناقضات سياسية بعيدة عن اهتمامات النساء الفعلية.

من الناحية الموضوعية، لا تلتقي مصالحُ النساء مع مصالح هذه الأقليات الجنسية، ولكنه تناقض جديد من ضمن تناقضات عديدة وقعت فيها الإيديولوجيا النسوية الحديثة:

- النضال ضد الصور النمطية المميزة بين الجنسين، مع الدعوة إلى التساوي العددي في المجال السياسي بناء على وجود جنسين مختلفين يراد التسوية بينهما في المناصب؛
- تبني الأفكار التحررية الإنسانوية الكامنة في المنظومة الفكرية اليسارية والتقدمية، مع الاصطفاف الغبي وراء مصالح السوق الرأسمالية عن طريق الهوس بإدماج المرأة في مختلف مجالات العمل المأجور؛
- تشجيع الحرية الفردية للمرأة في مجالات الجنس والحمل والإجهاض مثلًا، مع رفض خياراتها الشخصية إن كانت

مخالفة للثقافة الغربية السائدة اليوم كالعمل البيتي والأمومة واللباس المحتشم ورفض الاختلاط الفاضح ونحو ذلك؛

- مطالبة بعض النسويات بتجريم الدعارة أو التضييق عليها، مع عدِهن الحمل بالنيابة تقدُّمًا عظيمًا يستحق التشجيع..

لب مشكلات النسوية الحديثة أنها فقدت بوصلة عملها، فلم تعد تناضل من أجل تحسين الحياة اليومية للأغلبية الساحقة من النساء، ولكن من أجل التفكيك المخطط للهوية الجنسية. لم تعد غايتها رفع المرأة إلى مقام الرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية، ولكن جعل المرأة والرجل شيئًا واحدًا على رغم أنف الحقيقة البيولوجية. لم يعد أفق النضال هو المساواة في الحقوق، بل التبادل بين الذوات نفسها.

لقد صارت الهويات الجنسية الغريبة تهدد مصالح المرأة في مجالات مختلفة، يمكننا أن نذكر بعضها على سبيل التمثيل.

في مارس 2022، أحرزت السبَّاحة الأمريكية ليا توماس (Lia Thomas) لقبًا جامعيًا في مسافة 500 ياردة؛ وقامت بسبب ذلك ضجة كبرى لأن البطلة تنتمي إلى جنس «المخنثين» (Transgender) وهي لذلك تحظى بميزة فزيولوجية غير عادلة على منافِساتها! بل وصل الأمر بأن تدخَّل حاكم ولاية فلوريدا، ليعلن بأن صاحبة المركز الثاني هي المستحقة للفوز. هذا الظلم

الواقع على المرأة[1]، يتعدى هذا المثال إلى نماذج أخرى في مجالات رياضية كثيرة يصعب تتبعها. بل وصلت من الكثرة إلى الحد الذي صارت الهيئات القانونية الرياضية تفكر جديًّا في حلول عادلة للمشكلة.

وفي صيف العام نفسه، تقدمت إلى مسابقة «ملكة جمال فرنسا» (Miss France) ولأول مرة في تاريخ المسابقة، مشارِكة من فئة المخنثين أيضًا. وطبَّلت وسائل الإعلام «الحداثية التقدمية» للحدث الدال على «التحرر وتقبل الآخر». من أطرف التعليقات التي سمعتها حينئذ، قول إحدى النساء على قناة تلفزية ما معناه «أنا امرأة ولكن لا أستطيع المشاركة في المسابقة، لأنهم يشترطون طولًا مُعيَّنًا للقامة لا يمكن النزول عنه. لكن أن يشارك رجل مخنث مع النساء فهذا لا إشكال فيه عندهم!». والجواب: بالطبع لا إشكال، بل ذلك مطلوب مرغوب فيه، لأنه تطبيق عملي لنتائج إيديولوجيا نظرية النوع الشمولية.

ولم تنحصر منافسة الرجل المثلي والمخنث للمرأة في مجالات الرياضة والفن و»الموضة»، بل تعدَّت ذلك إلى صميم العلاقة

(1) – فإن قيل: «وأين أنت من الظلم الذي يتعرض له هؤلاء المختثون؟» فالجواب: لا معنى للحديث عن ذلك، فإن الغالبية العظمى منهم إما اختاروا أن يكونوا كذلك حبًا منهم للهوية المؤنثة، وإما رفضوا إصلاح هذا التشوه الخلقي بوسائل الطب الحديثة المتطورة؛ وفي الحالتين: هم مُتَّبعون لهوس سيولة الهوية الجنسية، كما تقررها نظرية النوع.

الجنسية؛ فإن تمدد الرغبات الجنسية الشاذة يكون على حساب الرغبة الجنسية الطبيعية، مما يصعِّب على المرأة إيجاد الرجل/ الفحل المناسب بسبب انتشار الرجال المثليين والمخنثين[1]. ومن جهة أخرى، فإن المبالغة الإعلامية في التوجس من الرجل الفحل المتهم منهجيًا بأنه مشروع متحرش ومغتصب، تؤدي إلى نتائج كارثية على العلاقة بين الرجال والنساء في الغرب، دون أن تحل مشكلة التحرش والاغتصاب[2]. من أجل تفادي المحاكمات بسبب تهم الاعتداءات الجنسية التي تتزايد في المجتمع الأمريكي، صارت بعض الجامعات الأمريكية تقترح «ميثاقًا للتصرف الجنسي»، وأخرى تقترح «عقودًا جنسية» يمكن توقيعها من أجل العلاقات الجنسية «لليلة واحدة»[3]. المعادلة الصعبة: المثلي لا يتحرش ولا يغتصب، ولكن أيضًا لا ينفع المرأة بشيء!

ولكن أوضح مثال على تعارض مصالح المرأة مع مصالح المثليين هو: الحمل بالنيابة[4].

لقد تطورت نضالات مجموعات الضغط المثلية في الغرب، من النضال لرفع تجريم المثلية الجنسية، إلى تحقيق مطلب الزواج

---

(1) – يشتهر في الثقافة الشعبية الغربية صورة نمطية عن المرأة الغربية التي تبحث عن الفحولة عند الرجل العربي أو الإفريقي الأسود، لأنها تفتقد ذلك عند الرجل الغربي المائل للأنوثة!

(2) – لأنها ترفض – لأسباب إيديولوجية غير واقعية – التطرق للأسباب الحقيقية: الإباحية، السعار الجنسي، الاختلاط المفتوح دون حدود، التساهل القضائي إلخ.

(3) – ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص191، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

(4) – يسمى بالفرنسية (GPA: Gestation Pour Autrui).

المثلي، الذي انتشر تقنينه بسرعة فائقة في أغلب البلدان الأوروبية. ولأن مطالب المساواة لا تنتهي، فإن المتزوجين المثليين يحتاجون مثل غيرهم إلى أطفال!

وبغض النظر عن الإشكالات التربوية الناتجة عن تنشئة طفل في رعاية أبوين أو أمَّين، بدلًا من التربية الفطرية المتجذرة في طبيعة الإنسان والقائمة على أم وأب متكاملين؛ فإن هنالك إشكالًا آخر يرتبط بالأطفال في الزواج المثلي، هو: كيف يمكن الحصول على أطفال في ظل ضعف آلية التبني التقليدية وعجزها عن توفير أطفال قريبين بيولوجيًّا من الآباء؟ هنا يأتي الحمل بالنيابة.

هذا الحمل الذي يطالب به الأزواج المثليون، يدخل في اصطدام مباشر مع عقود طويلة من النضال النسوي من أجل تحرير جسم المرأة وإثبات كرامتها.

أولًا: لأن تأجير المرأة رحمها لغرض مادي، فيه نوع من إهدار الكرامة الإنسانية[1]، فالحمل في الأصل لا يصح أخلاقيًّا التصرف فيه، بـ«هبة» ولا «بيع»، دون أن يكون ذلك نوعًا من التصرف في المرأة نفسها. ومن المؤسف أن النقاش الديني والأخلاقي حول الموضوع يصطدم بالآلة الإعلامية النسوية التي تُشَيطن المخالف

---

(1) – إلا إن كان ذلك في دائرة ضيقة جدًا، واستجابة لرغبة فطرية في الأطفال، ودون تدخل لرغبات السوق. (وهو مع ذلك حرام عند جماهير الفقهاء المعاصرين لاعتبارات متعلقة بحفظ الأنساب خصوصًا).

وتمنعه من عرض رأيه، تحت طائلة الاتهام بالرجعية ومعاداة المثلية (وهي من أخطر ما يمكن أن يتهم به اليوم متكلم في الشأن العمومي!).

وثانيًا: لأنه - في حقيقته - إخضاع جسم المرأة لسلطة السوق. ويعبر عن ذلك المليونير المعروف بيير بيرجي (Pierre Bergé)[1]، بقوله الصريح: «لا يمكن إقامة تمييز في الحقوق، سواء الإنجاب بالمساعدة الطبية أو الحمل بالنيابة أو التبني. أنا مع جميع الحريات. ما الفرق بين تأجير الرحم لإنجاب طفل وتأجير اليدين للعمل في المصنع؟ إن التمييز بين الصورتين هو الصادم حقًا». هذا التصريح النادر الذي يجعل الحمل مهنة من المهن، يكشف الحقيقة المتسترة خلف شعارات المساواة في الحقوق، وهي: سيطرة السوق على مجالات كان بعيدًا عن التحكم فيها من قبل، وهي: الأمومة والنسب!

وثالثًا: لأن الواقع يحكم بأن النساء اللواتي سيؤجرن أرحامهن لسن البرجوازيات النسويات في الأحياء الراقية، وإنما الفتيات المعدمات خاصة من الدول الفقيرة. ولذلك، فهو نوع من العنف المفروض على أجسام النساء لا يختلف كثيرًا عن عنف الدعارة

---

(1) - رجل أعمال فرنسي مشهور، وصديق لمصمم الأزياء المشهور إيف سان لوران (Yves Saint Laurent)، له تدخل في كثير من النضالات الحقوقية (كحقوق المثليين) والإعلامية (صار مالكًا لصحيفة لوموند).

والإباحية، إلا أن أحدهما في مجال الجنس، والآخر في مجال التناسل.

وأخيرًا: لأن هذا الحمل بالنيابة حلقة من ضمن سلسلة طويلة يراد بها نزع الأمومة الطبيعية من المرأة من خلال الوسائل التقنية الحديثة. ففي الوقت الذي يصبح من «حق» الجميع - حتى الأزواج المثليين - الحصول على أطفال، يُحتقر «امتياز الأمومة» ويراد نزعه من المرأة[1].

تقول كارولين مركاري (Caroline Mercary) المحامية والمناضلة من أجل الأقليات الجنسية: «السماح للنساء الراغبات في ذلك، وفي إطار قانوني، بإعطاء طفل لزوجين لا يمكنهما الحصول عليه، ألن يكون ذلك أكبر عملية تقويض أنثوي يمكن تخيلها: التحرر أخيرًا من واجب الأمومة؟»[2]. وهي بحديثها عن «التحرر من الأمومة» تحيل على الحلم القديم للنسوية الأولى سيمون دوبوفوار التي لم تكن تخفي احتقارها للأمومة ولـ«الأنثى

(1) - من تناقضات الفكر النسوي: احتقار الأم المعتنية بأطفالها في بيتها، ومدح الأب المثلي الذي يحصل على طفل عن طريق التقنيات الحديثة ويقرر الاعتناء به في البيت؛ لأن الأولى رجعية، والثاني تقدمي!

(2) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص340، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

تمركُز النسوية على «المرأة البرجوازية المناضلة» يجعلها تغفل أن هذه المرأة حين تتخلص من واجب الأمومة فلأن امرأة أخرى تحمل ذلك الواجب عنها. لكن بالطبع، هذه المرأة الأخرى ليست داخلة في حسابات النسوية!

التي تبيض»، وكانت تقول «بؤس المرأة يكمن في كونها مكرسة بيولوجيًّا لتكرار الحياة»!

والعلم الحديث هو الذي سيتكفل بتخليص المرأة من هذا البؤس!

ويكون ذلك بطرق مختلفة تعرف طريقها للانتشار السريع في المجتمعات المعاصرة، منها: تجميد البويضات، والإنجاب بالمساعدة الطبية، والتوالد البكري، والرحم الاصطناعية..

أما تجميد البويضات فهو صورة أخرى من صور التحكم في آلية التناسل، فإذا كانت حبوب منع الحمل والإجهاض من وسائل منع الحمل غير المرغوب فيه، فإن تجميد البويضات من وسائل تحقيق الحمل في الوقت المرغوب فيه ولو على حساب الحقيقة البيولوجية. إن «حرية التصرف في الجسد» التي جعلتها النسوية منذ عقود ميدان معركتها الكبرى، تصطدم بعقبة ضخمة هي عجز جسد المرأة طبيعيًّا عن الحمل في كل مرحلة من مراحل العمر، بل هنالك مرحلة عمرية[1] لا يمكن للمرأة فيها أن تبدأ رحلة الأمومة. وإذا علمنا أن التيار النسوي يناضل من أجل حق المرأة في العمل المهني المأجور بمساواة تامة مع الرجل، وأن أفضل

---

(1) - يسمونها «سن اليأس»! وعلى الرغم من أن المقصود إنما هو «اليأس من خصوص الحمل والإنجاب»، فإن التعبير لا يخلو من قبح لإطلاقه، إذا المرأة ليست محصورة في معنى الأمومة - وإن كان ذلك من أهم وظائفها البيولوجية - فلا يأس على العموم..

مراحل الحياة المهنية من جهة الإنتاجية هي نفسها مرحلة الشباب التي تكون فيها المرأة قادرة على الإنجاب[1]؛ فإننا نجد أنفسنا أمام معضلة حقيقية جرَّ إليها إصرار التيار النسوي على مبدأَي «حرية التصرف في الجسد» و»المساواة في العمل».

ما الحل إذن؟

يقدم العلم الحديث حلًّا سحريًّا للتخلص من «عبء» الأمومة: استخراج بويضات في حالة جيدة من المبايض، وحفظها من أجل حمل متأخر. تقترح هذا الحلَّ شركاتٌ مختلفة على النساء العاجزات عن التوفيق بين الحياة المهنية والرغبة في الأطفال. في الموقع الشبكي لإحدى هذه الشركات المتخصصة في تجميد البويضات، توجد شهادات[2] لزبونات حول سبب إقدامهن على هذه التقنية الحديثة. تقول إحداهن مثلًا: «للنساء ساعة بيولوجية، وهذا شيء مخيف. من الظلم أن البيولوجيا لا تتلاءم مع الواقع[3]. أتمنى أن يمكن لجميع النساء في يوم ما أن يخترن تجميد بويضاتهن، ليكون لكل واحدة الحرية في تقرير الوقت الملائم لذلك». وتقول أخرى: «هذه أفضل هدية يمكن أن

(1) – النظام الرأسمالي مستعد لقبول عمل المرأة، بل هو مرحِّب بذلك، ولكن بشرط أن تكون على نفس القدرة الإنتاجية للرجل، ولا يتحقق ذلك مع تكرار الحمل والرضاع.

(2) – ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص344، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

(3) – بعبارة أخرى: على البيولوجيا أن تخضع للواقع الذي فرضه التحالف بين التيار النسوي وسوق المال والأعمال، وإلا كان ذلك ظلما! وهذه قمة المصادمة لفطرة الإنسان.

تقدميها لنفسك. إن الثمن غال، ولكن الأمر يستحق ذلك. ابحثي عن قرض، اطلبي من والديك، استلفي من أصدقائك أو عائلتك، افعلي ما يجب فعله. هذا سيعطيك القدرة على التحكم في حياتك وجسدك. وحتى لو لم تستعملي بويضاتك أبدًا، يمكنك رؤية الأمر كأنه ضمانة يمكن اللجوء إليها في الأخير».

ملخص الكلام أن للرجال - على خلاف النساء - قدرةً دائمة على الإنجاب. وهذا يخالف الإيديولوجيا النسوية التي ترفض أي تمييز على أساس الجنس. لا بد إذن من تصحيح هذا «الظلم» بالتقنية الحديثة.

تذكر صحيفة لوموند في مقال بتاريخ 14 أكتوبر 2014، أن العملاقين الأمريكيين «آبل Apple» و«فيسبوك Facebook» قررا التكفل بمصاريف هذا العمل الطبي - في حدود عشرين ألف دولار - وذلك من أجل زيادة نسبة الإناث ضمن العاملين لديهما، وكما تقول الشعارات النسوية التي تتبناها هذه الشركات: «لكي لا تضطر المرأة إلى الاختيار بين الأمومة والمسار المهني»! لكن حقيقة الأمر، أن هذا النظام الجديد يسمح بأن تكرِّس النساء العاملات زهرة شبابهن لتطوير أرباح الشركات الرأسمالية، بدلًا من «تضييع» ذلك في عمل أسَري خاص لا يرجى منه ربح مادي مباشر!

بالطبع، لا تذكر الدعاية المهووسة بالربح المادي أن الأمومة لا تنحصر في الإنجاب، وأن ما يتلو الإنجاب من رعاية كاملة للطفل، يحتاج إلى أن يكون في مرحلة عمرية معينة، وإلا سببت مشكلات نفسية وجسدية خطيرة، للمرأة والطفل، بل للأسرة كلها.

من جهة أخرى، يعد توسيع دائرة «الإنجاب بالمساعدة الطبية» إلى النساء السحاقيات من أهم نضالات النسوية الحديثة. والغرض من ذلك مرة أخرى: «هوس المساواة ودكتاتورية الحقوق»؛ فالمرأة المثلية أيضا تستحق أن يكون لها أطفال كغيرها من النساء!

لكن توسيع الدائرة - بعد أن كانت حكرًا على النساء المصابات بالعُقم - وتدخل السوق الرأسمالي في هذا المجال، يمكن أن يؤديا إلى مبالغات وانحرافات منها على سبيل المثال: الحرص على انتقاء الخصائص الفزيولوجية للأجيال المستقبلية. يمكن اليوم مثلًا في «بنوك المنيِّ» بكاليفورنيا، اختيارُ لون عيون الطفل على قوائم مرصودة لذلك؛ ويمكن أن يتطور الحال إلى ما هو أخطر من الناحية الأخلاقية. تقول أليكسيس إسكوديرو (Alexis Escudero) المعارِضة للنزعة التقنية في كتابها «التناسل الاصطناعي للإنسان La reproduction artificielle de l'humain»: «إن الإنجاب بالمساعدة الطبية هو إدراج للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل بطن المرأة: في الولايات المتحدة، بويضات صاحبة شهادة

من جامعة ييل (Yale) أغلى بكثير من بويضات طالبة في جامعة أوكلاهوما»[1].

هنالك مجال آخر من مجالات عمل التقنيات البيولوجية الحديثة في خدمة الإيديولوجيا النسوية الشمولية: «التوالد البِكري parthénogenèse» الذي هو - في الأصل - نمط للتوالد لا يحتاج إلى المشيج الذكري. وهذا الانقسام انطلاقًا من مشيج أنثوي غير مخصب شائع عند الحشرات، ولكنه نادر عند الثدييات. ولكن في عام 2004، برهنت دراسة لمجموعة من الباحثين اليابانيين والكوريين، وحظيت بتغطية إعلامية مكثفة، على أن بويضتين يمكنهما إنشاء فأرة!

هل سيكون ذلك ممكنًا عند البشر في يوم ما؟ هذا ما تحلم به السحاقيات للاستغناء عن الرجال؛ بالضبط كما يحلم المثليون بالرحم الاصطناعية للاستغناء عن النساء.

إذا كان الإخصاب الأنبوبي يمكِّن من بقاء الجنين حتى خمسة أيام داخل الأنبوب، وأقل أمد للطفل الخديج هو خمسة أشهر، فإن هنالك فراغًا زمنيًا بين المدتين لا يمكن أن يملأه سوى رحم المرأة. لكن النسوية تريد تحكم المرأة التام في جسدها والتخلص من «لعنة» الأمومة، ولا سبيل لذلك إلا بـ«الرحم الاصطناعية».

---

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص346، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي

يذكر بعض المختصين أن الوصول إلى الإنجاب خارج الرحم - أي: إنتاج مشيمة صناعية - أمر حتمي الوقوع. ولكي يقع ذلك، فإنه لا بد من تسويغ أخلاقي تستند إليه الترسانة الإعلامية «العاطفية» المكلفة بإقناع المتوجسين: إنقاذ الأطفال الخدَّج[1]. حينئذ سيقع الفصل بين الإنجاب والأمومة عبر التناسل الصناعي، كما وقع من قبل الفصل بين الجنس والتناسل عبر وسائل تحديد النسل العصرية.

سيعني خلق الرحم الاصطناعية فقدان المرأة نهائيًّا لميزة الإنجاب لصالح المختبرات، التي تتحكم فيها القوة الرأسمالية؛ وسيحقق حلم النسوية أخيرًا بتخليص المرأة من هذه الأعباء البيولوجية الثقيلة!

لكن النسوية - مرة أخرى - لا تهتم لمصالح المرأة الحقيقية، ففي آخر المطاف: المرأة هي التي تتحمل عناء التناول اليومي للهرمونات، وتتعرض لعنف استخراج البويضات، ويسلط عليها الأذى النفسي والجسدي الملازم للإجهاض، وتؤجر رحمها

(1) - لتسويغ القتل الرحيم مثلاً يقع التركيز على تخفيف الأوجاع وتحقيق الكرامة الإنسانية؛ ولتسويغ الإخصاب الأنبوبي يمكن الحديث عن مشكلات العقم؛ ولتسويغ الحمل بالنيابة لصالح الآباء المثليين يمكن تسليط الضوء على «معاناة» الأزواج المثليين ورغبتهم «الفطرية» في أن يكون لهم أطفال، مع التركيز على الأسر المثلية «الناجحة» في مجال تربية الأطفال أكثر من غيرها من أسر «المتغايرين» جنسيًّا». وهكذا فإن الإعلام يمكنه التحكم في العقول عبر العواطف، ويمكنه المحو المنهجي لكل مساءلة أخلاقية تخالف الثقافة السائدة..

لغيرها.. جميع ذلك لتحقيق بعض الأوهام الإيديولوجية التي جعلتها النسوية الحديثة أساس معاركها، على حساب راحة المرأة ورفاهيتها.

المعارك الوهمية

بين اجترار معارك الماضي وإغفال معارك الحاضر

من عظيم جناية النسوية الحديثة على المرأة أنها لا تعتني باهتماماتها العملية الحقيقية، ولا تناضل من أجل المطالبة بحقوقها المهضومة فعلًا، بل هي تشتت جهودها في معارك ملتبسة وتافهة تجعلها غير ناجعة في مطالبها، بل تؤدي بها إلى نتائج عكسية؛ فإن كثيرًا من هذه الصراعات السخيفة تخلق في المجتمع نزعة من المعاداة الجماهيرية ليست للنسوية وحدها بل لمجموع النساء!

النسوية الحديثة مثلًا لا تهتم لمتاعب المرأة العاملة التي تضطر إلى الجمع بين مهنتها خارج البيت، والاعتناء بأطفالها وأسرتها وبيتها، بل تعدُّ مجرد خروج المرأة للعمل المأجور ظفَرًا عظيمًا يحقق استقلالها المادي عن «عدوها» الرجل، فلا يمكن التشكيك في صحة هذا الاختيار ما دام تطوُّرًا حضاريًّا كبيرًا!

والنسوية الحديثة لا تقبل إثارة موضوع مشكلات المرأة النفسية والجسدية المتزايدة بسبب تحرير الإجهاض وتمدد ممارسته في المجتمع[1]، ما دام ذلك تحقيقًا لامتلاك المرأة لجسدها وحرية تصرفها فيه!

(1) - يراجع الفصل المخصص للإجهاض في هذا الكتاب.

والنسوية الحديثة تحارب الدين وتشَيطِن المتدينين، ولأجل ذلك فإنها ترفض أن تعترف بحق المرأة في ممارسة واجباتها الدينية - كحق المرأة المسلمة في ارتداء الحجاب مثلًا -، ولا تعدُّ ذلك داخلًا في حريتها الشخصية، بل هو خضوع واستلاب للمؤسسة الدينية الذكورية ولا بد!

والنسوية الحديثة لا يمكن أن تعيد النظر في التحرر الجنسي الشامل لأنه كان من ضمن مطالبها الأولى، وهي تعدُّ تحققه مكسبًا لا يمكن الرجوع عنه؛ مع أن هذا التحرر ليس في مصلحة المرأة في شيء، بل هو يصب في مصلحة الرجل بالدرجة الأولى. وبالمقابل، فإن النسوية تحتقر مؤسسة الزواج وتستهين بالمرأة التي تقبل «الخضوع» لها، مع أن الزواج في صالح المرأة قبل الرجل، لأنه يحمي حقوقها المادية والمعنوية، ويحميها من التفلت الجنسي الذي يهواه الرجال ويسعون إليه!

والنسوية الحديثة لا تعتني كثيرًا بمحاربة الدعارة والإباحية، مع أنه لا يوجد في ما أنتجته الحضارة الغربية المعاصرة ما يسيء للمرأة ويهين كرامتها مثلهما[1]؛ لكن النسويات مشغولات عنهما بمحاربة طواحين الهواء في اللغة والأدب، ومطاردة الصور النمطية «الجنسوية» في الكتب المدرسية!

---

(1) - كانت الدعارة موجودة في بعض الحضارات القديمة، لكن لم تصل قط إلى هذه الدرجة من التوسع والانتشار. أما الإباحية (Pornography) فوليدة الحضارة العصرية ولا نظير لها في السابق!

والنسوية الحديثة أخيرًا لا تتأذى بتسليع جسد المرأة وعرضِه - في بُعده الجنسي العاري فقط - في كل مكان، ولغير مناسبة، لأن الضرورة التسويقية تقتضي ذلك؛ وذلك لأنها تعد الأمر حرية شخصية لا بأس بإهدار الكرامة من أجلها. وما الكرامة أصلًا؟!

ولتقصير النسوية الحديثة في خوض المعارك النضالية الحقيقة أسباب مختلفة:

منها: أن الإيديولوجيا النسوية تفترض أن المرأة طبقة اجتماعية متجانسة، لها مشكلات واهتمامات وتحديات موحدة. ولأجل ذلك، فإنها تعمِّم الاهتمامات النظرية المترَفة للمرأة النسوية البرجوازية على جميع النساء؛ والحال أن للنساء اهتمامات متباينة بحسب النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمين إليه.

ومنها: أن النسوية الحديثة تخضع لشبكة تأويلية مؤدلجة تقرأ بها الواقع، وتمنعها من رؤية المعارك الحقيقية التي يجب خوض غمارها، بل توقعها في تناقضات فكرية عميقة. وبسبب هذه الشبكة القرائية فإن النسوية تستمر في الحديث عن عدم المساواة بين الجنسين، وعن الظلم الذكوري والتسلط الباطرياركي، في مجتمعات لم يعد فيها لذلك أدنى وجود!

ومنها: أن النسوية تفترض وجود مؤامرة خيالية يدبِّرها العدو الأزلي للمرأة (أي: الرجل) من أجل استمرار سيطرته عليها؛ وهذا يقتضي منها مواصلة معركتها «الأزلية» لفضح هذه المؤامرة ودفع آثارها، ولو كان ذلك على حساب الواقع المجتمعي.

ومنها: أن الإيديولوجيا النسوية تحتقر المطالب الحقيقية لأغلب النساء، وتعدُّها غير جديرة بالنضال من أجلها؛ بل تعد المرأة التي تكافح من أجل تلك المطالب امرأة مستلَبة للتسلط الذكوري وغير واعية برقِّها الاختياري[1].

ومنها - ولعله الأهم - أن النسوية الحديثة مشغولة بالكثير من المعارك الوهمية التي تشغل بها مساحتها النضالية. والملحوظ أن هذه الحركة - وبمقابل غفلتها عن معارك الحاضر الآنية المهمة - مشغولة باجترار الكثير من معارك الماضي التي لم يعُد لها وجود فعلي في أكثر بلاد العالم.

فالنسوية مثلًا لا تزال تتحدث في بلاد الغرب عن المجتمع الباطرياركي، الذي تعتمد المرأة فيه اقتصاديًّا على الرجل في كل

(1) - من المفاهيم المتداولة في أدبيات الحركة النضالية للسود في أمريكا: مفهوم «عبد البيت»، الذي يكون خاضعا باختياره لأوامر السيد الأبيض، بل يكون شديد الوطأة على «عبد الحقل» المتمرد بطبعه، ويمارس عليه ما يستطيعه من القسوة والقمع. هذا التفريق المفاهيمي بين «عبد البيت» و«عبد الحقل» يتكرر في حركات نضالية اجتماعية مختلفة، تتفاوت في حدة هذا التفريق، مع اتفاقها على أصله وعلى تكرر الاتهام المتبادل بين الطائفتين: الاتهام بالخضوع المفضي إلى مزيد من القهر والظلم، في مقابل الاتهام بالتمرد العبثي الذي لا تحسب عواقبه. لا تخرج الحركة النسوية بالطبع عن هذا المعنى المطرد!

شيء، وتنحصر المرأة في البيت لممارسة المهام المنزلية. والحال أن هذا المجتمع لم يعد له وجود في بلاد الغرب أصلًا[1]! ولا تزال بعض النسويات يتحدثن عن الإجهاض، كما فعلت ناشطة الفيمن هلويز بوتون (Heloise Bouton) حين حاكت عملية إجهاض داخل كنيسة لامادلين (LaMadelaine)، والحال أن الإجهاض مباح قانونيًّا في فرنسا منذ أكثر من أربعين سنة، ولا يوجد أي ناشط سياسي يقترح إعادة النظر في هذه الإباحة!

والنسوية أيضًا لا تزال تتحدث عن اختلاف الأجور بين الجنسين، عند المساواة في التكوين المؤهل للمهنة وفي الجهد المبذول فيها. وتتبارى النسويات في إبراز الإحصاءات المتعلقة بالأجور في مختلف المجالات، للبرهنة على استمرار وضع السيطرة الذكورية على المرأة، التي يراد لها أن تبقى في مقام «الضحية» دائمًا. ولكن هل اختلاف الأجور بين الجنسين ظلم حقًّا لأنه نوع من التمييز الممارس على المرأة بسبب اختلاف الجنس فقط، أم أنه شيء تفرضه المعايير الاقتصادية الخالصة، فإن الأجرة تختلف بحسب عدد الأيام التي يتغيب فيها العامل،

---

(1) - بل حتى في بعض بلداننا الإسلامية، صار هذا التقسيم للأدوار بين الجنسين يتغير بوتيرة متسارعة نحو المزيد من المساواة في مجال العمل؛ وهو تغير ليس بالضرورة راجعًا إلى اعتبارات إيديولوجية، بل هو مما يفرضه الواقع الاقتصادي الحديث.

ومن المعلوم أن للمرأة - بمقتضى القانون والفطرة - عطلًا زائدة على الرجل، بسبب الإنجاب والرضاع[1]؟

والنسوية بسبب هوس المساواة بين الرجال والنساء تتبنى بقوة مبدأ التساوي العددي[2]. والباعث عليه هو الرغبة في تحصيل المساواة في كل مكان: في الرياضة والسياسة، في التنفيذيات المحلية والشركات الكبرى، في المجالس البلدية والجماعات المحلية.. والحق أن التساوي العددي مأساة حقيقية جرت إليها الإيديولوجيا النسوية. لم تعد المرأة - بسبب هذا المبدأ - إنسانًا كاملًا له خصال ومواهب فردية، وإنما مجرد فرد في طائفة يُطلب دعمُها. إن قمة الاحتقار للمرأة أن يقال: إنها لا تستطيع بسبب موهبتها الذاتية أن تكون نائبة أو مستشارة أو وزيرة، ولكنها محتاجة إلى إعانة قانونية تجعلها تدخل لهذه المجالات لاعتبارات حسابية فقط، لا بسبب اقتدارها واستحقاقها الشخصي. تدَّعي النسوية أن هذا أمر مؤقت، لمعالجة مشكلة «العقليات الذكورية» المسيطرة

---

(1) - يمكن تفسير اختلاف الأجور بتفسيرات مختلفة:
أولًا: الرجال والنساء لا يختارون نفس النوع من المهن، على الرغم من الشعارات النسوية الكبيرة. فأغلب النساء يخترن مهنا أكثر ملاءمة لطبيعتهن واهتماماتهن.
ثانيًا: النساء يعملن أقل، إذ الكثير منهن يفضلن الدوام الجزئي بشكل اختياري، لحسن التعامل مع المقتضيات الأسرية.
ثالثًا: الكثير من النساء يأخذن عطلًا استثنائية من أجل الإنجاب والرضاع؛ وهذا ينعكس ولا بد على المرتب الشهري.

(2) - بالفرنسية (la parité): هو فرض المساواة العددية بين الرجال والنساء، خاصة في المناصب السياسية، ولا يكون ذلك إلا بفرض نظام الحصص (الكوطا).

على المجتمع؛ ولكنهن يطالبن بتطبيق ذلك في أكثر البلدان تقدمًا في مجال حرية المرأة وحقوقها. فإلى متى سيستمر فرض التساوي العددي؛ ومتى يمكن أن يقال: إن المجتمع صار فيه من التشبع الفكري بمعاني المساواة ما يغني عن فرض هذا التساوي العددي؟ ثم إذا كان الهدف من التساوي العددي هو دعم التمثيلية العمومية لمجموعة معينة من أجل تحقيق هدف محمود هو إعادة التوازن، فما الذي يمنع من طرد هذا المنطق المشروع إلى مجموعات أخرى غير ممثلة بالشكل الكافي: الشباب أو العمال اليدويون أو الفلاحون أو المنتمون لعرق معين إلخ؟!

والنسوية الحديثة تحارب الدين (عمومًا، والمسيحية والإسلام خصوصًا) الذي تعلق عليه كل اضطهاد تعرضت له المرأة عبر التاريخ. ففي بيان لحركة «الفيمن Femen» النسوية المعاصرة نجد مثلا هذه العبارات: «حيث يبدأ الدين، تتوقف النسوية» - «الأديان هي المحفز لفكر اللامساواة، الذي يشكل أداة رائعة للسيطرة» - «لا يمكن إصلاح نظام معيب، بل لا بد من تدميره»[1]. ولا تكتفي نسويات الفيمن بالكلام، بل يطبقن ذلك في أنشطة عنيفة وسخيفة ضد الكنائس والمساجد. ففي عام 2012، قامت مؤسسة

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص135، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

الحركة إينا شيفشينكو بتكسير صليب مسيحي فوق ربوة ساحة «ميدان Maidan» بكييف الأُكرانية، ثم طلبت اللجوء السياسي إلى فرنسا. وفي عام 2013، دخلت مجموعة من ناشطات «الفيمن» بصدور عارية، إلى كاتدرائية نوتردام بباريس، فرحًا بتنازل البابا بنديكت السادس عشر عن مهمته البابوية واحتجاجًا على معاداة الكنيسة للمثليين. وفي عام 2015، أقدمت ناشطتان من الحركة نفسها على تعرية صدريهما في باحة مسجد «حسان» التاريخية في الرباط، «احتجاجًا على أوضاع المثليين في المغرب والعالم الإسلامي»[1].

والنسوية في هذه المعارك الوهمية كلها ترفع شعار «المظلومية»، وتسعى إلى أن تحقق في القمع المحتمل الذي يمكن أن تتعرض له برهانًا على صحة نضالاتها[2].

ومن أعظم المعارك الوهمية للنسوية الحديثة: محاربة الصور النمطية بسبب هوس التمييز الجنسوي. وهذا ما سنتعرض له في المطلب التالي.

---

(1) - مرة أخرى: يمكن للقارئ أن يلاحظ هذا التماهي الغريب والتحالف الشاذ بين النسوية والمثلية، كما سبق شرح ذلك تفصيلًا.

(2) - في شهر أكتوبر 2019، أصدرت بعض النسويات في المغرب عريضة سمينها «خارجات عن القانون» للمطالبة بتغيير قوانين تجريم الزنا والإجهاض، وصرّحن خلال الحملة بأنهن يخالفن هذه القوانين عمدًا. والغرض بالطبع: التحرش بالآخر (النظام السياسي القائم مثلًا)، للحصول على مقام «الضحية المقموعة»، أو «الضحية التي تتعرض للتكفير من المخالفين المتزمتين»، وهو مقام مفيد جدًا في النضال العصري!

مطاردة الساحرات..

الجنسوية[1].. هذه التهمة الخطيرة، التي يمكن إلصاقها بكل من ينادي باحترام الفطرة، وموافقة الطبيعة الإنسانية القائمة على جنسين مختلفين[2].

لقد تغول مبدأ المساواة في أذهـان النسويات، وتضخمت «جريمة» التمييز بين الجنسين - مع أنه حقيقة بيولوجية لا سبيل إلى إنكارها - إلى درجة «محو الموضوع المؤنث» بنفي جميع خصائص الأنثى المميزة لها، تحت ذريعة محاربة الصور النمطية الجنسوية.

لكن على الرغم من هذا التسارع نحو فرض المساواة، فإن الطبيعة الأنثوية تبقى كامنة لارتباطها بالفطرة، يمكنها أن تستغل أية فرصة للظهور إلى العلن.

في الاتحاد السوفياتي - ذي النزعة النسوية الشيوعية - جُنِّدت نحو مليون فتاة في الجيش خلال «الحرب العالمية الثانية»، وأريد لهن أن يكنَّ مثل الرجال في ما هو من أخص خصائصهم: العنف والحرب! ولكن على الرغم من هذه المساواة المفروضة، فقد

---

(1) - تعريب لكلمة (Sexisme) ومعناها: التمييز على أساس الجنس.

(2) - كما يُتَّهم في الغرب مَن ينتقد زواج المثليين بمعاداة المثلية (Homophobe)، ومن ينتقد الصهيونية بمعاداة السامية (Anti-sémite)؛ إلى آخر اللائحة الطويلة التي تفرض الامتثال للمنظومة الفكرية القائمة.

استمر الفرق بين الجنسين - وسط الخنادق وتحت وطأة القصف وفي ميادين القتال - عصيًّا على التحريف.

تقول البيلوروسية سفيتلانا ألكسيفيتش (Svetlana Alexievitch) في رواية «الحرب ليست وجه امرأة»: «وُزعت علينا أكياس، ففصلنا منها تنُّورات.. كنا نغني ونعشق، ونصنع تصفيفات شعر». وتقول أيضًا: «حرب النساء لها خطابها الخاص. يتخندق الرجال خلف الوقائع، تجذبهم الحرب، مثل صراع الأفكار؛ بينما المرأة تراها من خلال المشاعر»[1].

من أجل هذه الأوهام المرتبطة بالمساواة المطلقة بين الجنسين، جعلت النسوية الحديثة من أولى أولوياتها: محاربة الصور النمطية عن المرأة والرجل في كل مكان ومجال، إلى درجة السخف والابتذال.

في شهر دجنبر من عام 2014، قدم المستشاران الفرنسيان شانتال جوانو ورولان كورتو تقريرًا إخباريًّا حول «أهمية لعب الأطفال في تأسيس المساواة بين الأولاد والبنات»، داعيَين إلى مقاومة «صور النوع النمطية»، تحت راية العريضة المبدئية: «المساواة والعيش المشترك يبدآن من لعب الأطفال». يؤكد التقرير: «إن المرحلة

---

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص202، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

الراهنة تتسم بفصل واضح بين عالمي لعب البنات والأولاد.. لا يزال السوق يقسِّم عَرضه بحسب جنس الأطفال.. »[1].

بعبارة أخرى: ليس من الطبيعي في الإيديولوجيا النسوية أن يلعب الأولاد ألعابًا تلائم طبيعتهم، وأن تلعب البنات ألعابًا تناسب فطرتهن؛ بل المطلوب - لمحاربة الجنسوية المذمومة - أن يُقترح على الجميع، ذكورًا وإناثًا، نفس الألعاب لكي يبقى الجميع على «حياده» الجنسي إلى أن يقرر كل واحد الهوية التي يودُّ اختيارها!

ثم إن هذا النضال حول لعب الأطفال، يوضع كالعادة تحت شعار محاربة النظام الباطرياركي الذي يريد استمرار إخضاع جنس المرأة، لكن يمكن أن يكون للعولمة الاقتصادية دور كبير في الأمر، لأن اختزال الذكورة والأنوثة في صور مخصوصة، يعين على تسويق أكثر نجاعة.

من مجالات استنكار الصور النمطية أيضًا: الإعلانات الإشهارية. لقد أصبح تتبع هذه الصور من الهوايات المفضلة عند النسويات. فمن الإعلانات المستحقة للإنكار مثلًا، تلك الخاصة بالمرأة ربة البيت (حفاظات الأطفال، مسحوق غسيل الثياب..) والتي من المفروض عند النسويات تعميمها على الجنسين معًا!

(1) - ينظر «جناية النسوية على المرأة والمجتمع»، ص198، ترجمة من كتاب «وداعًا آنستي» لأوجيني باستيي.

مجال آخر من مجالات «مطاردة الساحرات»[1]: محاكمة الفن والأدب القديمين انطلاقًا من معايير النسوية المعاصرة! ولذلك أمثلة كثيرة جدًّا: محاولة منع عرض نحت يمثل الصورة الفوتغرافية المشهورة «قُبلة في التايمز سكوير» بحجة كونه يمثل «اعتداءً جنسيًّا»؛ محاولة منع عرض اللوحة المشهورة «القفل Le verrou» لفراجونار Fragonard، لأنها لوحة تمجِّد الاغتصاب؛ السعي لمنع عرض الشريط السينمائي «ذهب مع الريح Gone with the wind» لأن فيه مقطعًا يصور ما يشبه الاغتصاب..

بل وصل الأمر إلى اللغة نفسها!

في أكتوبر 2014، خاطب أحد نواب الجمهورية الفرنسية رئيسة مجلس النواب بقوله «السيدة الرئيس Madame le président»، مطبّقًا بذلك ما توصي به «الأكاديمية الفرنسية»؛ فثارت ثائرة النسويات وحصلن على أن يعاقَب النائب المذكور باقتطاع جزء من تعويضاته المادية[2].

---

(1) – تعبير متداول في اللغات الغربية اشتهر خلال حقبة المكارثية بعد الحرب العالمية الثانية، وقصد به حينئذ ملاحقة كل ما يمكن أن يحسب على الشيوعية في المجتمع الأمريكي. ثم صار يستعمل في نظائر هذا النشاط.

(2) - Eugénie Bastié, Adieu mademoiselle - Le défaite des femmes, Editions du cerf, 2016.

وهذا من الجزء الذي لم أترجمه من هذا الكتاب.

وأخرج «المجلس الأعلى للمساواة بين النساء والرجال» بفرنسا عام 2015، دليلًا لمقاومة الجنسوية في التواصل العمومي وزع بكثافة على الإدارات العمومية. ومن ضمن توصياته: استعمال المذكر والمؤنث على قدم سواء؛ عدم تقديم المذكر على المؤنث[1] في الترتيب (في نحو قول القائل: «المساواة بين الرجال والنساء») بشكل دائم، بل استعمال الترتيب الألفبائي للخروج من الورطة..

وفي عام 2011، استطاعت جمعيتان نسويتان فرنسيتان (Osez le féminisme Chiennes de garde) أن تفرضا مرسومًا يلغي من جميع المراسلات الإدارية استعمالَ لفظ «آنسة Mademoiselle» لأن التفريق بين «آنسة» و«سيدة» تفريق جنسوي، ما دام لا يوجد نظيره بالنسبة للرجل!

وهكذا تضيع النضالات النسوية في متاهات لا تستفيد المرأة منها شيئًا، بل تكرِّس مناخ الخصومة بين مكونات المجتمع..

(1) - لأنها «عادة موروثة عن النظام الباطرياركي». ولكن الطريف أن العكس أيضًا (أعني تقديم المؤنث على المذكر) غير مقبول عند النسويات، لأن «أخلاق الكياسة مع النساء، الموروثة عن زمن الفرسان» (galanterie) تخالف مبدأ المساواة أيضًا!

عودة الوهم الذكوري

إذا كانت النسوية قد نخرت المجتمع الغربي والمجتمعات التابعة للغرب في العالم كله، وانتشرت في جميع مفاصلها انتشارًا بالغًا، فإن الوجه الآخر لهذا الانتشار هو: تمدد الأوهام الذكورية في صفوف الرجال المعاصرين، إما بشكل مباشر معلن، وإما بصيغة رمزية متسترة.

يمكننا القول إن الذكورية اليوم صارت تكتسي صورًا متعددة، تخالف تلك الصور النمطية المعتادة في الأدبيات النسوية؛ من أهم مظاهرها: غياب الرجل عن أدواره المجتمعية، وذلك راجع في جزء كبير منه لطغيان التصورات النسوية عن المرأة..

الرجل الغائب..

ذكرتُ في فصل سابق شيئًا من مظاهر غياب الرجل الاختياري أو الاضطراري داخل الأسرة خصوصًا، وذكرت في موضع آخر تأنيث المجتمع وأثره في تأنيث الرجال واستبعاد الفحولة. أدى ذلك كله إلى ما أسميه «أزمة رجولة» يعاني منها الكثير من رجال عصرنا، ولها مظاهر متعددة، منها:

- تأنيث الذكور في الكلام واللباس والمشاعر والقيم - كما سبق بيان ذلك مفصَّلًا.
- العزوف عن الزواج أو على الأقل التأخر في الإقدام عليه إلى أبعد سن ممكن، دون أن يكون لذلك مبرر اقتصادي خاص. وقد صارت الفتاة الغربية تعد عرض الزواج عيها من طرف عشيقها قمةَ ما تصبو إليه، مع أنها قد منحته كل شيء من قبل دون مقابل!
- ضياع حس الواجب السياسي والأخلاقي والقيمي، واندثار الاهتمامات السامية في مقابل الانشغال بأحقر أنواع الشهوات المادية.
- الانكفاء على الذات التي صارت تتغذى حصرًا من نتاج الشبكة العنكبوتية. ويؤدي ذلك إلى أن التفاهة تعوض القضايا الكبرى، والشهرة في مواقع التواصل تقوم مقام التفوق العلمي والنجاح العملي، ومشاهدة الإباحية تعوض الالتزام في إطار الزواج، والسخرية المنهجية تحل محل التفكير الجدي، والصورة تعوض الكتابة[1]..

(1) - الصورة في الأصل وسيلة طفولية، بها يلج الأطفال إلى عالم المعرفة؛ ثم يكون تعلمهم الكتابة المرتقى الضروري للانتقال إلى عالم الراشدين. هذه العودة الطاغية اليوم إلى الصورة على حساب الكتابة، لا تعدو أن تكون انحطاطًا عن درجة «الرشد» نحو العالم الطفولي بسحره وألوانه، و.. بسذاجته أيضًا!

- تفتت حس المسؤولية، مما يؤدي إلى التفريط الصريح في مسؤوليات البيت والأطفال والأسرة لدى الرجال المتزوجين.
- تضخم معاني المطالبة بالحقوق، مع تجاهل العمل على بذل الواجبات؛ مما ينتج رجالًا لا قدرة لهم على التأثير في مصائرهم الشخصية، أو تغيير أوضاعهم الخاصة، بل هم ينتظرون الحلول لمشكلاتهم من الآخرين لأن ذلك «حق» لهم..

وإذا كانت بعض هذه المظاهر موجودة عند النساء أيضًا، فإنها في الرجال أقبح أثرًا، لأنها المرة الأولى في تاريخ البشرية التي يتخلى فيها الرجل عن وظيفته المجتمعية.

إن أزمة الرجولة التي يعاني منها الكثير من الرجال اليوم، تجعل العديد منهم ينسبونها إلى المرأة المتهمة بالتسلط والتجبر، مما يؤدي إلى تنامي معدلات كراهة المرأة بين الرجال وتقوي الرغبة في الانتقام منها، لأنها في نظرهم المسؤولة عما يقع لهم من تهميش[1]. وفي الوقت نفسه: فإن الرغبة في تملُّك جسدها تستمر عند الرجال.

(1) - لنتذكر أن النسوية والذكورية وجهان لعملة واحدة، هي: الصراع بين الجنسين؛ وأن التصور الفطري يقترح بدلًا من ذلك: التكامل بين الجنسين، لتحقيق المودة والسكينة.

بُغض المرأة معنويًّا مع حب تملكها جسديًّا، هو التعبير العصري عن الذكورية، التي ساهمت النسوية في إنتاجها من حيث ظنت أنها تحاربها!

النسوية أمُّ الذكورية؟

كانت الإيديولوجيا النسوية تسعى إلى محاربة عنف المجتمع الذكوري، ولكنها عملت على صناعة رجال شديدي العنف تجاه المرأة، بشكل ليس له نظير في التاريخ: انتشار التحرش الجنسي في أماكن العمل ووسائل النقل وفي كل مكان، تناسل جرائم الاغتصاب في صورها الأكثر همجية ودناءة، النمو المخيف للإباحية العنيفة في حق المرأة، الانتشار المَرَضي للدعارة المقننة والتي هي أعظم عنف جسدي يمكن أن يمارَس على المرأة، تزايد معدلات العنف الزوجي بنسبة طردية مع تزايد غياب الزوج عن الأسرة وتفريطه في مسؤولياته الأسرية..

بسبب النسوية المتصالحة مع السوق، صار الجسد المؤنث معروضًا في كل مكان، مثل أية مادة استهلاكية أخرى. وخلافًا للمتوقع، فإن شدة الظهور لم تحل مشكلات الكبت الجنسي[1]،

(1) – من الخرافات المتداولة في الأدبيات الحداثية والعلمانية عندنا: وجوب تحرير الجنس لمحاربة الكبت الجنسي الذي يعاني منه الذكور، والحد من جرائم الاغتصاب والتحرش. ويكفي في إبطال هذه الخرافة: نظرة عجلى إلى حال البلدان الغربية التي حررت الجنس إلى درجة التفلت التام، ثم ما زادت هذه الجرائم إلا انتشارًا وتوحشًا!

بل زادت من فوران الرغبة الجنسية إلى درجة السعار المتفلت من كل قيد.

وأنتج هذا الفوران الجنسي في أذهان الرجال احتقارًا للمرأة، واختزالًا لها في بعدها الجسدي. ويبدأ ذلك منذ المراهقة، في الأسر العصرية التي تغيب فيها تربية الأب، بسبب غيابه الفعلي أو الرمزي. ينشأ هؤلاء المراهقون الذكور دون سند رجالي يكون مرجعا لهم، فيلتمسون القدوة في غير الأب المعدوم، والغالب على هذه القدوات أنها لا تكون صالحة من الناحية الأخلاقية، ولا قادرة على تلقين القيم الحسنة التي تؤهل هؤلاء الشباب للولوج إلى عالم الراشدين؛ بل الغالب أنهم إما رجال مؤنثون في أقوالهم وأفعالهم، وإما رجال سلطويون يتبنون الفحش في الكلام والقسوة في الأفعال، وعلاقتهم مع النساء مَرَضية شاذة. لقد مضى الزمن الذي كان المراهق يقتدي فيه بالأب أو المعلم أو الأديب أو حتى الفنان المنضبط شيئًا ما. صار المراهق اليوم يقتدي بالمؤثر الاجتماعي التافه، أو نجم تلفزة الواقع المخنث، أو رجل العصابات المتحكم في الحي، أو تاجر المخدرات الذي تلمِّعه الدراما، أو القاتل المتسلسل الذي يتابع الإعلام محاكمته ويصف تفاصيل جرائمه..

ثم إن المراهقين يعيشون في مجتمعات يطغى عليها التأنيث، فتطلب منهم إبراز جانبهم المؤنث، وكبت التوجه المذكر فيهم ما أمكن. ولذلك فإن بعضهم يجاهر بمثليته الجنسية ليصل إلى أعلى هرم التأنيث الممكن في حقه؛ وآخرون يطلبون تغيير جنسهم عن طريق الهرمونات والعمليات الجراحية، التي صارت تقليعة فاشية بين المراهقين في الغرب، ويؤيدها السوق الباحث عن مجال ربحي جديد. ومن لم يستطع هذا ولا ذاك، بقي مضمرًا نوعًا من الحقد على الأنثى، والسعي إلى إيذائها لإعادة استلام السلطة التي انتزعتها منه[1].

من جهة أخرى، فإن سيطرة الأم في الأسرة يسبب للمراهقين الذكور اختلالات نفسية كبرى. «إذا كانت الأم مسيطرة والأب ممحوًّا، فإن الولد يحاول - في رد فعل على ذلك - أن يعوِّض بشكل زائد، ليواجه أمه، ويدافع عن أبيه، ويحمي هويته المهدَّدة. وهذا الذي يعطينا ذكوريين»[2]. بعبارة أخرى: فإن المراهق لا يجد وسيلة للتخلص من سيطرة المرأة سوى نبذها بعنف، ونبذ جميع

(1) - ينص الكثير من الخبراء النفسيين والاجتماعيين اليوم على أن حوادث التحرش والاغتصاب لا يكون الغرض منها تلبية الحاجة الجنسية فقط، بل تهدف إلى نوع من امتلاك السلطة المفقودة عبر إذلال الآخر. فهي في حقيقتها: سيطرة وإذلال لا مجرد نزوة جنسية، وإن كان المكون الجنسي حاضرًا فيها بقوة.

(2)- Stéphane Clerget، Nos enfants aussi ont un sexe، Robert Laffont، 2001.

«قيم الأنوثة» معها، وينتج ذلك ذكورية جديدة أشد خطورة من الذكورية التقليدية التي تسعى النسوية لطمسها بكل الوسائل.

وعندنا؟

ملخص تاريخ النسوية في العالم الإسلامي

لا يمكن أن يتردد المتابع النزيه لنشأة وتطور الحركة النسوية في العالم العربي والإسلامي[1]، في أن هذه الحركة تجمع بين أمرين يصعب إغفال أي واحد منهما:

الأول: أن النشأة مرتبطة بالتيار النسوي العالمي، بل الحركة عندنا متفرعة عن الحركة النسوية الغربية، في مطالبها وآليات اشتغالها وأصول خطابها وارتباطاتها المادية والمعنوية.

والثاني: أنَّ الحركة النسوية عندنا - خلال عقود تطورها الفكري - لم يَبقَ خطابها مرهونًا كلُّه بالحركة النسوية في الغرب، بل عملت على إحداث خطاب خاص (قومي أو إسلامي - بحسب البيئة السياسية الغالبة) يُخضِع المخرَجات الفكرية الغربية للثقافة العربية/ الإسلامية، فينجح قليلًا ويفشل في الغالب الأعم.

ولأجل ذلك، فإن أي تأريخ أو نقد للحركة النسوية عندنا يحتاج أن يراعي هذين الأمرين، فلا يناقش خطابها كأنها تيار

(1) - سينصب كلامنا التأريخي المختصر هنا على العالم العربي خصوصًا، بل على بعض بلدانه تحديدًا مثل مصر والمغرب؛ ولا علاقة لذلك بأية اعتبارات قومية أو وطنية لا يمكننا أن نضعها في ميزان البحث العلمي ولا أن نعتد بها في الميزان العقدي؛ ولكن تشتد عنايتنا بما هو أقرب إلينا من الناحية الجغرافية، مع كونه أعظم تأثيرًا في العالم الإسلامي كله.

فكري نابع من صميم ثقافة الأمة، في انقطاع تام عن أصولها من الثقافة الغربية المهيمنة؛ ولا يختزلها في ينابيعها الغربية، ويتجاهل محاولات التوفيق والتلفيق بين الثقافتين، والتي أنتجتها الحركة خلال القرنين الماضيين.

وينبني على ما ذكرنا من ارتباط الحركة النسوية عندنا بالتيار النسوي الغربي، أن التأريخ للحركة النسوية العربية/ الإسلامية يجب أن يبدأ من لحظة الانفتاح الأول على الثقافة الغربية، انطلاقًا من الحملة الفرنسية على مصر، والبعثات الثقافية خلال القرن التاسع عشر، ثم انتشار الاحتلال الأوروبي لبلداننا[1]؛ فلا معنى لبدء هذه العملية التأريخية بالكلام عن أحوال المرأة في الجاهلية وصدر الإسلام، ثم عبر مراحل الحضارة الإسلامية المختلفة!

برزت البوادر الأولى للحركة النسوية في المشرق العربي، إثر حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، وما نتج عن ذلك من صدمة حضارية هائلة، أنجبت تغيرات سياسية وفكرية خطيرة. بدأ الكلام في هذه المرحلة عن «تحرير المرأة» من التقاليد البالية، والربط بين الوضع المتخلف للمرأة خصوصًا وانحطاط المجتمع عمومًا؛ فصارت قضية المرأة إذن قضية اجتماعية محورية.

(1) - والذي سُمِّي «استعمارًا» وإن كان غزوًا عسكريًّا وحضاريًّا شاملاً، لا علاقة له بالعمران!

وقد اشتمل «النضال النسوي» للمفكرين في هذا العصر على مجموعة من المطالب، التي لا يمكن اليوم المنازعة في عدالتها، مثل: حق المرأة في التعليم، وحقها في بعض المهن الملائمة لها كالتمريض، وقضية السفور (والمراد به حينئذ: مجرد كشف الوجه)، ونحو ذلك.

ولم يخفِ رفاعة الطهطاوي في رحلته الباريزية (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) إعجابه بما بلغته المرأة الفرنسية من التحرر والثقافة، ودعا في كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» إلى تعليم المرأة لتملأ أوقاتها بما ينفع، ولتكون زوجة وأمًّا صالحة.

وقد كان من ضمن المتبنين لقضية المرأة مَن ركبوا لتحقيق مطالبهم سفينةَ «الإصلاح الديني»؛ وهذا من أوائل ما تميزت به النسوية عندنا، فإنها اختارت في بداياتها مبدأ المصالحة مع الدين، وعدم الاصطدام المباشر به، مما أثمر لديها السعي نحو مراجعة النصوص الدينية وإعادة النظر في تأويلها، بدلًا من العمل على إسقاطها كما فعلت أكثر التيارات النسوية الغربية. وقد ظهر ذلك ابتداءً في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده (الذي كانت له بعض الفتاوى الجريئة في الباب)، لكنه تبلور بوضوح في كتابَي قاسم أمين «تحرير المرأة» و»المرأة الجديدة»، اللذين يعدان

أول المؤلفات العربية الحديثة المتخصصة في قضايا المرأة. وقد تحدث في كتابه الأول عن الربط بين قضية المرأة والوضع السياسي والاجتماعي، وطالب بتحريك عجلة الاجتهاد لتحرير المرأة من سلطة العادات والتقاليد القديمة. وقارن في كتابه الثاني بين المرأة العربية والمرأة الغربية، واستند إلى بعض الكتابات النسوية الغربية للدعوة إلى تحرير المرأة وتعليمها، لتكون أكثر وعيًا وانفتاحًا.

وظهرت بعد ذلك أقلام رجالية ونسائية في مصر والشام خصوصًا، تبنت «قضية المرأة»، ودعت إلى مجموعة من المطالب النسوية مثل: المساواة مع الرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسية، ومشاركة المرأة في مختلف مجالات العلوم والفنون، وإعادة النظر في بعض المبادئ الدينية مثل قوامة الرجل والتعدد والطلاق[1]. ولكن بقيت هذه الكتابات هامشية في تأثيرها إلى حد بعيد.

إلى جانب هذه الأعمال الفكرية، برزت الحركة النسوية من خلال النضال العملي وذلك من خلال تأسيس الجمعيات النسائية في مختلف الدول العربية، مستغلة أجواء الانفتاح على الحضارة الغربية التي سعى إلى إرسائها بعض الحكام في دول معينة مثل

(1) - يراجع كتاب «النسوية.. مفاهيم وقضايا»، مية الرحبي، دمشق، ط1 2014، ص51-55.

مصر والشام (حكم محمد علي مثلًا)، وتأخرت في دول أخرى إلى أن جاءت مع جحافل المستعمر الفرنسي والبريطاني خصوصًا.

وقد كانت مرحلة الاستعمار، وما أثاره وجوده من تبني الكثير من المسلمين لمجموعة من الأفكار «الإصلاحية» الوطنية لمقاومته، فرصة لولوج التيار النسوي إلى عقر دار الحركات الوطنية التحررية، التي كانت تَعُد إصلاح أوضاع المرأة وتحريرها من التقاليد البالية وإلحاقها بوضع المرأة الغربية، من أعظم أولوياتها الإصلاحية. ففي مصر مثلًا، شاركت هدى شعراوي في ثورة 1919 وكانت عضوة في الوفد، ثم انشقت عنه وأسست جمعية الاتحاد النسائي؛ واشتهر عن سعد زغلول نفسه دعوته للسفور - بالمعنى المذكور آنفًا -؛ ثم تأسس الحزب النسائي المصري عام 1942، ونادى بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وحق المرأة في العمل ومساواة العاملات بالعمال في الحقوق النقابية[1]. وفي المغرب مثلًا، كان قادة الحركة الوطنية حريصين على إدماج حقوق المرأة ضمن مطالبهم النضالية، فوجدنا الزعيم الوطني علالا الفاسي مثلًا - وهو معدود بحكم تكوينه العلمي ضمن الفقهاء - يثير في كتابه «النقد الذاتي» مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالمرأة، فيقول عن تعدد الزوجات مثلًا: «ومهما يُقَل عن

(1) - المرجع نفسه ص59.

محاسن تعدد الزوجات في بعض الظروف الخاصة أو العامة، فإني أعتبر أن المصلحة الإسلامية والاجتماعية تقضي بمنعه في الوقت الحاضر»[1]. ويقول عن الطلاق: «نرى أن للزوج حق الطلاق، ولكن يحرم عليه استعماله إلا لضرورة أو ضرر، وأن للمرأة حق المطالبة بالطلاق، وإذا أثبتت الموجب فليس للقاضي عدم تنفيذه..»[2]. ويقول عن حقوق المرأة: «يجب أن تتمتع المرأة بما يتمتع به الرجل من حقوق، وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات. ولكي تستطيع ذلك، يجب أن يفسح لها المجال، وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها. ولكن قبل ذلك يجب أن يتحرر الرجال أنفسهم من روح الجمود العتيق الذي جعلهم يفضلون التقاليد على الدين نفسه، ويعتبرون المرأة مجرد قنية تقتنى للذة والاستمتاع ليس إلا»[3].

زاد نشاط الحركة النسوية بعد الاستقلال في أغلب البلاد العربية، وتأثرت بالرافد النسوي الماركسي في مرحلة فوران الإيديولوجيات اليسارية، إلى جانب استمرار التأصيلات النسوية الواردة من دول المعسكر الغربي، خاصة من فرنسا والولايات المتحدة. والملاحظ أن التطورات الفكرية للحركة النسوية

(1) – النقد الذاتي، علال الفاسي، ط1، 1952، ص275.
(2) – المرجع نفسه ص282.
(3) – المرجع نفسه ص287.

والمطالب الحقوقية المتعلقة بالمرأة، كانت خلال هذه المرحلة تنتقل بسرعة إلى البلاد العربية والإسلامية، عبر رافدين مهمين، أولهما: حركة الترجمة المكثفة لكتب الفكر والفلسفة والعلوم الإنسانية، والثاني: وصول النخب المتغربة إلى هرم القرار السياسي والثقافي. ولكن هذا الانتقال عرف تفاوتًا واضحًا في درجة التأثير ومقدار التغلغل في النسيج الاجتماعي للدول المختلفة، وذلك بحسب مرتبة الحصانة الفكرية والدينية، ودرجة رسوخ العادات المجتمعية فيها.

من الناحية الفكرية، وعلى الرغم من التنوع والغزارة في الإنتاج التأليفي النسوي خلال هذه المرحلة، فإننا نعتقد أن التميز في التأثير حاصل على الخصوص بإنتاجين اثنين: نوال السعداوي في المشرق، وفاطمة المرنيسي في المغرب.

أما نوال السعداوي فقد نشرت كتابين كان لهما تأثير بالغ في أجيال من النسويات في العالم العربي، هما: «المرأة والجنس» و«الأنثى هي الأصل». وقد تأثرت فيهما بالفكر النسوي الغربي عمومًا، مع مكانة مهمة لآليات التحليل النفسي الفرويدي، وإعمال لأصول الإيديولوجيا الماركسية في فهم الصراعات الاجتماعية. وبسبب ضعف تكوينها الشرعي، فقد خلطت في تحليلها لواقع المرأة المصرية على الخصوص، بين ما هو من العادات والتقاليد

«الذكورية» الظالمة، وما هو من صميم الشريعة الربانية؛ ووقعت بسبب ذلك في انحرافات شرعية خطيرة، أفضت بها إلى الاصطدام الصريح بنصوص الوحي.

وأما فاطمة المرنيسي فقد كانت أكثر «لباقة» في انتقادها لأوضاع المرأة، يعينها على ذلك الكتابة باللغة الفرنسية، التي جعلت نتاجها الفكري موجهًا بالدرجة الأولى إلى نخبة فرنكفونية متغربة. ومن جهة أخرى، فقد عملت على المجال التاريخي في كتابها «الحريم السياسي»، مما خفف من أثر اصطدامها المباشر بالواقع والواجب فيه؛ وإن كان عملها التاريخي يسوق ولا بد إلى قراءة الواقع المعاصر انطلاقًا من التحليل الفلسفي الحداثي الذي تبنته في كتاباتها.

بعد سقوط المعسكر الشيوعي، زادت معدلات الضغط الأمريكي والأوروبي على الأنظمة السياسية في العالم العربي والإسلامي، من أجل الالتحاق بركب الحضارة الغربية في مجالات حقوق الإنسان عمومًا، وحقوق المرأة على وجه الخصوص. وقد مورست ضغوط هائلة على هذه الأنظمة من أجل الموافقة على المواثيق الدولية وبنود الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة، ومن أشهرها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المشهورة اختصارًا باسم سيداو CEDAW)، والوثيقة الختامية لمؤتمر بكين 1995 وغيرهما.

وإلى جانب المد والجزر في مجال المدافعة السياسية المتعلقة بهذه القضايا، فقد عرف الإنتاج الفكري غزارة وتنوعًا، مع تفاوت في مدى الصراحة التفكيكية ومقدار الالتزام بالمطالب النسوية العالمية. وقد تبارى أغلب «المفكرين» العلمانيين والحداثيين في العالم العربي، في إدراج قضية المرأة ضمن نقاشاتهم الفكرية، بل يمكن اعتبار هذه القضية رأس الحربة في أغلب مشروعات تنقيح التراث وإعادة قراءة النص الديني، كما نجد ذلك عند أمثال: نصر حامد أبو زيد ومحمد شحرور وغيرهما.

وبالمقابل، فقد عرفت بلداننا تناميًا واضحًا للتيارات الإسلامية، وصعودًا جماهيريًّا كبيرًا في ما سُمي بـ»الصحوة الإسلامية»؛ وقد تفنن المنظرون الإسلاميون في مناقشة قضايا المرأة من منظور شرعي، ومدافعة الهجمة التغريبية الشرسة. لكن قوة الضغوط النسوية الغربية[1] أدت ببعضهم إلى نوع تصالح تدريجي مع بعض التأصيلات النسوية، أثمرت إعادة قراءة لكثير من مخرجات التراث الفقهي الإسلامي بما يوافق المنظومة الثقافية المهيمنة؛ مما أفضى إلى ما صار يسمى إعلاميًّا «النسوية الإسلامية».

(1) – إلى جانب اختلالات منهجية أخرى، بسطتُ الحديث عنها في كتابي «العلمنة من الداخل».

معالم النسوية في البلاد العربية

يتبين من خلال هذا العرض التاريخي المختصر، وكما ألمحت إلى ذلك من قبل، أن الحركة النسوية في بلداننا العربية والإسلامية لا تخرج في عموم مطالبها وشعاراتها عن الحركة النسوية العالمية، ولكنها تحتاج مع ذلك - لكي تثبت أقدامها في البيئة الثقافية الإسلامية - إلى تجديد وابتكار..

فالحركة النسوية عندنا تستند إذن إلى ركن ركين من التقليد للثقافة الغربية المهيمنة، والخضوع لأصول خطابها ومضامين فكرها ومناهج عملها؛ ولكن مع مكوِّن لا يستهان به من الابتكار، يرجع بالدرجة الأولى إلى طريقة التعامل مع الشريعة الإسلامية في المجالات المتعلقة بالمرأة، وذلك من خلال منهجين: صدامي وتلفيقي.

سيكون حديثنا التالي إذن في هذين المبحثين: ركن التقليد، ومكوِّن التجديد..

آصار التقليد

تفطن ابن خلدون قديمًا إلى آفة تقليد المغلوب لثقافة غالبه، فعقد في مقدمته المشهورة فصلًا «في أن المغلوب مولع أبدًا

بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده»، وقرر فيه أن سبب هذا الولع اعتقاد كون الغَلَب ناتجًا عن كمال في الغالب، وأن هذا الكمال راجع إلى صفات فيه متى تحققت في المغلوب أمكن أن يكون مثل غالبه.

وهذه المتلازمة موجودة في أغلب التيارات الحداثية والعلمانية - ومنها الحركة النسوية - في بلداننا، مع كونهم يحصرون صفات الكمال المقتضية للغلب عند الحضارة الغربية المعاصرة في مجموعة من الأفكار والقضايا الهامشية، التي يعتقدون محوريتها في التطور الحضاري، ويغفلون أمورًا أخرى كثيرة امتاز الغرب بها خلال القرون الأخيرة، ليست راجعة بالضرورة إلى محاربة الدين ولا إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية بالمفهوم الغربي!

يطرح التقليد الأعمى للثقافة الغالبة إشكالات فكرية عميقة، تبرز - في حالة الحركة النسوية - في مجموعة من الاختلالات الخطيرة.

من ذلك أن الحركة النسوية عندنا لا تعتدُّ بأسباب معاناة المرأة الاقتصادية والاجتماعية، ولا تحسن تحليل أوضاع المرأة التي تدّعي الدفاع عنها، بل تخوض مجموعة من المعارك الإيديولوجية البعيدة كل البعد عن حقيقة تطلعات المرأة العربية والمسلمة؛ مثل قضايا حرية اللباس وزواج القاصرين والمساواة في الإرث

ونحو ذلك. إن الحركة النسوية المؤدلجة إلى حد النخاع، تتناسى حين تطالب بمساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات، أن الرجل والمرأة كلاهما يعانيان في مجتمعاتنا من صعوبات اجتماعية واقتصادية ضخمة، تجعل هذه النقاشات المصطنعة عن المساواة تبدو في نظر المقهورين الباحثين عن لقمة العيش، نوعًا من الترف الفكري الذي تتبناه البرجوازية المنقطعة عن هموم الشعوب.

ومن ذلك أيضًا أن الحركة النسوية ترفع بعض الشعارات التي لا تتلاءم مع الهوية الدينية والثقافية لمجتمعاتنا، وتتصور أن الصراع قانوني فقط، بحيث إذا غيرت القوانين فوافقت توصيات الأمم المتحدة في مجال المرأة، فإنها قد ربحت معركتها ضد النظام الباطرياركي المتسلط! والحق أن مجتمعاتنا تستبطن مجموعة من الممنوعات الثقافية (الموروثة عن الدين الإسلامي أو عن التقاليد العربية العريقة) التي ستبقى راسخة ولو تغيرت القوانين؛ مثل رفض تأنيث الرجال، واستبشاع المثلية، وإنكار الانفلات الجنسي[1]، وتقديس الزواج ومؤسسة الأسرة، ونحو ذلك.

---

(1) - ولو مع الوقوع في معاصي الشهوات، لا نفاقًا كما يزعم الجهلة بمبادئ الشريعة الإسلامية؛ ولكن تفريقًا بين ارتكاب المعصية واستحلالها؛ فيمكن للعاصي أن ينكر المعصية ويكره فعلها ويقر بتحريمها مع وقوعه في اقترافها لضعف الإيمان وداعي الشيطان أو النفس الأمارة.

ومن ذلك محاولة تنزيل الصراع الحداثي الأوروبي ضد الكنيسة على الواقع الإسلامي، بإعادة إنتاج المعارك نفسها بأسماء أخرى. وهذه المحاولة ليست خاصة بالحركة النسوية كما لا يخفى، بل إن جميع التيارات التغريبية (العلمانية والحداثية) تعمل على جعل الواقع الإسلامي المعاصر ميدانًا لنفس الصراعات التي عرفتها أوروبا خلال القرون الماضية، مع جعل الشريعة والفقه التراثي المقابلَ الإسلاميَّ للمقررات الكنسية «الظلامية»، والعلماء والفقهاء المرادف الإسلامي للكهنوت الكنسي. ولا شك أن الحركة النسوية تقع في خلل منهجي كبير حين تتبنى هذه المقارنة الظلعاء، فليس الشريعة في نظرتها للمرأة مثل الكنيسة، ولا الحركة النسوية العربية مثل فلاسفة الأنوار الأوروبيين!

ومن نتائج هذه المقارنة: تخيل «الذكورية» المتسلطة، و»الجنسوية» المذمومة، في كل المبادئ الشرعية الإسلامية التي تخالف التصور الحداثي عن المرأة والعلاقة بين الجنسين، مثل القوامة وتوزيع الأدوار في الأسرة والمجتمع ونحو ذلك.

بين الاصطدام والتلفيق

يمكننا القول انطلاقًا من تتبع النتاج الفكري للحركة النسوية في البلاد العربية والإسلامية أنها تنقسم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: النسوية المتغربة الرافضة للدين[1]، المقلدة للثقافة الغربية المهيمنة في جميع معاركها العصرية: الدعوة للحرية الجنسية المطلقة، مساندة المثلية والأقليات الجنسية المختلفة، تبني نظرية النوع وما يتفرع عنها إلخ. وهذه النسوية تعد تعاليم الدين أول كابح لتقدم المرأة وأعظم عقبة أمام انعتاقها، فهي تصرح بضرورة التخلي عن الدين مطلقًا، أو - على الأقل - حصره في الدائرة الفردية، كي لا يكون له أدنى تأثير على عالم السياسة والاقتصاد والثقافة.

القسم الثاني: نسوية لا ترفض الدين من حيث هو، ولكنها تعصب الجناية بالقراءة الذكورية للنصوص الدينية. فالحل عندها ليس في تنحية الدين، بل في إعادة قراءة نصوصه المقدسة قراءة عصرية تنأى بنفسها عن التفسيرات التقليدية، وتجدد في آلية الفهم ومناهج التفسير.

ولا شك أن النتاج الفكري لهذا القسم الثاني، والقائم على التلفيق بين مخرجات الحضارة الغربية وبين النصوص الدينية، هو الحقيق بالرصد، والجدير بالنقاش، وذلك من وجهين:

أولهما: أن هذا النتاج أعظم تأثيرًا في مجتمعاتنا المحافظة المتمسكة بالدين والرافضة لإلغائه أو نقضه، بخلاف من يصادم الأمة

(1) - بل الإلحادية في بعض أحوالها..

في ثوابتها الدينية، فإنه لا يجد آذانًا صاغية ولا قلوبًا متقبلة لخطابه. وخلال قرون طويلة من تاريخ صراع الأفكار، كان التحريف المسمى تأويلًا دائمًا أسهل طريق لبث الضلالة دون مصادمة المشاعر!

والثاني: لأن مناقشة شبهات هذا الفريق الثاني داخلة في حيز الإمكان، لوجود «أرضية» مشتركة يمكن جعلها منطلقًا للحوار. أما الفريق الأول، فلا معنى لإدارة النقاش معه حول قضايا المرأة التفصيلية، بل يجب أن يتركز على القضايا الابتدائية مثل وجود الله وصحة الدين وحجية النصوص ودحض علمنة الشريعة، ونحو ذلك.

أصول التلفيق

يتمسك الفريق الثاني بمجموعة من المناهج الفكرية لكي يصل إلى مراده من الجمع بين الاحترام الظاهر للشريعة وتطبيق مطالب النسوية الغربية كما تحددها المقررات الأممية؛ والغاية الكبرى من هذه المناهج المختلفة: تنقيح التراث الإسلامي وتطويعه للثقافة الغربية المهيمنة. وهؤلاء الملفقون يتباينون في مراتب أخذهم بهذه المناهج، وفي آليات تنزيلها على النص الشرعي؛ وإن كانوا متفقين حولها إجمالًا. وسأذكر هنا ثلاثة من هذه المناهج، أرى بأنها الأكثر تداولًا في الكتابات النسوية المعاصرة، مع وجود غيرها دون شك.

المنهج الأول: مراجعة علم أصول الفقه

وهذا مطلب متكرر في كتابات التيارات الحداثية كلها، فإنهم يعدون علم أصـول الفقه كما استقر تدوينه منذ عصر الإمام الشافعي، أكبر عقبة أمام تنقيح التراث الإسلامي؛ ويرون وجوب مراجعة هذا العلم وتجديد مباحثه الدائرة على دلالات الألفاظ، وإعادة النظر في نتائجه التي يقوم الفقه عليها.

ولا شك أن أعظم أدلة الفقه الإجمالية التي يدور هذا العلم على بحثها والتأصيل لمنهج الاحتجاج بها، ثلاثة: القرآن والسنة والإجماع[1].

فأما القرآن فلا يتعنى هؤلاء - خلافًا للقسم الأول المصرح بعداوته للدين - مؤونة منازعته أو إنكاره؛ ولكنهم بعد إقرارهم بثبوت ألفاظه، يجعلونه مفتوح المعنى، قابلًا لأي تأويل، محتملًا لأية قراءة - كما سيأتي بيان بعض ذلك.

وأما السنة فالأمر فيها عندهم أهون، إذ يكفي التشكيك في الثبوت، أو إيراد احتمال التصرف من الرواة، أو تقرير احتمال البتر من السياق، أو مناقشة الحجية إجمالًا، أو إنكار قصد التشريع، أو غير ذلك من المثبطات عن الاحتجاج بالسنة والاستنباط منها!

---

(1) - الرد التفصيلي على مناهج المعارضين لهذه الأصول الثلاثة والمبطلين لحجيتها بالإسقاط أو التأويل، يأتي - إن شاء الله تعالى - في كتاب مستقل، يسر الله إكماله.

وجماع الأمر في ذلك عندهم، عدم الاعتداد بالمنهج الحديثي التراثي الدقيق القائم على سبر المرويات والحكم عليها سندًا ومتنًا، لكن دون اقتراح منهج علمي آخر يقوم مقامه، وإنما فتح الباب أمام جميع أصناف التشكيكات والاحتمالات، وإخضاع قبول الأحاديث وردها لمجرد الأهواء وسابق الاعتقادات.

وأما الإجماع فيكفي إنكار إمكان تحققه اعتمادًا على كلام بعض المتقدمين من الأصوليين؛ أو الطعن في حجيته لو تحقق، لأنه لا قدسية له بل هو مجرد اجتهاد بشري خاضع للسياق التاريخي، والاحتجاجُ به ضرب من الكهنوتية المرفوضة في الإسلام.

وبمقابل استهانة هؤلاء بهذه الأصول الثلاثة، وسعيهم لإسقاط الاحتجاج بها، فإنهم يحاولون تعويضها بما يزعمونه معارضًا لها مع صلاحيته للحجية، وهو: مقاصد الشريعة؛ وهم لأجل ذلك ينصبون المعارضة بين أصول الشافعي ومقاصد الشاطبي[1].

المنهج الثاني: القراءة التاريخانية

والمقصود ذلك المذهب الفلسفي الذي يجعل الظروف التاريخية أعظم ما يُستند إليه في تفسير الأحداث البشرية، ويفترض بالتالي تلازمًا بين الأفكار وظروفها التاريخية. وتطبيق ذلك على

(1) - يراجع للبيان المختصر مقالي «قصة المقاصد العلمانية»، المنشور ضمن كتاب «نزهة المتأني».

النصوص الشرعية، بأن تُجعل كل الأفهام السابقة للأئمة عبر تاريخ الأمة نابعة من ظروف تاريخية خاصة، وهي إذن غير صالحة للعصور الأخرى. فلا يوجد للنص معنى في ذات الأمر، ولكن يفهم منه كل قوم ما يناسب سياقهم الزماني الخاص.

وفي خصوص قضايا المرأة، فكل قراءة تخالف مبادئ النسوية الحديثة - ولو كانت هي المعنى الحرفي الظاهر للنص الشرعي، كما دلت على ذلك أصول الدلالة اللفظية اللغوية - تعد قراءة متجاوَزَة فرضها سياق تاريخي ذكوري، ولا يمكن استصحابها في العصر الحاضر إذ ليست لها قدسية النص. تقول نوال السعداوي في بيان هذا الموقف: «لا بد للمرأة العربية أن تدرس الدين، وتفسره بعقلها هي وليس عقول الآخرين، وأن ترد الأفكار والنصوص إلى سياقها التاريخي والاجتماعي، وتأخذ بالاتجاه المتقدم الذي يغلب العقل على النقل، والمصلحة على الالتزام بحرفية النص»[1]. وتقول أمينة ودود[2]: «إن إكراهات الموروث

---

(1) - نقلاً عن «النسوية الإسلامية وصلتها بالفكر النسوي الغربي»، إيمان بنت محمد العسيري، ص25.

ولاحظ أن السعداوي لا تتحدث عن قراءة النصوص فحسب، بل تصرح بأن النصوص نفسها (والمقصود بهذا الإطلاق: نصوص الوحي) يجب أن تخضع لسياقها التاريخي والاجتماعي، نافية بذلك المصدر الرباني المتجاوز لهذه السياقات الإنسانية!

(2) - التي اشتهرت بإمامة المصلين يوم الجمعة في صلاة مختلطة، وذلك عام 2005 في مدينة مانهاتن الأمريكية. ويصلح هذا العمل أن يضاف إلى سلسلة المعارك الوهمية الخاسرة التي تخوضها الحركة النسوية، ويصرفها الانشغال بها عن معاناة المرأة الحقيقية.

الديني تكمن في النظر إليه باعتباره إمكانية وحيدة بعيدًا عن تعدد الرؤى والأفهام التي يمكن أن يضيفها البعد الزمني والتاريخي والحضاري على ذلك الموروث محدَّدًا في التاريخ.. ولكي يحظى المسلمون بشيء من الحرية والديمقراطية فإنه يجب عليهم أن يرضوا بأن بعض الآراء والتفسيرات المتعلقة بالدين من الممكن أن تتغير بمرور الوقت..»[1].

المنهج الثالث: القراءة التأويلية

وهي قائمة على مبدأين اثنين:

أولهما: أنه يجب على قارئ النص أن لا ينطلق من خلفية مسبقة عنه، تمنعه من فهم معناه، وتجعله أسيرًا لها، لا يستطيع الانفلات من قبضتها. فهو في الحقيقة لا يفهم النص ولا يسبر غور معناه، وإنما يعبر عن خلفيته الفكرية الخاصة من خلال النص، الذي لا يعدو أن يكون واجهة رمزية هامشية.

والثاني: أن النص ليس له في ذاته معنى صلب مستقر، بل معناه سائل يتشكل بحسب القراءات والأفهام. فمعنى النص هو ما يفهمه منه قارئه، لا غير.

وتطبيق المبدأ الأول يلغي كل التفسيرات التراثية للنص الشرعي، بدعوى كونها منطلقة من خلفيات ذكورية. ولكن

---

(1) - نقلا عن «النسوية الإسلامية وصلتها بالفكر النسوي الغربي»، إيمان بنت محمد العسيري، ص26.

النسوية حين تطبق هذا المبدأ تقع في مفارقة واضحة، فإنها حين تفهم من النص المعاني النسوية الحداثية، إنما تقرأه انطلاقًا من الخلفية الثقافية الغربية[1].

وأما تطبيق المبدأ الثاني فإنه يفتح الباب أمام كل أحد أن يقرأ النص القرآني أو النبوي بما يلائم هواه، بقطع النظر عن اللغة التي هي وعاء النص، وعن الأصول العقلية الأخرى التي تضبط عملية الفهم. ثم إن ذلك يؤدي أيضًا إلى تناقض واضح، فإنه كما يفتح الباب أمام القراءات النسوية، يفتحه أيضًا أمام القراءات الذكورية المتعصبة، ويصبح الترجيح بين مختلف القراءات التأويلية، والحكم بانحراف بعضها مجرد تحكم لا برهان عليه. وفي نهاية المطاف: يفضي ذلك كله إلى رفع الثقة بالنص، وإلغاء الحاجة إليه، إذ لا يبقى عَلَم هداية ومنار إرشاد، بل يصبح سببَ حيرة وسبيلَ نزاع واختلاف. ويكون ذلك انتقالًا من سذاجة التلفيق إلى صراحة الإسقاط!

تطبيق التلفيق

تثير النسوية التلفيقية مجموعة من القضايا التفصيلية المتعلقة بالمرأة، والتي ترى فيها تعارضًا بين الحداثة الغربية ومبادئ

(1) - والحقيقة أن الحياد التام في التعامل مع النصوص، وهم عريض؛ ولا أحد يمكنه أن يتملص من ثقافته وخلفيته الفكرية عند قراءته لأي نص - شرعيًا كان أو غيره -؛ لكن المطلوب الالتزام بمنهج استنباطي محكم قائم على الارتباط العقلي والنقلي بين الألفاظ ودلالاتها. وهذا المنهج هو الذي أسسه أئمة أصول الفقه عبر قرون من التراكم المعرفي الرصين.

الشريعة الإسلامية؛ وتطرح لذلك مجموعة من المقترحات لتطويع الحكم الشرعي للثقافة الغربية المهيمنة، انطلاقًا من أصول التلفيق التي أشرنا إلى بعضها آنفًا.

ويمكن أن نجعل هذه الموضوعات دائرة على محورين اثنين:

أولهما: محور المساواة، أي: المساواة بين الجنسين؛ ويشتمل على جميع القضايا التي ترى النسوية فيها تمييزًا بين المرأة والرجل في نصوص الوحي أو الفقه التراثي، مثل: قوانين الإرث، وتعدد الزوجات، وقوامة الرجل، وأحكام الطلاق، ووصول المرأة للمناصب العليا في السياسة والقضاء، ونحو ذلك.

والثاني: محور الحرية، ويشمل الحريات الفردية وعلى رأسها الحرية الجنسية ومقدماتها المجتمعية (كالاختلاط، وضوابط العلاقة بين الجنسين، وزواج الصغيرات..)، وحرية المرأة في التصرف في جسدها ويدخل في ذلك إلزامية الحجاب وتحرير الإجهاض وما أشبه ذلك.

وسوف أشير إلى بعض هذه القضايا على جهة الاختصار، ليكون ذلك مفتاحًا لبحث موسع في الموضوع[1].

---

(1) - أشرت في المقدمة إلى أن التفصيل في بيان هذه الموضوعات - طرحًا للشبهات وكشفًا لها بالمنهج الفكري والشرعي - يَخرج بهذا الكتاب عن إطاره الأصلي، ويحتاج إلى كتاب مستقل، لعل الله يفتح به على العبد الفقير.

ففي موضوع الإرث مثلًا يصطدم النص القرآني الصريح (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) مع مبدأ المساواة كما تقرر في الثقافة الغربية. وبدلًا من وضع هذا الحكم الشرعي اليقيني ضمن التصور الإسلامي المتكامل في مجال الإنفاق والمسؤولية المالية داخل الأسرة، فإن بعض النسويات يسارعن إلى الحديث عن تاريخية هذا النص، وأن إعطاء الابنة هذا القدر من الإرث يتناسب مع مرحلة تاريخية سابقة كان الرجل فيها مسؤولًا عنها ماديًا، وأن المرأة اليوم صارت عاملة ومستقلة من الناحية المالية ومسؤولة عن نفسها، فلم يعد من العدل الإبقاء على هذا الحكم. وبعبارة أخرى: بما أننا لا يمكننا تغيير الواقع المفروض ليقترب من المطلوب فيه شرعًا، فلنغير الشرع ليصبح خاضعًا لضغط الواقع!

وفي موضوع تعدد الزوجات الذي أجمع العلماء على إباحته، واستمر حكم الإباحة ساريًا من الناحية العملية في المجتمعات الإسلامية دون نكير إلى عصرنا الراهن؛ تُنازع النسوية في هذه الإباحة، مستندة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، مع تضخيم الحالات الفردية الخاصة التي يوقع التعدد فيها في مشكلات أسرية كبيرة، ينفخ الإعلام والفن في رمادها، ويطمس الحالات الأخرى المقابلة. ومن جهة الاستدلال، تلجأ النسوية إلى إعادة النظر في

تأويل النصوص، فتبني مثلًا على قوله تعالى (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) تحريم التعدد لامتناع شرطه؛ وإلى النظر المقاصدي فتجعل مقصد الشارع من تشريع زواج الرجل بأربع نسوة التضييق على التعدد لا إباحته؛ وإلى تعميم بعض الحالات الخاصة في زمن الوحي مثل عدم زواج علي على فاطمة رضي الله عنهما.

وبغض النظر عن الإشكال الأصولي العميق في مثل هذه الاستدلالات، والذي يحتاج بيانه إلى تفصيل ليس هذا موضعه، فإن هذه النسوية المؤدلجة تتغافل عن الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة في الاحتياجات البدنية، كما يدل على ذلك واقع الغربيين أنفسهم بعد قرون من التحرر الجنسي المطلق[1]، كما تتجاهل التصور الشرعي المتكامل الذي يحرم تفريغ الشهوة خارج إطار الزواج.

وفي موضوع القوامة تُستدعى مبادئ المساواة لمنع اختصاص الرجل بمعنى القوامة في الأسرة، على خلاف النص القرآني الصريح في ذلك (الرجال قوامون على النساء)، ويكتفى بجعل مبدأ القوامة خاصًا بسياق تاريخي سابق حين كان الرجل المسؤول

---

(1) - في دراسة لـ»الإحصاء البريطاني الوطني حول السلوك الجنسي» عبَّر الرجال عن كونهم عرفوا 14,14 شريكًا جنسيًا خلال حياتهم، مقابل 7,12 للنساء. إلى جانب هذا، فإن الرجال (في إحصاء فرنسي لمعهد Ifop) أكثر ميلًا إلى «خيانة الشريك الجنسي»، بنسبة تفوق 55٪ مقابل 32٪ للنساء. هذه المعطيات تأتي بعد عقود من الدعاية النسوية حول المساواة، ودعوة النساء فنيًا وإعلاميًا إلى مزيد من التحرر والتشبه بالرجال في السلوك الجنسي.

الوحيد عن أسرته من الناحية المادية، فالقوامة راجعة عند هؤلاء إلى مجرد الإنفاق، وحيث انتفى اختصاص الرجل به في عصرنا فالواجب نفي القوامة أيضًا! ويؤكد هذا التحليل النسوي ما استقر عليه الغرب من تغييب للرجل عن مسؤولياته الأسرية والمجتمعية، كما بينت ذلك في فصول سابقة.

وتتفنن النسوية في بيان مخاطر زواج القاصرات، رافضة النصوص الشرعية الصريحة والواقع العملي الرافض لمنع هذا الزواج. وهي تقع بسبب ذلك في مفارقات مضحكة، من قبيل السكوت عن ممارسة القاصرة للجنس وعدِّ ذلك حرية شخصية لا يمكن التشكيك في صحتها، مع شجب زواج القاصرة وعدِّه ظلمًا للفتاة وخضوعًا للمجتمع الذكوري! وأيضًا: تتجاهل النسوية - كالعادة - الحقيقة البيولوجية، فلا تعتد بالبلوغ - الذي هو مُعطى فزيولوجي ظاهر ومؤثر على النفس والجسد - في إباحة الزواج أو منعه، بل تضع معيارًا من السن، يجعل الفتاة التي أكملت ثمان عشرة سنة قادرة على الزواج، وقبل ذلك بأيام معدودةٍ عاجزةً عنه!

وأما في موضوع الحجاب، فالأمر أعجب وأشد اضطرابًا عند التيار النسوي[1]، ما بين قائل بأن تشريع الحجاب ليس إسلاميًّا

(1) - وإن كان الغالب الأعم الذي استقر عليه أمر النسويات في بلادنا خلال السنوات الأخيرة: تقبل الحجاب في معناه الأدنى المرتبط بلباس مخصوص.

وإنما هو مقتبس من الثقافات والأديان السابقة، وقائل بأنه خضوع للسياق التاريخي في مجتمع المدينة الذي كان يغلب عليه الطابع الباطرياركي، وقائل بأنه وسيلة ذكورية لإقصاء المرأة من المشاركة الفعالة في المجتمع عبر ستر جسدها، وقائل بأنه لا يوجد نص صحيح صريح يلزم المرأة بالحجاب وإنما هي تأويلات ذكورية تسلط بها الفقهاء على المرأة، إلى غير ذلك من الترهات الفكرية والشرعية.

نحو نسوية راشدة

إن الدفاعَ عن حقوق المرأة والسعي في إنصافها ورفع الظلم عنها: مطلبٌ مشروع. وإن المرأة اليوم تعاني من ألوان من الظلم، تضاف إلى الظلم الموروث عن قرون الجمود.

لقد كانت المرأة تعاني من بعض التقاليد البالية التي أُخذ بعضها من فهم سيئ للنصوص الدينية، أَنتج فقهيات تراثية متجاوَزة لا تنطلق من معين الوحي بقدر انطلاقها من عقلية تسلطية ذكورية (كما يقال اليوم..). لكنها صارت في عصرنا تعاني من ظلم لا مثيل له عبر التاريخ. ظلمٌ عنيف قاس متوحش، ولكنَّ يدَه التي تبطش بالمرأة، مغلفةٌ بقفازات مخملية، تجعل الكثير من النساء راضيات بالظلم ما دام بطعم التحرر المزعوم!

تحت شعارات تحرير المرأة، صارت المرأة اليوم تعاني من:

- التحرش الجنسي المفروض في أماكن العمل ووسائل النقل؛
- التزايد الخطير لمعدلات الاغتصاب بسبب السعار الجنسي، الذي جاءت به الحرية الجنسية المزعومة؛
- المتاجرة بصورة جسد المرأة في الفن الدرامي، وإجبار الكثيرات على التعرِّي لأن الجمهور يريد ذلك؛

- تسويق كل شيء في الحملات الإشهارية بالجسد العاري للمرأة، التي صارت في الحضارة العصرية مختزلة في مفاتنها الجسدية؛
- التسويغ العملي المكثف للدعارة التي تجعل من المرأة - المضطرةِ لذلك في أحيان كثيرة لأسباب مادية خالصة - جسمًا منفصلًا عن الروح، ينحصر دوره في إرضاء نزوات الذكور؛
- تشجيع «الفن» الإباحي، الذي ينقل المرأة خصوصًا من مقام الإنسان إلى درك البهيمية، بل إلى ما هو أسوأ بكثير؛
- تحمل تبعات الحرية الجنسية وحدَها - في الغالب -، خاصة الإجهاض، الذي صار حقًّا من حقوق المرأة، مع أنه في حقيقته تجربة صادمة لها نفسيًّا وجسديًّا؛
- إخراج المرأة للعمل مطلقًا دون مراعاة الفروق البيولوجية التي تميزها عن الرجل، والتي تقتضي أن يكون عملها خارج البيت في ظروف خاصة؛
- جمع المرأة بين عملها داخل البيت وخارجه (في ما يسمى: «اليوم المزدوج»)، مع ما يقتضي ذلك من معاناة مضاعفة؛
- تحمُّل المرأة وحدها - في الغالب - مسؤولية الأسرة، عند الطلاق (الذي تفرح النسوية بأنه من حقوق المرأة التي

نجحت في الحصول عليها)، أو لتهرُّب الأب من مسؤولياته (فعليًّا أو رمزيًّا)..

وجميع ذلك - وَزِدْ عليه كثيرًا مما لم أذكره - ظلمٌ شنيع، يتجاوز في حقيقته الظلم القديم بمراحل كثيرة، لولا أن هذا الظلم العصري يضع على وجهه مساحيقَ تطريةٍ تستُر دمامته الكئيبة!

ولكن النسوية الرعناء - في الغرب، وفي بلادنا أيضًا - لا تزال منشغلة بالرد على «التسلط الباطرياركي القديم»، ولا تعطي أدنى اعتبار لهذا الظلم العصري، الذي تعاني النساء منه في صمت..

نعم إن المرأة تعاني.. ولسنا نرضى أن يكون الدفاع عنها بهذه النسوية المنحرفة التي وصفنا بعض جنايتها على المرأة في الفصول السابقة.

النسوية الحديثة أصل الداء، فلا يمكن أن يلتمَس فيها الدواء..

نحتاج إذن إلى ترشيد النضال النسوي، ويمر ذلك ولا بد عبر مجموعة من المحطات:

أوَّلًا: ضرورة مراعاة التصور الفطري القائم على انقسام الإنسان إلى ذكر وأنثى، ورفض المحاولات العصرية للتشكيك في هذا التصور.

ثانيًا: إعادة الاعتبار للطبيعة البيولوجية للرجل والمرأة معًا، في نوع الأدوار المجتمعية التي تُسنَد لكل منهما؛ ورفض المذهب

«المساواتي» الذي يفرض مساواة قسرية بين الجنسين على خلاف الطبيعة.

ثالثًا: إحياء المفهوم الشرعي للمساواة بين الجنسين في التكليف وخطاب العبودية والأحكام غير المختصة، كما استقر ذلك في نصوص الوحي؛ ورفض كل قراءة تراثية أو عصرية تنفي هذه المساواة وتحصر وجود المرأة في معنى إرضاء الرجل وخدمته.

رابعًا: الدفاع عن مفهوم «الأنوثة» وعن تحقق كمال المرأة فيها، كما يتحقق كمال الرجل في «فحولته»، وإنكار التصورات التي تجعل أحد المفهومين مثلًا أعلى للجنسين معًا.

خامسًا: إعادة ترميم العلاقة بين الجنسين على أساس المودة والتكامل، بدلًا من الصراع والتنافس.

سادسًا: حث الجنسين معًا - وخاصة الرجال - على الإقدام على الزواج وتكوين الأسر ورعايتها، والتضييق على مشروعات التحرر الجنسي بدعوى الحرية الفردية.

سابعًا: إحياء قيم الأسرة «التقليدية»، القائمة على توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة، وتحمُّل كليهما لمسؤولياته فيها؛ مع تجديد ما يحتاج من ذلك إلى تجديد بما يلائم التطورات الاقتصادية والاجتماعية، دون تفريط في الأصول الفطرية للأسرة.

ثامنًا: رفض تسليع جسد المرأة والمتاجرة به في أسواق النخاسة العصرية. وبصفة أعم: رفض تحكم السوق في القضايا المجتمعية.

تاسعًا: تصحيح بوصلة النضال النسوي، لتوجيهها نحو مجالات معاناة المرأة الحقيقية، وتخليصها من محاربة طواحين الهواء في معارك هامشية موهومة.

عاشرًا: التسلح بالمناهج الشرعية السليمة في التفقه والاستنباط، كما استقرت عند الأئمة، قبل الخوض في المناقشة الشرعية لقضايا المرأة التفصيلية.

وأخيرًا..

أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن ينفع بما سطرته في هذا الكتاب، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس



وصية المرحوم

السيد سليمان السيد علي الرفاعي

غفر الله له ولوالديه ولذريته